النحو الكوفي

مباحث في
قرارات مجمع اللغة العربية
دراسة تحليلية نقدية من خلال كتاب
في أصول اللغة
الجزأين الأول والثاني

د. أحمد محمد توفيق السوداني

الأستاذ المشارك في جامعة الأزهر وجامعة الجوف

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه، أجمعين، وبعد:

فهذا بحث بعنوان:" النحو الكوفي، مباحث في قرارات مجمع اللغة العربية،دراسة تحليلية نقدية من خلال كتاب في أصول اللغة، الجزأين الأول والثاني" ، ولقد اخترت هذا البحث، حينما قرأت في مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، الصادر في عام:١٩٨٤م، عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ووجدته يميل في بعض المباحث والمسائل إلى المذهب الكوفي تخفيفًا وتسهيلاً، وحينما قرأت كتاب:" في أصول اللغة " الصادر أيضًا عن مجمع اللغة العربية عام: ١٩٦٩م، ووجدته ينحى نفس المنحى، تسهيلاً وتخفيفًا، فقررت أن آخذ بعض المباحث في هيئة دراسة تحليلية نقدية.

ومشكلة البحث تكمن في كون المذهب الكوفي بطبيعته منذ نشأته يميل إلى التساهل، والأخذ بكل ما يرد دون تمحيص أو تدقيق، والمجمع سار في بعض المسائل على نفس الدرب الذي اتخذه المذهب الكوفي، وهو ما لم نتعود عليه في دراسة النحو، فكان لا بد لي أن أقف وقفة متأنية تحليلية؛ لأرى مدى بعد هذه الدراسات من النقد والتحليل، وتمييزًا بين الجيد والرديء، ووقفة مع النحو الحديث، والمصطلحات العصرية.

والدراسة التي بين يدي اتسمت بتصدير تناولت فيه سبب اختيار البحث، ومشكلته، وتقسيماته، والمنهج الذي سرت عليه في الدراسة، ثم الإشارة إلى الفصل الأول الذي بعنوان: مباحث في المذهب الكوفي، وجاء

في أربعة مباحث، المبحث الأول : تمهيد عن المذهب الكوفي، والمبحث الثاني: المجمع اللغوي في ميزان النقد، والمبحث الثالث: اعتماد المجمع على القياس، والمبحث الرابع: اعتماد المجمع على السماع.

والفصل الثاني ووسمته بالمباحث النحوية في قرارات مجمع اللغة العربية دراسة تحليلية نقدية من خلال:" كتاب في أصول اللغة،الجزأين الأول والثاني "وتألف من سبعة مباحث: المبحث الأول: مسائل الجمع السالم، والمبحث الثاني: مسائل الاشتغال، والمبحث الثالث: مسائل الاستثناء، المبحث الرابع: مسائل الحال، والمبحث الخامس : مسائل التعجب والتفضيل، والمبحث السادس : مسائل النعت، والمبحث السابع: مسائل نواصب المضارع.

والفصل الثالث: ووسمته بالمباحث الصرفية في قرارات مجمع اللغة العربية دراسة تحليلية نقدية من خلال:" كتاب في أصول اللغة من خلال الجزأين الأول والثاني "، وهو عبارة عن مبحث واحد في مسائل التصغير، ثم صنعت الفهارس الفنية اللازمة لإيضاح البحث لدى القارئ، تمثلت في فهرست آيات القرآن الكريم ، وفهرست الحديث النبوي الشريف، فهرست الشعر ، وفهرست الأمثال، وفهرست الأعلام، وفهرست المراجع، وفهرست الموضوعات.

وبحثي هذا هو عبارة عن مجموعة مباحث نحوية وصرفية، تناولتها من:" كتاب في أصول اللغة " الصادر عن المجمع انتقيتها من الجزأين الأول والثاني، تمت دراستها بعد وضع عنوان مناسب ثم نقل النص المراد مناقشته وتحليله في مقدمة المسألة، ثم عرض تمهيدي عن الموضوع لإعطاء القارئ فكرة عن الموضوع بداية، ثم تحليل النص من خلال كتب

السابقين القدامى والمتأخرين، ثم بيان موقف المجمع اللغوي من المدارس النحوية، والمذاهب المختلفة، ثم بيان موقفي من المسألة ككل مرجحًا رأي المجمع أو مخالفًا له مستندًا في ذلك لأدلة عادة ما أذكرها أو أحيل على آراء من أوافقهم، وإني أقدم هذا البحث وكلي أمل أن أكون قد وفقت في عرضه، وإن كانت الأخرى فحسبي أني اجتهدت، والله أسأل التوفيق والسداد والرشاد.

د. أحمد محمد توفيق السوداني

الأستاذ المشارك بجامعة الأزهر وجامعة الجوف

الجمعة ١٤٣٥/١/١٩هـ-٢٠١٣/١١/٢٢م

الفصل الأول: مباحث في المذهب الكوفي

ويتألف من:
المبحث الأول : تمهيد عن المذهب الكوفي.
المبحث الثاني : المجمع اللغوي في ميزان النقد.
المبحث الثالث: اعتماد المجمع على القياس.
المبحث الرابع: اعتماد المجمع على السماع.

المبحث الأول : تمهيد عن المذهب الكوفي

حينما نرى كلمة المذهب الكوفي تتجه الأنظار مباشرة إلى المدارس النحوية بشكل عام، البصرية والكوفية والأندلسية والمصرية، وغيرها من المدارس، وما لها من دلالات في المبادئ والأقيسة والسماع والتعليل ، وغير ذلك من كيان يعطي المدرسة طبعها الخاص بها.

وبحثنا هذا إنما يتناول المذهب الكوفي بشكل عام، ولا أتقيد فيه بقول زعماء الكوفة، الكسائي، أو الفراء أو غيرهم، بل أنتقي فيه ما أشار إليه المجمع اللغوي بالقاهرة من أنه يوافق النحو الكوفي.

وبالجملة أستطيع أن أقول: إن مذهب البصريين أضبط قياسًا ، وأتقن دراية، وأما المذهب الكوفي فهو أكثر تشعبًا، وأوسع رواية، فالبصريون تشددوا في قوانينهم ضيقوا على أنفسهم ما وسعه الكوفيون من القياس والتعليل والسماع، حتى لحنوا خاصتهم وكبار أئمتهم حتى لحنوا سيبويه[١].

غير أن بعض النحويين من المتأخرين كابن مالك وابن هشام أدركوا هذا وفطنوا إلى الأمر فجنحوا في بعض آرائهم إلى النحو الكوفي، وبهذا خرجت المدارس الأخرى؛ كالأندلسية والمصرية، والبغدادية[٢].

ويهمنا هنا الإشارة إلى المنهج الكوفي في النحو؛ حيث موضوعنا، فالعرب على اختلاف مواطنهم كانوا يتحدثون بلهجات مختلفة في الكلمات، والحركات، مثل لهجة تميم في الإتباع مثلا، وخلاف الحجازيين والتميميين

---

[١] – ينظر: الموفي في النحو الكوفي:٦، للسيد صدر الدين الكنغراوي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

[٢] – السابق نفسه.

في رفع أو نصب ما بعد:" ما "، وغيره مما هو مشهور في كتب اللهجات، وما تناولته كتب النحو في ذلك من توجيه؛ كما أن هذا الاختلاف قد يأخذ منحى مختلفًا في بنية معينة عند قبيلة عن الأخرى؛ كما ورد في: صاقعة وصاعقة، وهذه المناحي المختلفة لها دلالات عند بعض القبائل التي رصد عندها هذه الظواهر اللهجية، ولعل أبلغ عبارة قيلت في ذلك هو ما قاله أبو عمرو بن العلاء:" ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا بعربيتنا"[١].

والكوفيون كما هو معلوم كانوا من أصحاب القراءات، والقراءات هي منبع الخلاف في النحو العربي؛ إذ القراءات جاءت لتوافق اللهجات العربية، واللهجات العربية لم تكن في إطار لغوي متناسق؛ بل تواترت مع لهجات القبائل العربية، ونزول القرآن الكريم جاء مأذونًا بتلاوته بوجوه لهجية مختلفة تيسيرًا لقراءته وحفظه؛ كما أن القراءات كانت سببًا في كثرة المترادفات اللغوية[٢].

والكوفيون أول ما اشتغلوا اشتغلوا بالقراءات إلى أن استتب الأمر للمدرسة البصرية، عاد الكوفيون لينالوا حظهم من النحو اقتفاء للمنهج البصري، ومخالفة لمقاييسهم الخاصة.

وتعددت مصادر الكوفيين اللغوية، عن طريق كتاب الله ـ تعالى ـ ، المتواتر منه، وقراءاته، ثم الشعر العربي على اختلاف وجوهه، حيث

---

[١] – دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء:٤٣، د. المختار أحمد ديرة، دار قتيبة، ط. ثانية: ٢٠٠٣م.

[٢] – ينظر دراسة في النحو الكوفي:٤١، ٤٢

اشتغلوا بالشعر وروايته، والأدب وطرائفه، واستأثروا بهذا وتنفلوا عن البصريين برهة طويلة لم يشاركوا البصريين النظر في علم النحو[١].

وبعد أن فاق الكوفيون من ثباتهم العميق كان لهم نحوهم الخاص، فاستمعوا من الأعراب الكوفيين الذين هم أقل عددًا، وأضعف فصاحة، وإن كان منهم بنو أسد، واليمانيون، ممن لا يستند إلى كلامهم في عين أهل الفصاحة والتمحيص؛ ولمخالطتهم الوفود التي ليست فصيحة؛ ولأنهم لم يقوموا بالرحلات التي قام بها البصريون في وسط الجزيرة لجمع المادة العلمية من أصحاب السلائق الأقحاح[٢]؛ إلا ما ندر من رحلات أئمتهم كالكسائي وهو زعيم الطبقة الثانية الكوفية التي تقابل الطبقة الرابعة من طبقات أهل البصرة[٣].

والشعر عند الكوفيين هو المادة الأوفر حظًا لاستشهادهم في وضع قواعد النحو والصرف، بفضل الأوراق المطمورة من عهد النعمان بن المنذر ، وذاك ثابت في الخصائص لابن جني عند قوله:" أمر النعمان فُنسِخت له أشعارُ العرب في الطُنُوج، قال: وهي الكراريس، ثم دفنها في قصره الأبيض فلّما كان المختار بن أبي عُبَيد قيل له إنّ تحت القصر كنزًا

---

[١] – ينظر نشأة النحو، الطنطاوي: ٨١، مراجعة: سعيد محمد علام، ط المكتبة الفيصلية، أولى، ١٩٩٧م.

[٢] – ينظر في ذلك مدرسة الكوفة، ٦٥، د. مهدي المخزومي، ط الحلبي بمصر، ١٩٥٨م.

[٣] – نشأة النحو: ٨١

فاحتفَره فأخرج تلك الأشعار، فمن ثَمَّ أهلُ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة "[١].

غير أن الكوفيين لم يحسنوا التعامل مع هذه الأشعار بل صادفت هوى في نفوس المغرضين، فزادوا عليه، وصنعوا غيره، ونسبوا الشعر لمن لم يقله، فأحدث ذلك إلباسًا على الناس في التقعيد، مما هو مشهور عن حماد الراوية، وخلف الأحمر، ورواه الكوفيون[٢].

وأورث صنيع الوضاعين للشعر ضعفًا للمنهج الكوفي، وأبصر ذلك البصريون فطرحوا شواهد الكوفيين، ولم يبق للكوفيين في قولهم أو يساند مذهبهم إلا ما روي من زعيمهم الكسائي، رغم أنه وقع في خطأ السهولة بسماعه عن أهل بغداد ومن حولها ممن ليس لهم عراقة في العروبة كأعراب الحُلَيْمَات؛ فاعتد بكلامهم وهم أصحاب خبل في لسانهم، فازداد مذهبه ضعفًا على ضعف؛ حتى أضعف ما أخذه عن البصريين أنفسهم[٣].

وهكذا دأب الكوفيون السهولة والليونة في قياساتهم اللغوية والتقعيد، فعولوا على شعر الأعراب الحضر، ولم تتهيأ لهم بيئة صالحة لإظهار مذهب قوي، وأقول: لو اعتمدوا على ما نبغوا فيه من القراءات القرآنية وهم أفذاذ في هذا بزعيمهم الكسائي شيخ القراء لكفاهم هذا، لكنهم أصاخوا إلى كل مسموع وقاسوا عليه، فعثرت بهم دابة الرأي، حتى إنهم لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه، وقد يتساهلون مع هذا التثبت في معرفة القائل للبيت، وربما استشهدوا بشطر

---

[١] – الخصائص:١/٣٨٧.

[٢] – ينظر في ذلك: نشأة النحو:٨٢

[٣] – السابق نفسه.

بيت لا يعرب شطره الآخر، ولا قائله، وكان أول من سن هذه السنة هو الكسائي نفسه[١].

قال السيوطي:" وقال ابن درستويه: كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو"[٢].

ونستطيع أن نخلص إلى أن المنهج الكوفي واضح في التوسع بأخذ ما قالته العرب في شعرها، وأزيد على ذلك، ما قاله الوضاعون من أشعار، وقبول هذا الشعر عن جميع العرب بدوهم وحاضرهم [٣].

ومن أهم ما يتسم به النحو الكوفي هو كثرة القياس، والتوسع في الاستعمال فهم يقيسون على القليل النادر، ويتساهلون في الأخذ به، ولا يتمسكون في أصولهم كما هو صنيع البصريين.

قال السيوطي:" لو سمع الكوفيون بيتًا واحدًا في جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه"[٤]، وهو مما يدل على توسعتهم في جمع اللغة وتسامحهم في الاستشهاد[٥].

***

---

١ – السابق نفسه: ٨٤، ٨٥.

٢ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٣٦٦

٣ – ينظر دراسة في النحو الكوفي:٤٨، ٤٩

٤ – الاقتراح للسيوطي:٤٨، ط. حيدر أباد بلا تاريخ.

٥ – ينظر دراسة في النحو الكوفي:٤٨، ٤٩

المبحث الثاني : المجمع اللغوي في ميزان النقد

١-وافق المجمع الكوفيين في جمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع سلامة، مشيرين إلى قول سيبويه ذلك بالقياس، والحس اللغوي، وأن الجواز أنص عند الكوفيين في مذهبهم[١]، ويؤيد الكوفيين في النظم بيتان، الأول: قول الشاعر:

مِنَّا الْذِي هُو مَا إن طَرَّ شارِبُهُ ∴ والْعَانسونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ والشيبُ

والثاني: قوله:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي نِزَارٍ ∴ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحمرِينَا

وأيدت في هذا القول قول الكوفيين، معتمدًا على كونه لغة لبني أسد، وهو دليل قوي عندي؛ إذ لغات العرب كلها حجة، وعلى أقوال العرب شعرًا، كما سبق من أبيات، وغيرها، وعلى القياس النحوي، فاللغة ذكرها الجوهري في الصحاح [٢] ، واعتمادًا على استدلال النحويين في جواز جمعها بالواو النون، وضعف تكسيرها، والاعتماد على السماع بالتدليل على أنه أنص في النحو الكوفي ، وورود في النثر كجمعهم: علانية على علانون، وربعة على: ربعون"[٣]، وغيرهما من الأساليب.

وأما المذهب البصري فإنه اعتمد على كونه لم يرد إلا قليلا في اللغة، وعدوه من الشاذ والنادر الذي لم يقس عليه[٤]، وبالجمع بين علامتين متضادتين، ولعلي أقول إن هذا على اعتبار أن المدرسة البصرية

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٠٤.

[٢] – الصحاح للجوهري مادة:" سكر".

[٣] – التذييل والتكميل:١/٣١٢

[٤] – همع الهوامع:١/١٥٢وينظر المسألة ٤ من مسائل الإنصاف:١/٣٤.

لم تجز الأخذ عن بني أسد وغيرها من القبائل غير المشهورة، وهو عندي ما يضعف قولهم، فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصِيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء بهِ خيرًا منه "[١].

***

٢-جواز جمع: أَفْعَل فعلاء، مما لا مذكر له على أفعل جمع سلامة

فالبصريون يمنعون جمع الصفة من باب: أفعل فعلاء، جمع سلامة، وإن ورد شيء منه في اللغة نثرًا أو شعرًا حفظ ولا يقاس عليه، نص على ذلك قدامى النحويين [٢]، وحجتهم: أن من أثبت التاء فيلزم الجمع بين علامتين متضادتين، وأن من حذفها لزمه الإخلال من جهة أنها حرف معنى [٣].

وقياس مذهب الكوفيين الإجازة، ويؤيدهم قول الشاعر:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ ∴ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأحمرِينَا

أما المجمع اللغوي فذهب إلى إجازة قياس مذهب الكوفيين الإجازة، مستدلا على جوازه عند البصريين وابن مالك، وقياسًا على جواز جمع فعلاء مما ليس مذكره على: أفعل، مثل: حسناء وعذراء، بالألف والتاء"[٤].

***

---

١ – الخصائص:١٢/٢

٢ – شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٩٢، ١٩٣.

٣ – تمهيد القواعد: ٣٦٠/١

٤ – مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما: ٧٩، وينظر: كتاب في اصول اللغة:٥٢/٢.

٣-نصب الاسم المجموع بالألف والتاء

النصب في هذا الباب محمول على الجر، فالنصب والجر حركتهما واحدة وهي الكسرة [١]، غير أنه هناك من النحويين من جعل النصب بالكسرة هو الغالب[٢]، ونسب إلى الكوفيين نصبه بالفتحة مطلقًا[٣]، ومنهم من قيده باعتلال اللام وحذفها وذكرها[٤]، فإذا حذفت نصبت بالفتحة وهؤلاء استدلوا بالسماع نثرًا ونظمًا، فالنثر قولهم:سمعتُ لُغَاتَهُم، بفتح التاء؛ حكاه الكسائي، ورأيت بناتَك؛ كما حكاه ابن سيده، والشعر كقوله:

فَلَمَّا جَلاهَا بِالأَيَّامِ تَحَيَّزَتْ ∴ ثُبَاتًا عليها ذُلُّها واكْتِئَابُهَا [٥]

فإن ردت اللام نصب بالكسرة، جريًا على سنن الجموع [٦]، وموقف البصريين هو إنكار مذهب الكوفيين واتهام لغتهم، ورأوا أن الفتح للمحافظة على الإعلال، أو أنه حكاية، وما ذلك إلا في المحذوف اللام[٧]، وأنا أؤيد في هذا قول البصريين، لورود آيات كتاب الله على حد قياسهم، والشعر العربي، وأساليب العرب.

***

---

١ – كتاب في أصول اللغة :١/ ٥٥

٢ –– شرح التصريح: ١/ ٨٠

٣ – شرح الأشموني: ٩٣/١، وينظر همع الهوامع: ٧٧/١

٤ – ينظر تمهيد القواعد : ٣٧١/١

٥ – شرح التصريح بمضمون التوضيح: ٨٠/١.

٦ – حاشية الصبان: ٩٣/١.

٧ – ينظر سر الصناعة: ٦٠١، ٦٠٢.

٤-إعراب الاسم بعد:" إن، وإذا "

مسألة تباين فيها قول الكوفيين أنفسهم، فالأخفش وجماعة من الكوفيين على أنه مبتدأ، وجمهور الكوفيين على أنه مرفوع بما عاد عليه من الفعل[١]، خلافًا لقول البصريين في هذا الشأن، حتى ذكرها الأنباري، وذكر تشعب الخلاف فيها، ويؤيد قول البصريين نثرًا آيات، وأحاديث شريفة، ويؤيد الكوفيين جواز تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل؛ لأنها الأصل في باب الجزاء، ويؤيد الأخفش جواز ذلك في:" إنْ وإذا" خاصّة دون غيرهما من سائر أدوات الشرط أَن تْقع بعدهما الجملة الاسمية، وعلى هذا فلَسْنا في حاجة إلى تقدير محذوف، وهي أقوال مردودة عند البصريين[٢].

ومن تشعب القول في هذه المسألة: القول بجواز أن تقديم الفاعل على فعله، وهي مسألة خلافية فالبصريون لا يجيزون تقدم الفاعل على فعله، والكوفيون يجيزون ذلك مع وجه آخر، والاسم المرفوع بعد:" إنْ وإذا " فاعلا بذلك الفعل المتأخِّر ، أو أنه مبتدأ خبره الجملة بعده[٣].

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١٥٩/٢

[٢] – الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٢/٢، ٤٩٣.

[٣] – حاشية الصبان على شرح الأشموني:٤٥/٢.

ويري المجمع اللغوي أن الخلاف لا يعدو كونه توجيهًا للأسلوب أو تخريجًا، ثم عرض إلى أن توجيه الكوفيين والأخفش قد يكون فيه شيء من اليسر، واستراحة من التقدير، مع اقتضاء المعنى لذلك، غير أن هذه التوجيهات تعارض القواعد النحوية بدخول القواعد النحوية على ما يفيد الثبوت، والثبوت يباين التعليق الذي تفيده جملة الشرط، وأن اعتباره فاعلا يخالف القواعد النحوية في باب الفاعل، وتعلقها بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر، وعودتها ومطابقتها للفعل المتقدم، ثم أيدت اللجنة بعد ذلك قول البصريين، وحجتهم: شهرة هذا القول وشيوعه، وضعف الاعتراض عليه[١].

***

٥-بناء :" غير "

أجاز الكوفيون بناء{ غير } في كل موضع يحسن فيه{ إلا }سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن"[٢]، وهي مسألة خلافية، فالمبرد والمتأخرون أن الضمة ضمة بناء لا إعراب تشبيها بالغايات: قبل، وبعد [٣]، حكاه ابن مالك عن الفراء عن بني أسد إلا إذا وقعت موقع إلا، وشاهدهم ما أنشده الكسائي من الشعر،:

لم يمنع الشَّربَ منها غيرَ أنْ نطقتْ ∴ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوْقَالِ"[٤].

---

١ – كتاب في أصول اللغة :١٥٩/٢

٢ – كتاب في أصول اللغة :١٤٧/٢

٣ – مغني اللبيب: ٤٥٥/٢

٤ – شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦١/٣، ٢٦٢.

واختار الأخفش كونها ضمة إعراب، لبعد غير عن الظرفية+[١]، وجمع ابن خروف بين القولين، بجواز الوجهين[٢]، ونقل المجمع اللغوي قول الكوفيين،[٣] ووافقت في ذلك المجمع لما أنشد فيه الكسائي شعرًا، وأنه لغة لبني أسد، وما قاله ابن هشام في الأمور التي يكتسبها الاسم المضاف[٤]، ولم أوافق الأنباري الذي راح يدلل على قول البصريين ويدحض علل الكوفيين، وكلها حجج فلسفية لا تنهض عندي دليلا، فاستدلال الكوفيين بكون البناء لغة، عندي أقوى مما قاله الأنباري، إضافة على ما استدل به الكوفيون من أدلة.

***

٦-خروج سوى عن الظرفية:

وأيد المجمع الكوفيين في خروج:" سوى " عن الظرفية، وتصرفها[٥] ، لقبولها العوامل، ومجيئه في الشعر، والنثر، وكونها بمعنى: غير، وخروجها عن الظرفية إلى معنى الاستثناء، ثم أشار إلى أن مثل هذا ضرورة عند البصريين.

وعلى هذا يكون المجمع موافقًا لابن مالك في الاستثناء بها، أو لزومها النصب في تراكيب الاستثناء استصحابًا لنصبها في حين كانت

---

[١] – مغني اللبيب: ٤٥٥/٢

[٢] –مغني اللبيب: ٤٥٥/٢

[٣] – كتاب في أصول اللغة :١٤٧/٢

[٤] – مغني اللبيب: ٦٥٥/٥–٦٦٥، وينظر خزانة الأدب للبغدادي: ٤٠٧/٣، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط. رابعة: ١٩٩٧م.

[٥] – كتاب في أصول اللغة :١٤٨/٢

ظرفًا، وقلت في ذلك: إنه يجوز في :" سوى " أن تخرج عن الظرفية إلى الاسمية،وهذا جعل قول الكوفيين هو الصحيح عندي، لوقوعها في النظم والنثر، كثيرًا، مما نقلته عن ابن مالك، ووافقه الأشموني وغيره.

وأما البصريون فعلى أن:" سوى " ظرف لا يتصرف، يلزم النصب، وهي في غير ذلك ضرورة[١]، وشاهدهم:

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كَان منهُم ∴ إذا جلسوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائنا(٢).

وقول الأعشى:

تَجانَفُ عن جَوّ اليَمامةِ ناقتى ∴ وما قصدت من أهلِها لِسَوائكا"(٣).

***

٧-وفي وقوع المصدر حالا

نقل قول الكوفيين أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله، ولا حذف عندهم، معللا أن العامل هو ما تقدم من فعل أو وصف ، كما علل بأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر فيه نوعًا من أنواع العامل(٤)، وهي مسألة خلافية وافق فيها الجمهور سيبويه، ورأوا عدم قياسية هذه الأساليب في الأحوال (٥)، والعلة أنها معارف في تأويل النكرات، فالتحقيق: أن هذا نائب عن الحال، وليس بها، وإنما التقدير: أرسلها معتركة، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له، فصار:

---

[١] – مسألة: ٤١ من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف.

[٢] – كتاب سيبويه:١ / ٣١.

[٣] –الكتاب:١/٤٠٧، ٤٠٨، وينظر الإنصاف: ٣٥٣/١

[٤] – كتاب في أصول اللغة :١٦٨/٢

[٥] – الكتاب:١/٣٩٤، و الأصول في النحو:٢/ ٢٩٨

تعترك، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه، يقال: أورد إبله العراك؛ إذا أوردها جميعًا الماء، من قولهم: اعترك القوم، أي: ازدحموا في المعترك"(١).

ويرى الأخفش والمبرد قياسيتها، وعلة ذلك أن هذه الأساليب تعرب مفاعيل مطلقة، العامل فيها محذوف، وهو الحال [٢]، والعلة هي حذف عاملها لدليل، ويقرر النحاة أن سبب الخلاف في القياسية هو الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق [٣].

ورؤية المجمع في هذا الأسلوب أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله، ولا حذف عندهم، وعامله ما تقدم من فعل أو وصف،[٤]، وأنا لا أرى مانعًا من كونه حالا أو مفعولا مطلقًا، ولكل وجه تأويله، وجعل ابن يعيش: العراك في موضع الحال غير مقيس، والتحقيق في جواز الاتساع في المصادر من قبيل أنها نائبة عن الحال، ثم جعل الفعل موضع الوصف لمشابهته له، ثم المصدر موضع الفعل لدلالته عليه[٥].

***

٨-وقوع المصدر حالا بعد:" أما الشرطية "

---

[١] – ابن يعيش:٢/ ٦٢، وينظر الأصول في النحو: ١٦٤/١،

[٢] – المقتضب للمبرد: ٢٣٧/٣، وينظر شرح الأشموني:١٧٣/٢

[٣] – التصريح :٣٧٤/١

[٤] – كتاب في أصول اللغة :١٦٨/٢

[٥] – ابن يعيش:٢/ ٦٢، وينظر الأصول في النحو: ١٦٤/١،

تناول الكتاب حكم وقوع المصدر المنكر بعد أما الشرطية، ثم أشار إلى أن نصبه على الحال، هو قول سيبويه والجمهور[١]، وعلى المفعولية المطلقة قول الأخفش[٢]، وعلى المفعولية لفعل الشرط الذي نابت عنه أما قول الكوفيين[٣]، ثم علق على أن فعل الشرط في هذه الحال يجب أن يتعدى [٤]، ويرجح القول بمفعوليته عدم اعتراض مانع يمنع منه في لفظ ولا في معنى، ويؤيده قول الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أم مالك ∴ سبيل؟ فأما الصبر عنها فلا صبرا

فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير: مهما تذم الصبر عنها فلا صبر، وأن هذا تقدير السيرافي، وهو أسهل من جعل الصبر مفعولا له، وإن كان هو قول سيبويه[٥].

***

٩-شروط صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل

ونحا المجمعيون في القاهرة منحى الكوفيين في التخفف من شرط كون الفعل تامًا قياسًا على قول الكوفيين في صوغ التعجب من الناقص[٦]، الناقص[٦]، بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد "كان" حال لا خبر[١]،

---

[١] – الكتاب: ٣٨٤/١

[٢] – ابن الناظم في شرح الألفية:٣١٨

[٣] – شرح الأشموني: ١٧٤/٢

[٤] – كتاب في أصول اللغة :١٦٩/٢

[٥] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٣٢٩/٢، ٣٣٠.

[٦] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٢١، ١٣١

ورد عليهم بإن همزة أفعل في التعجب؛ لتعديه ما عدم التعجب في الأصل أو الحال،[٢].

وقلت في ذلك: هكذا نرى النحويين الأوائل في صورة المدرستين اللتين قامت على أعمدتهما قضايا الخلاف النحوي يختلفان في صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل من الفعل الناقص، ولكل حجته ورأيه، ووجهة هو موليها،وهذا ما دعا المجمعيين إلى القول بالتخفف من صياغة الأسلوبين من الناقص،أخذًا بقول الكوفيين [٣].

***

١٠-صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل من الوصف الذي على:" أفعل فعلاء "

تناول المجمع اللغوي حكم صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل من الوصف الذي على وزن:" أفعل فعلاء " وأوصى بالتخفف من هذا الشرط في الألوان والعيوب؛ أخذًا بقول الكوفيين ومن قال بقولهم [٤]، وهي مسألة خلافية بين النحويين البصريين[٥]، والكوفيين [٦]، ورَدُّ الكوفيين من

---

[١] – اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٩٩ وما بعدها.

[٢] – تمهيد القواعد: ٦/ ٢٦٤٦

[٣] – كتاب في أصول اللغة: ١/١٢١

[٤] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٢١، ١٣٢

[٥] – أوضح المسالك: ٢٦٩/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٠١، ٢٠٢، وشرح للتسهيل: ٤٥/٣.

[٦] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٢٤، ١٢٥

وجهين: الشذوذ، وأن أفعل الذي مؤنثه فعلاءلم يقع الكلام فيه، وإنما وقع في أفعل الذي يراد به المفاضلة [١].

والمجمعيون في هذا يأخذون بقول الكوفيين والكسائي وهشام والأخفش"[٢]، وهو قول مردود عليه ولا أراه صحيحًا، لما أذكره في هذه المسألة أثناء البحث.

***

١١-حقيقة:" إذن "

ذكر المجمع مذهب بعض الكوفيين في اسمية:" إذن " [٣]، وهي مسألة خلافية، فالبصريون قالوا بحرفيتها وبساطتها، والكوفيون قالوا: باسميتها،وتركيبها[٤]، وأيد الجمهور القول بأن:" إذن " حرف بسيط، لا تركيب فيه، وصححه ابن هشام في المغني[٥]،والمصرح[٦]، والأشموني في في شرحه للألفية[٧]،وغيرهم، وأيد الخليل القول بأنه حرف مركب،مع

---

[١] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٢٥-١٢٦، وينظر شرح اللمع لابن برهان:٤١٣/٢.

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٢١، ١٣٢

[٣] – كتاب في أصول اللغة :١٣٤/٢

[٤]– تمهيد القواعد: ٤١٥٨، وينظر معاني القرآن للفراء٢٧٤/١، ٢/ ٢٤١.

[٥]– المغني لابن هشام:٣٠/١، تحقيق مازن المبارك، ط. سادسة، ١٩٨٥م.

[٦]– شرح التصريح:٢٣٤/٢

[٧]– شرح الأشموني:٢٩٠/٣

حدوث إعلال بالنقل والحذف ثم غلب عليه بعد التركيب الحكم الحرفية [١]، وأيد أبو علي الرندي أنه مركب ثم حدث إعلال.

***

١٢-إهمال:" إذن ":

نقل المجمع عن السيوطي أن بعض العرب يلغي:" إذن " مع اكتمال الشروط[٢]، وأنها لغة نادرة، حكاها عيسى بن عمر، وسيبويه، وأقر يونس بقول عيسى، لكونه ثقة، وتخرج على أنها حرف جواب،مهمل [٣]، وقاسه ابن الناظم، وحجته عدم اختصاصه، وأن إعماله حملا له على نظيره وهو باب ظن وأخواتها في العمل؛تقديمًا وتأخيرًا وتوسطًا، وقياسًا على حمل ما على ليس في الإعمال، وهو المختار عندي[٤]؛ لأوجه ذكرتها أثناء دراسة المسألة.

وأنكر الكوفيون ما أجازه البصريون وحججهم، وخرجها ابن طاهر على أن الفعل المرفوع زمنه الحال لا الاستقبال [٥].

***

---

[١] – همع الهوامع:١٠٤/٤، تحقيق: عبد العال سالم مكرم.

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١٣٩/٢–١٤٠

[٣] – الكتاب: ١٦/٣

[٤] – ابن الناظم: ٦٧١، والآراء النحوية والصرفية لعيسى بن عمر في كتاب سيبويه جمعا ودراسة:٦٧٠.

[٥] – همع الهوامع:٢٩٦/٢.

١٣-نعت اسم المعنى بالذات:

صحح الكوفيون نعت اسم المعنى للذات على التأويل بالمشتق، ودليلهم: ما جاء من ذلك مضافًا إضافة غير معنوية [١]، والنعت بالمصدر ورد كثيرًا قصدًا للمبالغة أو توسعًا، فالتزموا فيه الإفراد والتذكير، وساعدهم أن المصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث [٢]، والنعت به مع كثرته لا يطرد؛ ولا يقاس، ويقتصر على السماع[٣].

واستشكل الصبانُ قصرَ النحويين النعت بالمصدر على السماع، وأورد تخريجات البلاغيين فيه، وقولهم باطراده، ثم افترض اختلاف مذهبي النحاة والبلاغيين، أو أن البلاغيين يفترضون وقوع المصدر في أحد الأوجه الثلاثة إن كان غير نعت أو حال[٤]، وأقر المجمع اللغوي بالقاهرة بالشروط التي ضبط بها ما سمع، وهي: أن يكون مفردًا مذكرًا، أن يكون مصدر ثلاثي أو بوزنه، ألا يكون ميميًا"[٥]، ووافقت قول المجمع لما هو وارد في المسألة من أدلة[٦].

***

١٤-تصغير ما ثانيه حرف علة:

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١٦٢/٢-١٦٣

[٢] – ينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان: ٦٤/٣

[٣] – شرح الأشموني:٦٤/٣، ٦٥

[٤] – حاشية الصبان: ٦٤/٣، ٦٥، وينظر شروح التلخيص:٣٥٧/٤.

[٥] – مجموعة القرارات العلمية:١٠٨

[٦] – السابق نفسه.

أيد المجمع قول الكوفيين وابن مالك جواز قلب ما ثانيه ياء واوًا عند التصغير؛ لورود السماع به، وجواز تصغير: عين، وشيخ، وليفة، وشيء، على: عوينة، وشويخ، ولويفة، وشويء"[١]، وتناولوه المجمعيون من ناحية المدارس النحوية مشيرين إلى القاعدة العامة، وإلى ما ذهب إليه الكوفيون،وهي مسألة خلاف بها ثلاثة مذاهب صرفية، هي:

الأول: بقاء حرف اللين بعد التصغير كما كان قبل التصغير دون تغيير[٢]، والثاني: وجواز قلبه الياء واوًا عند التصغير أخذًا بمذهب الكوفيين في القلب؛ لقياس القلب إلى واو لمناسبة الضمة[٣]، وتجويز ابن مالك له، قياسًا على قلبها واوًا في الجمع، ولورود السماع به، وهو القول المختار عند المجمعيين، ونص عليه ابن عقيل في مساعده[٤]، وعليه قاس الكوفيون قلب الياء واوًا لمناسبة الضمة ، وعلل الأستاذ حامد عبد القادر اختيار مذهب الكوفيين بـ: خفة النطق بالواو بعد الضمة، واستثقال النطق بالياء بعدها، لتآخي الضمة والواو وتجانسهما، وتنافر الضمة والياء[٥]، وأما البصريون فالقلب إلى واو عندهم شاذ.

---

١ – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٥٤، ١٥٦

٢ –شرح الكافية الشافية لابن مالك:١٩٠٨.

٣ – همع الهوامع للسيوطي: ١٨٦/٢

٤ – المساعد لابن عقيل:٣/ ٤٩٧.

٥ – ينظر كتاب في أصول اللغة: ١٥٦/١

والثالث: الرجوع إلى الياء في حال التصغير مع كسر الفاء كراهية اجتماع الضم مع الياء، وأما الكسر فيكون للمناسبة والمشاكلة بين الكسر والياء، وهذا المذهب ذكره سيبويه[١] والعكبري [٢] وغيرهما.

***

٢-تصغير ما ثانيه ياء المختوم بألف ونون

طوعًا لما أجازه الكوفيون في تصغير ما ثانيه حرف علة من قلب الياء واوًا، قال المجمع بجواز أن يقال في تصغير: حيوان: حويان[٣]، وخلاصة ما قاله سيبويه: أن ما جاء تكسيره على صيغة منتهى الجموع فقلبت فيه الألف ياء وبعدها النون يصغر بقلب الألف ياء وبعدها النون، وهذا يقال في: سرحان ونظائره مما رابعه ألف زائدة بعدها نون لغير إعراب. [٤].

ورجحت قول سيبويه، وهو قول قال به الرضي[٥]، وضعفه لجنة المجمع اللغوي في قولهم:" إذا أخذنا بمذهب الكوفيين قلنا جوازًا: حويان، وحويين"[٦]، أي بالقلب، هو قول ضعيف، وما يؤخذ على هذا القول هو وجوب إعلال الواو الواقعة لامًا، فإن الواو إذا وقعت لامًا لا سبيل إلى تصحيحها.

***

---

١ –الكتاب ٣/ ٤٨١، وانظر الأصول لابن السراج:٣٧/٣.

٢ – اللباب في علل البناء والإعراب:١٦٦/٢

٣ – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٥٤، وينظر: ١٦٠

٤ – الكتاب:٢٦٢/٢

٥ – شرح شافية ابن الحاجب:١٩٩/١.

٦ – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٦٠

المبحث الثالث: اعتماد المجمع على القياس

لم يهمل المجمع اللغوي بالقاهرة مبدأ القياس النحوي على ما تناوله من مسائل نحوية، أو صرفية؛ بل كان القياس ركنًا ركينًا في دراساته التي قدمها لنا، من ذلك:

ما قاله في جمع الصفة التي لا تقبل التاء بالواو والنون مستشهدًا بأن هذا القول من فقه العربية في جعل الأصل جمع الصفة جمع سلامة يجعل جمع: فعلانة، جمع سلامة هو الذي تتقبله روح العربية، ويستشرف له حسها على ما سمعنا من تكرار ذلك على أن الأمر لا يقف عند إجازة سيبويه هذا الجمع قياسًا [١]، وبلغة في بنى أسد[٢]، ونص ابن يعيش القائل بضعف تكسير الصفة، وأن جمعها بالواو والنون هو القياس، وعلة ضعف تكسيرها جريان الصفة مجرى الفعل في الحركات والسكنات، فضارب معناه: يضرب، أو ضرب، إذا أريد به المضي، وهكذا الحال مع اسم المفعول [٣].

وأما القياس، فقالوا: قد جمعته العرب جمع تكسير، وإن كان يؤدي إلى حذف التاء الذي علل به البصريون منع جمعه بالألف والتاء، فإن كان قد تزول التاء بجمع التكسير، فكذلك تزول بالجمع بالواو والنون، والدليل أن العرب قد كَسَّرَتْ ما أُنِّثَ بالتاء، قال الشاعر:

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم"[٤].

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٠٤.

[٢] – الصحاح للجوهري مادة:" سكر"، وانظر كتاب في أصول اللغة:١٠٢.

[٣] – ينظر ابن يعيش: ٢٤/٥، وكتاب في أصول اللغة: ١٠٣/١

[٤] – التذييل والتكميل :١/ ٣١٢، وينظر الهمع: ١/ ١٥٠–١٥١

وبنصب الاسم المجموع بالألف والتاء، فإن نصبه بالكسرة هو الصورة الشائعة المشهورة عن العربية، مع أن مدرسة الكوفة تجيز نصبه بالفتحة كغيره"(١).

وخروج:" سوى " عن الظرفية بالتصرف رفعًا ونصبًا وجرًّا كـ:" غير "(٢).أهـ

ووقوع المصدر حالا بعد:" أما الشرطية ، على جواز القياس تقول: أما ثراء فثرى، وأما نزاهة فنزيه، وأما شجاعة فشجاع، إلخ، هذا والقول بانتصاب المصدر المنكر هنا على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر مفعول مطلق منصوب بالاسم المشتق الواقع بعده، والكوفيون على أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه أما، وجب على قولهم تقدير فعل الشرط متعديًا، وهو الذي نابت عنه أما"(٣).أهـ

والقول بإهمال:" إذن " قياسًا على لغة بعض العرب التي حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع"(٤).

وفي تصغير ما ثانيه ياء المختوم بألف ونون في القول بأن حيوان ألفها رابعة، واسمها ليس مساويًا في الوزن لاسم آخره حرف أصلي، قبله ألف زائدة، فتصغيرها بلا قلب، وعلى هذا يقال في تصغيرها: حييان، وطوعًا

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١/ ٥٥

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١٤٨/٢

[٣] – كتاب في أصول اللغة :١٦٩/٢

[٤] – كتاب في أصول اللغة :١٣٩/٢–١٤٠

لما أجازه الكوفيون في تصغير ما ثانيه حرف علة من قلب الياء واوًا، يجوز أن يقال في تصغير: حيوان: حويان "(١).

***

[١] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٥٤

المبحث الرابع: اعتماد المجمع على السماع

كما أن القياس ركن ركين، كذلك السماع هو مبدأ التقعيد النحوي، فإن ما سمع من نظم أو نثر فصيح أو أساليب لبعض العرب هو المادة التي لا تنفد لمفردات اللغة، ولعل مما تناوله المجمع من أساليب السماع:

١-وقوع المصدر حالا بعد:" أما الشرطية "

فقد سمع منه قولهم: أما عِلْمًا فعالم، وعلى جواز القياس تقول: أما ثراء فثرى، وأما نزاهة فنزيه، وأما شجاعة فشجاع، إلخ.

هذا والقول بانتصاب المصدر المنكر هنا على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر مفعول مطلق منصوب بالاسم المشتق الواقع بعده، والكوفيون على أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه أما، وجب على قولهم تقدير فعل الشرط متعديًا، وهو الذي نابت عنه أما"[١]

وإلغاء إذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع"[٢].

٢-تصغير ما ثانيه حرف علة

وتصغير ما ثانيه ألف أو واو أو ياء من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير، ويجوز فيما ثانيه الياء أن يقلب واوًا عند التصغير؛ أخذًا بمذهب الكوفيين فيه، وتجويز ابن مالك له، ولورود السماع به،

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١٦٩/٢

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١٣٩/٢-١٤٠

وعلى هذا يجوز في تصغير: عين، وشيخ، وليفة، وشيء، أن يقال: عوينة، وشويخ، ولويفة، وشويء"[١]، تلك هي القاعدة العامة، ولكن الكوفيين أجازوا قلب الياء الأصلية واوًا+٣ ، فأجازوا في تصغير: شيخ: شويخ؛ كما أجازوا قلب الألف المنقلبة عن ياء واوًا، كما في ناب ونويب، واستدلوا على ذلك بأنه سمع بويضة تصغيرًا لبيضة[٢].

***

[١] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٥٤

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٥٦

الفصل الثاني

المباحث النحوية في قرارات مجمع اللغة العربية دراسة تحليلية نقدية من خلال:" كتاب في أصول اللغة

الجزأين الأول والثاني "

ويتألف من :

١- مباحث الجمع السالم.
٢- مباحث الاشتغال
٣- مباحث الاستثناء
٤- مباحث الحال
٥- مباحث التعجب والتفضيل
٦- مباحث نواصب المضارع
٧- مباحث التعجب

١-المبحث الأول: مباحث الجمع السالم

١-جمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع سلامة

قال:" ومذهب الكوفيين جمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع سلامة، وهذا القول من فقه العربية في جعل الأصل جمع الصفة جمع سلامة يجعل جمع: فعلانة، جمع سلامة هو الذي تتقبله روح العربية، ويستشرف له حسها على ما سمعنا من تكرار ذلك على أن الأمر لا يقف عند إجازة سيبويه هذا الجمع قياسًا؛ كما نقل المعارض في مذكرته، ولا عند الاطمئنان إلى حس العربية في جمع الصفة جمع سلامة؛ كما سبق، بل إن الأمر أوضح من ذلك وأنص عند الكوفيين الذين ذهبوا إلى تجويز جمع ذي التاء، وجمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع سلامة"[١].أهـ

تمهيد:

يعرف جمع المذكر السالم بأنه ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر، واشترط فيه ما اشترط في المثنى من الإعراب والإفراد والتنكير.

وأما ما يجمع هذا الجمع فإما أن يكون علمًا أو يكون صفة، ويتفقان في شروط ويختلفان في أخرى، أما ما يتفقان فيه فثَلَاثَة شروط هي، الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع نحو: طلْحَة، وعَلاّمَة، وأن يكُون لمذكر، فلا يجمع نحو: زَيْنَبَ، وحَائِض، وأن يكُون لِعَاقِلٍ، فلا يجمع نحو: وَاشِق، علمًا لكلب، وسَابِق، صفة لفرس، ومثال ما تجتمع فيه هذه الشروط هو: عامر ومذنب

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٠٤.

قال المصرح[١]:" ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم أو صفة ثلاثة شروط، أحدها: الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء نحو: طلحة، ولا من الصفات نحو: علامة بتشديد اللام؛ لئلا يجتمع فيهما علامة التأنيث والتذكير، ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها، وقيد التأنيث بالتاء احترازًا من التأنيث بالألف كحبلى، وحمراء، علمين لرجلين فإنهما يجمعان هذا الجمع، بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوًا، فيقال: الحبلون، والحمروون، الشرط الثاني: أن يكون لمذكر مناسبة بينهما، فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو: زينب، ولا صفة المؤنث، نحو: حائض؛ لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث، فلو كان نحو: زينب علمًا لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس، فلو كان نحو: زيد، علمًا لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم، الشرط الثالث: أن يكون لعاقل مناسبة بينهما؛ لأن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء، فلا يجمع هذا الجمع نحو: واشق، علمًا لكلب ، وسابق صفة لفرس؛ لعدم العقل .. وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة"[٢].

وأما ما يختلفان فيه فالصفة التي تجمع الجمع السالم للمذكر وهي التي يصح جمعها بالألف والتاء، وهي-أيضًا-التي تقبل التاء المقصود بها معنى التأنيث، فلا يجمع هذا الجمع نحو: علامة؛ لأن التاء فيها لتأكيد المبالغة لا لقصد معنى التأنيث، أو الصفة التي لا تقبل التاء ولكنها تدل على التفضيل، فالصفة التي تقبل التاء المذكورة نحو: قائم ومذنب،

---

[١]-خالد زين الدين بن عبد الله له من المصنفات : التصريح والأزهرية وشرحها وغيرها توفى:٩٠٥هـ.

[٢] – شرح التصريح بمضمون التوضيح: ٧٠/١.

والصفة التي تدل على التفضيل نحو أفضل، فهذه الصفات الثلاث تجمع جمعًا سالمًا للمذكر وللمؤنث على السواء، فتقول: قائمون، ومذنبون، وأفضلون، وقائمات، ومذنبات، وفضليات[١].

قال الأشموني[٢]:" والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب: أفعل فعلاء، ولا من باب: فعلان فعلى، ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث، كحائض، أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس، أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة، أو كان من باب: أفعل فعلاء؛ كأحمر.. أو من باب: فعلان فعلى؛ كسكران، فإن مؤنثه: سكرى، أو يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث؛ كصبور، وجريح، فإنه يقال فيه: رجل صبور وجريح، وامرأة صبور وجريح"[٣].

حكم جمع الصفة التي لا تقبل التاء بالواو والنون:

يرى الجمهور أن الصفة التي لا تقبل التاء لا تجمع بالواو والنون، فلا يجمع هذا الجمع نحو: جريح، بمعنى: مجروح، وصبور بمعنى صابر، وسكران، وأحمر ؛ لأنها لا تقبل التاء، ولا تدل على تفضيل؛ لأن جريحًا وصبورًا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وسكران مؤنث سكرى، وأحمر مؤنث حمراء، فلا يقال: جريحون، وصبورون، وسكرانون، وأحمرون؛ كما

---

١ – السابق نفسه: ١/٧١، ٧٢

٢ – أبو الحسن علي نور الدين،له" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ت (٩٢٩) هـ.

٣ – شرح الأشموني: ١/٨١

لا يقال: جريحات، وصبورات، وسكرانات، وحمراوات، ولو جعلت أعلامًا جاز فيها الجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء[١].

قال ناظر الجيش[٢]:" وأما قوله: أو صفة تقبل تاء التأنيث، فنبه به على أن الصفة إذا لم تقبل التاء لم يلحق بها هذا الجمع، كأحمر وسكران في لغة غير بني أسد، وصبور وقتيل، ويرد على هذه العبارة: أفعل التفضيل، فإنه لا يقبل تاء التأنيث، ويجوز جمعه كالأفضلين، والعبارة الجيدة ما قاله الجزولي: وهو ألا يمتنع جمع مؤنث ذلك الاسم بالألف والتاء، فلا يرد أفعل التفضيل، وتشمل هذه العبارة الأقسام كلها."[٣].

مذهب الكوفيين:

لم يشترط الكوفيون كون الصفة لا تقبل التاء عند قصد التأنيث؛ لأنها تقع للمذكر ، وشاهدهم في ذلك قول الشاعر[٤]:

---

[١] – شرح التصريح بمضمون التوضيح: ٧٢/١.

[٢]– محمد محب الدين بن يوسف، ت: ٧٧٨هـ.

[٣] – تمهيد القواعد:١/ ٣٥٨، والمقدمة الجزولية في النحو: صـ:٢٢، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، نشر مكتبة ام القرى.

[٤] – البيت من بحر البسيط، لقائل مختلف في اسمه على ما ذكر العيني في مقاصده الشاهد(٢٧)، وانظره في توضيح المقاصد:٩٣/١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان:٨٢/١ ، وقبل البيت الشاهد قوله:

إما ترينا وقد خفف مجالسنا ∴ والموت أهو لهذا الناس مكتوب

فقد غنينا وفينا ساهر غنج ∴ وساكن كأني لليل مرهوب

انظر في ذلك سمط اللآلئ للبكري :١/ ٥٦ – ٧٠ والأمالي لأبي علي القالي : ١/ ٣٣ ، ٢/ ٧٦ .

مِنَّا الَّذِي هُو مَا إن طَرَّ شارِبُهُ ∴ والْعَانسونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ والشيبُ

فالشاهد في البيت في قوله:" والعانسون " فإن الكوفيين جوزوا جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتَّاء محتجين بهذا .

قال ناظر الجيش:" وقوله: خلافًا للكوفيين في الأول والآخر ؛ أي في الشرط الأول، وهو الخلو من تاء التأنيث، وفي الشرط الآخر وهو قبول تاء التأنيث، فأجازوا أن يقال في: هبيرة الهبيرون، وفي : أحمر أحمرون"[١].

الرد على الكوفيين :

ورد الجمهور قول الكوفيين بأن في البيت شذوذين:

الأول: إطلاق العانس على المذكر، وإنما الأشهر استعماله في المؤنث.

والثاني : جمعه بالواو والنون .

قال ابن مالك[٢]:" ولم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناها، بل أجازوا أن يقال في : هبيرة: الهبيرون، وفي أحمر: أحمرون؛ وإلى ذلك الإشارة بقولنا خلافًا للكوفيين في الأول والآخر ، والبصريون لا يجيزون شيئا من ذلك ، فإن سمع شيء منه عدوه نادرًا ، ولم يقيسوا عليه "[٣].

---

[١] – تمهيد القواعد: ١/ ٣٥٩، وينظر التذييل والتكميل:١/ ٣١٤، ٣١٥.

[٢]–جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي، ت ٦٧٢هـ.

[٣] – شرح التسهيل:٧٩/١ وينظر توضيح المقاصد:٩٣/١ ، ٩٤ ، والمغنى:٣٠٥ ، وشرح شواهده:٧١٦ .

قال السيوطي[١]:" وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله (البيت)، وقوله[٢]:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي نِزَارٍ ∴ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحمرِينَا

وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه، قال صاحب الإفصاح: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر، أو نادر كلام، جعلوه بابًا أو فصلاً، وليس بالجيد"[٣].

الاستدلال على جواز جمع الوصف المؤنث من" فعلان " بالواو والنون:

أورد الأستاذ أمين الخولي مناقشة مطولة وبحثًا نشره في كتاب أصول اللغة يستدل من خلاله على جواز جمع الوصف الذي على وزن: فعلان، ومؤنثه:فعلانة، بالواو والنون، من خلال اللغات الواردة عن العرب وأقوال العرب شعرًا، والقياس النحوي.

---

[١] – الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، ت: ٩١١هـ.

[٢] – البيت من بحر الوافر للكميت بن زيد، وهو في ابن يعيش:٥/٦٠، والهمع: ١/ ١٥٢، وفي تمهيد القواعد:١/ ٣٦٠ ينسبه المحققون إلى حكيم الأعور أحد شعراء الشام يهجو فيها الكميت بن زيد، وانظر الشاهد في خزانة الأدب: ١/١٧٨ برقم(٢٢)، والمقرب ٢/ ٥٠؛ والدرر ١/ ١٣٢؛ وشرح شواهد الشافية ص١٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٨؛ وشرح شافية بن الحاجب ٢/ ١٧١؛ وشرح المفصل ٥/ ٦٠

[٣] – همع الهوامع: ١/١٥١، ١٥٢.

أولاً الاستدلال باللغات:

استدل بلغة بني أسد الواردة في تأنيث:" فعلان " على:" فعلانة "، بما ورد في الصحاح:" والمرأة سكرى. ولغة في بنى أسد سكرانة"[١]، وهي التي ذكرها ناظر الجيش حال حديثه عن الصفة التي تقبل تاء التأنيث في قوله:" أو صفة تقبل تاء التأنيث، فنبه به على أن الصفة إذا لم تقبل التاء لم يلحق بها هذا الجمع، كأحمر وسكران في لغة غير بني أسد"[٢].

ثانيًا: الاستدلال بالقياس:

ثم انتقل الأستاذ أمين الخولي ليبين فقه العربية في تكسير الصفة وجمعها بالواو والنون، فنقل نص ابن يعيش القائل بضعف تكسير الصفة، وأن جمعها بالواو والنون هو القياس، وعلة ضعف تكسيرها جريان الصفة مجرى الفعل في الحركات والسكنات، فضارب معناه: يضرب، أو ضرب، إذا أريد به المضي، وهكذا الحال مع اسم المفعول.

وأن الصفة تفتقر إلى تقدم الموصوف، مثل الفعل في افتقاره إلى الفاعل، وأن كليهما مشتق من المصدر، ولهذا كله جرت الصفة مجرى الفعل لتقاربهما، ومن هنا فالقياس أن لا تجمع كما لا يجمع الفعل.

وأما جمع الصفة جمع سلامة فإنه يجري مجرى إلحاق علامة الجمع للفعل في نحو: يقومون، فأشبه قولك: قائمون، وجرى جمع السلامة في

---

[١] – الصحاح للجوهري مادة:" سكر"، وانظر كتاب في أصول اللغة:١٠٢.

[٢] – تمهيد القواعد: ٣٥٨/١،وينظر التذييل والتكميل:١/ ٣١٠ تحقيق هنداوي.

الصفة مجرى جمع الضمير اللاحق بالفعل، وكان كل ما هو أقرب من الفعل بعيد الصلة من التكسير، وكان الباب فيه أن يجمع جمع السلامة[١].

ثم يؤكد ابن يعيش[٢] هذا في قوله:" والصفات قد تحمل على الأسماء في التكسير؛ لأنها أشد تمكنًا في التكسير من الصفات، فمتى احتجت إلى صفة ولم تعلم مذهب العرب في تكسيرها فإنك تكسرها تكسير الاسم الذي هو على بنائها؛ لأنها أسماء، وإن كانت صفات، وذلك في الشعر، فأما في الكلام فالجمع بالواو النون والألف والتاء لا غير؛ إلا أن تعلم مذهب العرب في تكسيرها فلا يعدل عنه"[٣]، وهكذا يعلم أن المذهب في جمع الصفات التي لا يعلم تكسيرها هو الجمع بالواو والنون أو الألف والتاء[٤].

وعند النظر في كتب أبي حيان[٥] نجده يقول:" استدل الكوفيون على ذلك بالسماع والقياس، .. وأما القياس، فقالوا: قد جمعته العرب جمع تكسير، وإن كان يؤدي إلى حذف التاء الذي علل به البصريون منع جمعه بالألف والتاء، فإن كان قد تزول التاء بجمع التكسير، فكذلك تزول بالجمع بالواو والنون، والدليل أن العرب قد كَسَّرَتْ ما أُنِّثَ بالتاء، قال الشاعر[٦]:

---

[١] – ينظر ابن يعيش: ٢٤/٥، وكتاب في أصول اللغة: ١٠٣/١

[٢]– أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علي بن يعيش، ت ٦٤٣هـ.

[٣] – ابن يعيش:٥/ ٢٦.

[٤] – ينظر كتاب في أصول اللغة: ١٠٤/١

[٥]– محمد بن يوسف بن على بن يوسف ابن حيان الغرناطي، ت. ١٣٤٤ م.

[٦] – البيت من بحر الرجز، وهو مجهول القائل، وانظره في الإنصاف:٣٤/١، والدرر اللوامع:١٩/١، والخزانة:١٠/٨، ١٢

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم"[١].

ثالثًا: السماع:

ثم ينتقل الأستاذ أمين الخولي إلى مذهب الكوفيين ويدلل على قولهم بأنه أنص في القياس، وأنه أنص في الاستدلال بالشعر الوارد عن العرب، ويستشهد لذلك بثلاثة أبيات، ويجعل القول بمذهبهم من فقه العربية في جعل الأصل جمع الصفة جمع سلامة، وأن جمع: فعلانة، جمع سلامة هو الذي تقبله روح العربية، ويستشرف له حسها، وأن الأمر أوضح من ذلك وأنص عند الكوفيين الذين ذهبوا إلى تجويز جمع ذي التاء، وجمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع سلامة، ثم نقل نصوص السيوطي في الهمع وشرحه.

قال أبو حيان:" أما السماع فقولهم في: علانية، – وهو الرجل المشهور ـ علانون، وفي جمع: ربعة ربعون–وهو المعتدل القامة–"[٢].

قال السيوطي:" وجوزه الكوفية في ذي التاء، وصفة لا تقبلها "[٣].

ثم قال في شرح الهمع ليبين ما ذهب إليه الكوفيون قياسًا وسماعًا:" أن يكون خاليًا من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلا؛ كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنث ثم سمي به مذكرًا". ثم انتقل ليوضح مذهب الكوفيين قائلا:

---

[١] – التذييل والتكميل :١/ ٣١٢، وينظر الهمع: ١/ ١٥٠–١٥١

[٢] – التذييل والتكميل:١/٣١٢

[٣] – نص همع الهوامع: ١/١٥٠

" وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقًا، فقالوا في: طلحة وحمزة وهبيرة: طلحون، وحمزون، وهبيرون، واحتجوا بالقياس والسماع:

أما السماع فقولهم في: علانية؛ للرجل المشهور: علانون، وفي : ربعة، للرجل المعتدل القامة: ربعون.

وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير، وإن أدى أيضًا إلى حذف التاء، قال:

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم"(١).

ثم انتقل في نهاية الصفحة يقول:" وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله:

مِنَّا الْذِي هُو مَا إن طَرَّ شارِبُهُ ∴ والْعَانسونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ والشيبُ

وقوله:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ ∴ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحمرِينَا"(٢).

وبهذه الأدلة يذهب الأستاذ أمين الخولي في كتاب في أصول اللغة إلى الاستدلال على صحة قول الكوفيين، فيعلق بعد أن ذكر مذهب الكوفيين وأدلتهم، وأن مذهبهم أنص على صحة جمع الصفة بالواو والنون قياسًا وسماعًا فيقول:

"فجمع الصفة التي لا تقبل التاء مذهب أصيل يقبل جمع فعلانة التي لا تقبل التاء، فهو أجدر بأن يقبل جمع فعلان بعد ما قبلت التاء عند

---

[١] – نفسه: ١/ ١٥٠–١٥١

[٢] –نفسه:١/ ١٥١، ١٥٢.

بني أسد، وهو في كل أولئك أقرب إلى فقه العربية التي تعد تكسير الصفة ضعيفًا، والقياس جمعها جمع سلامة بالواو والنون، وبالألف والتاء، ولا يتوقف ذلك على متابعة بني أسد، ولا يضعفه قبول هذه المتابعة، التأنيث دون جمع السلامة"[١].

رأي البصريين في ذلك:

وجمع الصفة هذا الجمع عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه، قال السيوطي:" وقال صاحب الإفصاح: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام، جعلوه بابًا أو فصلا، وليس بالجيد"[٢].

وأنه لم يجمع ما فيه التاء بالواو والنون لما يؤدي إليه الحال، أما من أثبت التاء فيلزم الجمع بين علامتين متضادتين، وهما التاء الدالة على التأنيث، والواو الدالة على التذكير، وأما من حذفها فيلزم حصول الإخلال من جهة أنها حرف معنى، وقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة"[٣].

قال أبو حيان:" وأما البصريون فالسماع عندهم شاذ، والقياس ليس بصحيح؛ لأنه لا يلزم من تكسير العلم ذي التاء على تقدير تسليم تكسيره جواز جمعه بالواو والنون؛ لأن تأنيث جمع التكسير يعقب التاء المحذوفة، وليس لجمع السلامة بالواو والنون تأنيث، فيعقب التاء، ألا ترى أنك تقول: قالت الرجال، ولا يجوز: قالت الزيدون"[٤].

---

[١] – كتاب في أصول اللغة: ١/١٠٥.

[٢] – همع الهوامع:١/١٥٢وينظر المسألة ٤ من مسائل الإنصاف:١/٣٤.

[٣] – تمهيد القواعد:١/ ٣٦٠.

[٤] – التذييل والتكميل: ١/٣١٢

وأقول:

القول في هذا قول الكوفيين، ويؤيد الكوفيين في قولهم: كونه لغة لبني أسد، وهو دليل قوي عندي؛ إذ لغات العرب كلها حجة، قال ابن جني[١]:" وكيف تصرفِت الحال فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصِيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء بهِ خيرًا منه باب في العربيّ الفصيح ينتقل لسانه"[٢].

ما يترتب على لغة بني اسد من: صرف فعلان، وهو أمر واجب، فإذا قلت في: سكران: سكرانة، صرفت، ولا يجوز منعه-أيضًا-جواز جمعه بالواو والنون؛ لأن مناط جمع التصحيح في الوصف ألا يؤنث بالتاء[٣].

ويشرح السيوطي افتراق الصفتين بأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل، ولذا تقبل التاء عند قصد التأنيث، ومثاله: قامت، ويتعرى عنها ذكر التاء عند قصد التذكير، ومثاله: قام، ويجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقًا به من واو الجماعة ونظائرها[٤].

ومن هنا كان جواز جمع الصحيح للوصف الذي يؤنث بالتاء قياسًا لا ينكسر، ولا يحتاج في نوع خاص إلى سماع، لثبات قاعدة خاصة لا استثناء فيها، وإن لم يرد هذا عن العرب[٥].

***

١- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت(٣٩٢)هـ.

٢ - الخصائص:١٢/٢

٣ - ينظر: كتاب في أصول اللغة: ١/ ١٠٠

٤ - ينظر همع الهوامع:١/ ١٥٢

٥ - ينظر كتاب في أصول اللغة:١/ ١٠٠

٢-جواز جمع: أَفْعَل فعلاء، مما لا مذكر له على أفعل جمع سلامة

قال:" يمنع بصريو النحاة جمع الصفة من باب: أفعل فعلاء، جمع سلامة، وقياس مذهب الكوفيين الإجازة، أما فعلاء مما لا مذكر له على أفعل فجوازه عند الكوفيين من باب أولى، وهو جائز عند بعض البصريين؛ كما أجازه ابن مالك، وعلى هذا يجاز بعض جمع الصفات من باب: أفعل فعلاء، مثل: أسود سوداء، وأبيض بيضاء، بالواو والنون في المذكر، وبالألف والتاء في المؤنث؛ كما يجاز جمع فعلاء مما ليس مذكره على أفعل، مثل: حسناء وعذراء بالألف والتاء"[١].أهـ

أقول:

يعرف جمع المذكر السالم: بأنه ما دلّ على أكثر من اثنين و صحّ وسلم صيغةُ مفردِهِ عند الجمع من تغيّرِ حروفها أو حركاتها، حال كونه لذَكَر، ولذا فالحاصلُ أنّ جمع المذكّر السالم هو: ما جُمِعَ مفردُه بواوٍ ونون أو بياءٍ ونون، كـ:" المسلمون، والمسلمين، ويُرفعُ بالواو نيابةً عن الضمّةِ، ومثاله قول الله تعالى[٢]:{ولمّا رَأَى المُؤمِنُوْنَ الأَحْزَابَ}، وينصب ويجر بالياء نيابةً عن الفتحةِ والكسرةِ، ومثاله[٣]:{ {واللهُ يُحِبُّ المُحْسِنِيْنَ}،وقوله تعالى[٤]:{مَا عَلَى المُحْسِنِيْنَ مِنْ سَبِيْلٍ}.

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :٢/٥٠

[٢] – من الآية: ٢٢ من سورة الأحزاب.

[٣] – من الآية: ١٣٤ من سورة آل عمران.

[٤] – من الآية:٩١ من سورة التوبة.

قال الأشموني:" وارفع بواو" نيابة عن الضمة "وبيا اجرر وانصب" نيابة عن الكسرة والفتحة "سالم جمع: عامر، وجمع: مذنب، وهما: عامرون ومذنبون"[١].

والذي يجمع جمع مذكر سالم قسمان : جامد، وهو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف كعامر وعلي، وصفة وهي المشتق لدلالة على معنى، وذات، كمذنب ، وضارب .

ولكل منهما شروط، فيشترط في الجامد أن يكون علمًا لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب[٢].

ويشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء، مثل: أحمر، فإن مؤنثه حمراء، فلا يقال: في جمع المذكر السالم: أحمرون، ولا من باب: فعلان فعلى، مثل: سكران، فإن مؤنثه: سكرى، فلا يقال في جمع المذكر السالم: سكرانون، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: مذنب [٣].

الخلاف النحوي في جمع الوصف على الذي:" أفعل فعلاء " جمع سلامة:

من النص السابق يتبين أن هناك خلافًا نحويًا بين مدرستي البصرة والكوفة في جمع الوصف الذي على:" أفعل " ومؤنثه:" فعلاء " جمع سلامة، فالبصريون يمنعون، ذلك، والكوفيون يجيزون، وتناول هذا الخلاف مرجعنا: كتاب في أصول اللغة، ونتناول ذلك بالتحليل والنقد إن شاء الله.

---

١ – شرح الأشموني بحاشية الصبان: ١/١١٨، ١١٩.

٢ – شرح الأشموني بحاشية الصبان: ١/١١٨، ١١٩.

٣ – شرح الأشموني بحاشية الصبان: ١/١١٨، ١١٩.

أولاً: قول الكوفيين:

يرى الكوفيون أنه يجوز جمع الصفة التي على وزن: أفعل، ومؤنثها: فعلاء ، بالواو والنون، والياء والنون، محتجين بما ورد من شعر يؤيد ذلك، ففي تمهيد القواعد يقول ناظر الجيش:" خلافًا للكوفيين في الأول والآخر... وفي أحمر أحمرون،.. وقول الآخر:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ ∴ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحمرِينَا

وأسود وأحمر لا يقبلان التاء"[١].

ثانيًا: قول البصريين:

والبصريون على أن الوصف الذي على أفعل فعلاء لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون، وإن ورد شيء منه في اللغة نثرًا أو شعرًا حفظ ولا يقاس عليه، نص على ذلك قدامى النحويين.

قال ابن مالك:" أو صفة لا من أفعل فعلاء، ولا من فعلان فعلى؛ كأحوى وسكران، ولا مما يستوي فيه الذكر والأنثى؛ كصبور، وقتيل، وإن ورد من هذه الأنواع مجموع بالواو والنون حفظ ولم يقس عليه؛ كقولهم: رجل علانية، ورجال علانون؛ إذا كانوا مشاهير، فجمعوه بالواو والنون، وليس خاليًا من التاء، ... وكذا قول الآخر:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ ∴ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحمرِينَا

فجمع: أسود وأحمر الجمع المشار إليه مع أنهما من باب أفعل فعلاء، فهذا وأمثاله يحفظ ولا يقاس عليه"[٢].

---

[١] – تمهيد القواعد:١/ ٣٥٨–٣٦٠.

[٢] – شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٩٢، ١٩٣.

ثم شرح ذلك أبو حيان بقوله:" ولما كانت الصفة التي تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء لا تشبه الفعل لم تجمع إذا كانت لمذكر بالواو والنون، وكذلك: أفعل فعلاء، وفعلان فعلى، لمّا لم يشبهها الفعل فيما ذكرناه لم يجز أن تجمع بالواو والنون، هذا مذهب البصريين "[١].

وقال السيوطي:" ولا صفة تقبل تاء التأنيث؛ كأحمر، وسكران، وعانس، وصبور"[٢].

التعليل لمذهب البصريين:

ويعلل ناظر الجيش لمذهب البصريين في أنه لا يجوز جمع الصفة التي تقبل التاء جمع سلامة بالواو والنون بأنه:" لما يؤدي إليه الحال ، فإن من أثبت التاء فيلزم الجمع بين علامتين متضادتين ، وهما التاء للدلالة على التأنيث، والواو للدلالة على التذكير، أما من حذفها فيلزم حصول الإخلال من جهة أنها حرف معنى ، وقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة"[٣].

ويعلل لاشتراط قبول التاء في جمع الصفة بأن جمع الصفة بشروطها المذكورة دون الاسم الجامد لشبه الصفة بالفعل من جهة أن الصفة فيها معنى الفعل، وإذا كانت للمذكر لم تلحقها التاء، وإذا كانت للمؤنث لحقتها كما أن الفعل كذلك، فلما كانت الصفة التي للمذكر والمؤنث بغير تاء لا تشبه الفعل الصحيح لم تجمع إذا كانت لمذكر بالواو والنون.

---

[١] – التذييل والتكميل: ١/ ٣١٦

[٢] – همع الهوامع للسيوطي:١/١٥١

[٣] – تمهيد القواعد: ١/٣٦٠

ويعلل لجمع الصفة التي تفيد التفضيل بقوله:" فأما جمعهم أفعل التفضيل مع أنه لا يشبه الفعل فيما ذكر فعللوه بأن هذه الصفة لا يجوز تنكيرها إلا في ضرورة، فلما لزمت التعريف وهو فرع أشبهت لذلك الفعل؛ لأن الفعل فرع على الاسم، فلما أشبهته في الفرعية جمعت بالواو والنون "[١].

موقف مجمع اللغة العربية من صيغة:" أفعل فعلاء " وجمعها جمع سلامة:

أشار الكتاب إلى المذاهب النحوية البصرية والكوفية، وهو أن البصريين يمنعون جمع الصفة التي من باب أفعل فعلاء جمع سلامة، وأن قياس مذهب الكوفيين هو الإجازة، وعلى هذا القياس فإن جمع:" فعلاء " مما لا مذكر له أولى بهذا الجمع، خاصة وأن مِنَ البصريين وابن مالك يجيزون ذلك الجمع[٢].

ثم يقول:" وبالنظر إلى ما تقدم يسع المجمع إصدار القرار التالي:" يمنع بصريو النحاة جمع الصفة من باب: أفعل فعلاء جمع سلامة، وقياس مذهب الكوفيين الإجازة، أما فعلاء مما لا مذكر له على أفعل فجوزاه عند الكوفيين من باب أولى، وهو جائز عند البصريين كابن مالك، وعلى هذا يجاز جمع الصفات من باب: أفعل فعلاء، مثل: أسود سوداء، وأبيض بيضاء، بالواو والنون في المذكر، وبالألف والتاء في المؤنث؛ كما يجاز

---

[١] – تمهيد القواعد: ١/٣٦٠-٣٦١.

[٢] – ينظر كتاب في أصول اللغة:٢/٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك:٣/٧٩

جمع فعلاء مما ليس مذكره على: أفعل، مثل: حسناء وعذراء، بالألف والتاء"[١].

***

٣-نصب الاسم المجموع بالألف والتاء

قال:" المجموع بألف وتاء فإن نصبه بالكسرة هو الصورة الشائعة المشهورة عن العربية، مع أن مدرسة الكوفة تجيز نصبه بالفتحة كغيره"[٢].أهـ

تمهيد:

يتحدث الكتاب عن بحث بعنوان:" بحث عما يسمى المركب المزجي؛ للأستاذ أمين الخولي" وفي هذا البحث يتحدث الكاتب عن الحقائق اللغوية المتفرقة في المدارس اللغوية المختلفة، وأن اشتهار واحدة من هذه الحقائق لا يصح أن يخدع باحثًا يتحدث عن أصول العربية، بل يجب أن يوازن بينها مستعينًا بالأساليب، ثم تناول الباحث حكم نصب الاسم المجموع بالألف والتاء، وأن الشائع في نصبه هو الكسرة نيابة عن الفتحة، ثم يشير إلى مذهب الكوفيين في ذلك، وأن نصبه عنهم يكون بالفتحة كغيره، وهذا يقودنا إلى شيء من التفصيل عن الاسم المجموع بالألف والتاء[٣].

---

[١] – مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما: ٧٩، وينظر: كتاب في اصول اللغة:٢/٥٢.

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١/ ٥٥

[٣] – ينظر السابق نفسه: ١/٥٥

تعريف الجمع بالألف والتاء:

هو ما دلَّ عَلَي أكثر من اثنتين بزيادة ألفٍ وَتاءٍ في آخره، نحو:جَاءَ الزَّيْنَبَاتُ، رأيت الزينباتِ، ومررت بالزينباتِ، فالاسم المجموع جاء مرفوعًا وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولا تكون الضمة مقدرة في هذا الجمع إلا عند إضافته لياء المتكلم نحو: هَذِهِ شَجَرَاتِي، وجاء منصوبًا ومجرورًا وعلامة ذلك الكسرة، وهذا هو المشهور، عند عامة النحاة.

وحينما أقول الجمع بالألف والتاء ولا أقول جمع المؤنث السالم كما هو مشهور إنما أعني بذلك العموم والخصوص، فالاسم الأول يعنى به العموم وذلك أن الجمع بالألف والتاء لا فرق بين أن يكون مسماه مؤنثًا معنى نحو: هند: وهندات، أو مؤنثًا بالتاء والمعنى جميعًا نحو: فاطمة، وفاطمات،أو مؤنثًا في اللفظ دون المعنى، نحو: طلحة وطلحات، أو يكون مؤنثًا بالألف المقصورة نحو: حبلى وحبليات، أو يكون بالألف الممدودة نحو: صحراء وصحراوات، أو يكون المسمى مذكرًا لما لا يعقل نحو: اصطبل: اصطبلات.

ولا فرق بين أن يكون الجمع سلمت فيه بنية المفرد منه نحو: ضَخْمة: وضَخْمَات، أو تغيرت نحو: سَجْدَة، وحُبْلَى، وصحراء: سَجَدَات، وحُبْلَيَات، وصحراوات، بتغيير صورة المفرد منه، فالأول جاء بتغيير حركة عينه إلى فتحة، والثاني قلبت ألفه إلى ياء، والثالث قلبت همزته واوًا، ومن هنا كان الترجيح لقولنا الجمع بالألف والتاء دون قولنا: جمع المؤنث السالم، وذلك ليعم جمع المؤنث السالم، وجمع المذكر السالم، وما سلم فيه بناء المفرد مما جمع هذا الجمع وما تغير فيه بناء المفرد[١].

---

[١] – ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح: ٧٩/١، وحاشية يس

قال ابن مالك:" ولم يتعرض لتأنيث الواحد، ولا لسلامة نظمه؛ لأن هذا الجمع قد يكون للمذكر: كحمامات، ودُرَيْهِمَات، و[١]:{ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ}، وقد يكون بغير سلامة النظم؛ كتَمَراتٍ، وغُرُفاتٍ، كسرات"[٢].

ويقيد النحويون المجموع بالألف والتاء بالزائدتين، احترازًا من نحو: قضاة، وأبيات، فإن كلا منهما يصدق عليه أنه جمع بالألف والتاء؛ لكن ألف: قضاة، منقلبة عن أصل لا زائدة، وأبيات التاء فيه أصل[٣].

ما يطرد جمعه هذا الجمع:

هذا الجمع له مواضع اطراد، ومواضع سماع، ولما كان أصل قولنا هو الإعراب أقتصر هنا بالإشارة إلى المواضع التي يطرد فيها هذا الجمع نصًا عن ابن مالك في تسهيله:" يجمع بالألف والتاء قياسًا ذو تاء التأنيث مطلقًا، وعلم المؤنث مطلقًا، وصفة المذكر الذي لا يعقل، ومُصَغَّرُه، واسم الجنس المؤنث بالألف؛ إن لم يكن: فَعْلَى فَعْلان، أوْ فَعْلَاء أَفْعَل، غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا، وما سوى ذلك مقصور على السماع"[٤].

كيفية إعراب المجموع بالألف والتاء:

الاسم المجموع بالألف والتاء يشتهر فيه عند الجمهور أنه يعرب بالحركات فيرفع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويجر وعلامة جره الكسرة

---

[١] – من الآية: ١٩٧ من سورة البقرة.

[٢] – شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٤٢

[٣] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٤٢

[٤] – شرح التسهيل لابن مالك: ١/١١٢، وينظر: تمهيد القواعد: ١/٤٢١-٤٢٧.

الظاهرة، وينصب وعلامة نصبه الكسرة الظاهرة نيابة عن الفتحة[١]، وبهذا وردت الشواهد القرآنية في كتاب الله . تعالى . ومنه قوله[٢]:{ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ }، وهكذا تأتي الآيات في كتاب الله تعالى، ويأتي الشعر العربي الفصيح، وهو أكثر من أن يحصى.

قال المرادي[٣]:" ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل إلى نيابة الحركة عن حركة أخرى، وذلك في موضعين:الأول: جمع المؤنث السالم، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، فحمل نصبه على جره؛... وإليه أشار بقوله:

وما بتا وألف قد جمعا ∴ يكسر في الجر وفي النصب معا"[٤].

والنصب في هذا الباب محمول على الجر؛ أي: إن النصب والجر حركتهما واحدة وهي الكسرة، وإنما حمل النصب على الجر لوجهين:

أولهما: أن الجمع بالألف والتاء فرع على جمع المذكر السالم، فكما حمل منصوب جمع المذكر السالم على مجروره في مثل: مررت بالزيدينَ، ورأيت الزيدينَ؛ كذلك حمل منصوب الجمع بالألف والتاء على مجروره، في مثل: مررت بالمسلمات، ورأيت المسلمات؛ ليكون الفرع على منهاج واحد، وهو الأصل ولا يخالفه.

---

١ – ينظر همع الهوامع:١/٧٧

٢ – من الآية: ٢ من سورة المجادلة.

٣– بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري النحوي ت ٧٤٩هـ .

٤ – توضيح المقاصد للمرادي:١/٣٣٩

وثانيهما: أن الجمع بالألف والتاء يوافق جمع المذكر في أشياء ويخالفه في أشياء:

أما الموافقة ففي: سلامة الواحد، وزيادة الزيادتين لعلامة الجمع، وكون الزائد الأول حرف مد.

وأما المخالفة ففي: أن الزائد الثاني وهو التاء حرف الإعراب يجري عليها حركات الإعراب، وليس كذلك الجمع المذكر، فإن النون لا يدخلها الإعراب.

وأن الزيادة الأولى التي هي الألف لا تتغير كما تتغير الزيادة الأولى في جمع المذكر نحو: الزيدون، والزيدين، فتكون في الرفع واوًا، وفي الجر والنصب ياء، وتثبت الزيادة الثانية وهي التاء في الجمع بالألف والتاء، ولا تحذف في الإضافة، نحو: مسلماتك، وتحذف النون من جمع المذكر السالم في الإضافة إذا قلت: مسلموك، ومسلمو زيد.

فبالمعنى الذي استويا فيه حمل أحدهما على الآخر ؛ لأن الشيء يقاس على الشيء؛ إذا كانا مشتبهين في معنى ما، وإن كانا مختلفين في أشياء أخر، فبالمشابهة حمل الجمع بالألف والتاء على جمع المذكر بأن جعل الرفع علامة مفردة، والجر والنصب علامة واحدة اشتركا فيها، فقيل: جاءني مسلماتُ، ومررت بمسلماتِ، ورأيت مسلماتِ، وقال ابن يعيش:" ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا"[١].

---

[١] – ابن يعيش: ٥/٧–٨.

القول بأن النصب بالكسرة هو الغالب:

والقول بنصب الاسم المجموع بالألف والتاء بالكسرة غالبًا هو قول الشيخ خالد الأزهري، ولم يعلل لقوله، سوى أنه قال:" ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقًا، وهو الغالب"[١].

القول بنصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة:

أقول: لكل قاعدة شواذ، ومن شواذ هذه القاعدة ما نسب إلى الكوفيين من قولهم: إن علامة نصب الاسم المجموع بالألف والتاء هي الفتحة لا الكسرة، ذكر ذلك الشيخ خالد في تصريحه غالبًا، وقال الأشموني والسيوطي: إنهم ذكروا ذلك مطلقًا،سواء حذفت لامه أو لا، ومن قال بذلك احتج على قوله بأمثلة نثرية محذوفة اللام، وببيت لأبي ذؤيب الهذلي.

قال الأشموني:" وجوز الكوفية نصبه بالفتحة مطلقًا"[٢].

القول بأن النصب تكون علامته الفتحة إذا لم ترد اللام من المعتل:

وأقول: إذا كان المفرد معتل اللام، فإما أن تُرَدّ له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء، نحو سنة وسنوات وسنهات، وأخت، وأخوات، وإما ألا ترد، نحو: لغة ولغات وبنت وبنات، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد، قد ردت إليه في الجمع المذكور، أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب، ولم يختلفِ النحاة في ذلك؛ لأن نصبه بالفتحة قبل الرد كان لشيئين:

---

[١] -- شرح التصريح: ١/ ٨٠

[٢] – شرح الأشموني: ٩٣/١، وينظر همع الهوامع: ٧٧/١

أحدهما: الشبه بباب:" قضاة " في أنه جمع في آخره تاء مزيدة بعد ألف في موضع لام معتلة.

وثانيهما: أن " ثبات " بإزاء :" ثُبين "، وكسرته بإزاء يائه، فكما جاز على لغة أن يراجع الأصل بثبين تشبيها بمبين، جازت مراجعته بثبات تشبيهًا بنيات، وكل واحد من السببين منتف مع رد المحذوف فبقي على الإعراب الذي هو به أولى[١].

وإن كانت اللام المحذوفة من المفرد لم ترد إليه في جمعه، فقد حكى أحمد بن يحيى ثعلب:" أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة، نحو: سمعتُ لُغَاتَهُم، ونحو:رأيت بناتَك، وهو قول [٢] الفراء[٣]، وهو محكي عن الكسائي[٤] ، ونسب لابن سيده، ورووا على هذه اللغة بيت أبي ذؤيب الهذلي.

قال الشيخ خالد:" وربما نصبوا بالفتحة، على لغة أحمد بن يحيى؛ إن كان محذوف اللام، ولم ترد إليه في الجمع؛ كسمعتُ لُغَاتَهُم، بفتح التاء؛ حكاها الكسائي، ورأيت بناتَك؛ كما حكاه ابن سيده، وكقوله[٥]:

فَلَمَّا جَلاهَا بِالأيَّامِ تَحَيَّزَتْ ∴ ثُبَاتًا عليها ذُلُّها واكْتِئَابُهَا "[٦].

---

[١] – ينظر تمهيد القواعد : ١/٣٧١

[٢]–أبو زكرياء يحيى بن زياد، له: كتاب الحدود ومعاني القرآن وغيرهمات:٢٠٧هـ.

[٣] – ينظر تمهيد القواعد : ١/٣٧٠.

[٤] – على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان أبو الحسن الكسائي، ت : ١٨٢ هـ .

[٥] – البيت من بحر الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في التصريح: ١/ ٨٠، والأشموني مع حاشية الصبان: ١/ ٩٢–٩٣.

[٦] – شرح التصريح بمضمون التوضيح: ١/٨٠.

فكلمة:" ثباتًا " في البيت منصوبة على الحالية، وجاءت علامة النصب الفتحة، والأصل أن تكون علامة النصب الكسرة، تمثيلا بقول الله ـ تعالى ـ.[١]:{ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ } حيث جاء الجمع بالألف والتاء، ولم ترد اللام، ومع ذلك كانت علامة نصبه الكسرة لا الفتحة؛ كما قال الكسائي وثعلب، وحكاه ابن سيده، ولما كان موقف الأزهري الغلبة للنصب الكسرة؛ قال بالنصب بالفتحة قليلا[٢].

نسبة هذا القول إلى هشام:

ونسب النحويون هذا القول إلى هشام الكوفي فيما حذفت لامه مما اعتل لامه ما لم يرد إليه المحذوف عند الجمع، واستشهد على ذلك بقول بعض العرب: سمعت لغاتَهم، فإن ردت اللام نصب بالكسرة، وعلة ذلك أن هذا الجمع لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها وجبر حذف اللام[٣].

قال الأشموني:" وهشام فيما حذفت لامه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتَهم، ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد إليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات"[٤].

---

[١] – من الآية: ٧١ من سورة النساء.

[٢] – شرح التصريح بمضمون التوضيح: ١/٨٠.

[٣] – حاشية الصبان: ١/٩٣.

[٤] – شرح الأشموني: ١/٩٣.

الرد على الكوفيين:

أنكر البصريون ما ذهب إليه الكوفيون وخرجوا ما استدلوا به من أنه ضعف في لغاتهم، وأن فتح المحذوف اللام ما هو إلا للمحافظة على وجوه الإعلال في الكلمة، أو أنه مسموع هكذا على لغة الحكاية، فعرقاتَهم مفرد لا جمع، وأن ما استدلوا به من مفردات هو محذوف اللام.[١]

قال ابن يعيش:" ولا حجة لهم لاحتمال أن يكون: لغات، وثبات، واحدًا، فأصل: ثُبَة: ثُبْوَة، وأصل: لغة: لغوة، مثل: نقرة، ونغرة، وإن كان استعمالهما بحذف اللام؛ إلا أنهم تموهوا "[٢].

وقال ابن جني:" والمحفوظ في هذا قول أبي عمرو لأبي خَيْرة، وقد قال: استأصل الله عِرْقاتَهم، بنصب التاء ، هيهات أبا خيرة: لاَن جِلدُك، ثم رواها أبو عمرو فيما بعد. وأجاز –أيضًا– أبو خَيْرة: حَفَرْت إراتَك جمع إرة، وعلى نحو إنشاد الكوفيين[٣]:

ألا يزجرُ الشيخ الغيورُ بناتَهُ ...

وإنشادهم أيضًا:

فلمَّا جلاها بالأيام تحيَّزَتْ ∴ ثُبَاتًا عليها ذُلُّها واكتئابها

وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء في موضع النصب، وأما: عِرقاتهم، فواحدة كسِعلاة، وكذلك إراة: عِلْفة، وأصلها: وِئرة: فِعَلة، فقلبت

---

[١] – ينظر سر الصناعة: ٦٠١، ٦٠٢.

[٢] – ابن يعيش:٥/ ٨.

[٣] –شطر بيت من بحر الطويل، في الخصائص:٣/ ٣٠٤، ونص على أنه من إنشاد الكوفيين.

الفاء إلى موضع اللام فصار: إرَوَة، ثم قلبت الواو ألفًا فصار، إراة، مثل: الحادي، وأصله: الواحد، فقلبت الفاء إلى موضع اللام، فصار وزنه على اللفظ: عالفا، وأما:ثُبَاة، ففُعَلة من الثبتة، وأما: بناته، ففَعَلة كَقناة؛ كما أن:ثُبَاة، وسمعت لغاتهم، إنما هي واحدة؛ كرُطَبة"[١].

نسبة هذا القول إلى البغداديين:

ونسب ابن يعيش هذا القول إلى البغداديين، وذكر حججهم من الشعر والنثر، فقال:" ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا، وأجازه البغداديون، وأنشدوا لأبي ذؤيب:

فَلَمَّا اجْتَلاهَا بِالأَيَّامِ تَحَيَّزَتْ ∴ ثُبَاتًا عليها ذُلُّها واكْتِئَابُهَا

وحكوا أيضًا-: سمعت لغاتَهم"[٢].

قول أبي علي الفارسي في حكم نصب :" لغات " بالفتح:

يرى أبو علي الفارسي[٣] أن ما جاء معتل اللام نحو: لغة، وثبة، بالفتح إنما هو محمول على الإفراد الذي ردت إليه اللام وقلبت ألفًا.

قال ناظر الجيش:" وزعم أبو علي أن قول من قال:" سمعت لغاتَهم " بالفتح لا يحمل إلا على أنه مفرد ردت لامه، وقلبت ألفًا"[٤].

---

[١] – الخصائص لابن جني: ٣/٣٠٤، وينظر ابن يعيش:٥/ ٨، ٩.

[٢] – ابن يعيش:٥/٨، وينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح: ١/٨٠.

[٣] – الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية، ت:٣٧٧هـ

[٤] – تمهيد القواعد: ١/٣٧١.

علة نصب المحذوف اللام بالفتحة:

ويعلل الشيخ خالد نصب الأسماء المحذوفة اللام في حال جمعها بالألف والتاء بالفتحة بأنه تشبيه لهذه التاء بالتي تبدل في الوقف هاء، أو جبرًا لما فاته؛ فإنه ممن حذف لامه؛ قياسًا على ما حمل على جمع المذكر من نحو: سنين، بالحروف جبرًا لما فاته من حذف اللام"[١].

الرد علي أبي علي:

قال ناظر الجيش:" وهذا الذي ذهب إليه مردود من أوجه:

أحدها: أن جمعية لغات في غير: سمعت لغاتهم، ثابتة، والأصل عدم الاشتراك لا سيما بين أفراد وجمع.

الثاني أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو ردت لكان جمعًا بين العوض والمعوض عنه وذلك ممنوع.

والثالث: أن بعض العرب قال: رأيت بناتَكن، بفتح التاء، حكاه ابن سيده، وهذا نص في الجمعية التي لا يمكن فيها ادعاء الإفراد، فبطل قول أبي علي بطلانًا جليًا غير خفي"[٢].

***

---

[١] – شرح التصريح بمضمون التوضيح: ١/٨٠، ٨١.

[٢] – تمهيد القواعد: ١/٣٧١، ٣٧٢، وينظر حاشية يس: ١/٨٠

٢-المبحث الثاني: مسائل الاشتغال

١-إعراب الاسم بعد:" إن، وإذا "

قال:" اختلف النحاة في الاسم المرفوع بعد: إن، و: إذا، أو غيرهما من أدوات الشرط، فالأخفش وجماعة من الكوفيين على أنه مبتدأ، وجمهور الكوفيين على أنه مرفوع بما عاد عليه من الفعل "[١].أهـ

تمهيد:

أقول: من المعلوم أن هناك أدوات لا تدخل إلا على الجملة الفعلية، وهي أدوات الشرط مثل: إنْ وإذا ولو، فإذا جاء بعد هذه الأدوات اسم وجب أن يكون هذا الاسم فاعلاً لفعل محذوف، والعلة في هذا الوجوب: اختصاص هذه الأدوات بالدخول على الفعل، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى، نثرًا من الفصيح، وشعرًا .

والشاهد على ذلك من الفصيح قول الله . تعالى [٢]:{ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ }، و[٣]: { إذا السماء انفطرت}، و[٤]:{ إن أحد من المشركين استجارك }، و[٥]:{ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا }، و[٦]:{ إن امرؤ هلك ليس له ولد }،

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١٥٩/٢

[٢] – الآية:١ من سورة الانشقاق.

[٣] – الآية:١ من سورة الانفطار.

[٤] – من الآية:٦ من سورة التوبة.

[٥] – من الآية: ١٢٨ من سورة النساء

[٦] – من الآية:١٧٦ من سورة النساء.

و[١]:{ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي }، ومن الشعر قول الشاعر[٢]:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً ∴ مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

وقول الآخر[٣]:

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكْتَهُ ∴ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تمرّدا.

حكم حذف الفعل:

يجوز حذف الفعل، وإبقاء الفاعل جوازًا إذا دلّ عليه دليل، كما إذا قيل لك: منْ قام؟ فتقول : محمدٌ ، والتقدير : قام محمدٌ.

قال الأشموني:"ويحذف الناصبها، أي: ناصب الفضلة إن علما بالقرينة، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزًا، نحو: قالوا خيرًا"[٤].

وقد يُحذف الفعل وجوبًا، وشاهده وارد في القرآن الكريم كثيرًا تارة بعد إن، وأخرى بعد إذا، فأما بعد:" إن " الشرطية ، فشاهده قوله ـ تعالى ـ :{ وإن أحد من المشركين استجارك }، فـ:" أَحَدٌ " فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسِّره الفعل المذكور ،والتقدير: وإن استجارك أحدٌ، وشاهد:" إذا " قوله ـ تعالى ـ :{ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ }، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت.

---

[١] – من الآية: ١٠٠ من سورة الإسراء.

[٢] – البيت من بحر الطويل، وهو لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد ص١٨٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥١٨ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص١٥٧؛ وشرح قطر الندى ص٢٧٢

[٣] – البيت من بحر الطويل.

[٤] – شرح الأشموني:٢/٩٤

فكل اسم مرفوع وقع بعد: إنْ ، أو إذا الشرطيتين، فمؤداه أنه يرفع بفعل محذوف وجوبًا يفسِّره الفعل المذكور بعده، وكذا باب النداء، والتحذير والإغراء، وما ورد من الأمثال العربية.

قال الأشموني:" وقد يكون حذفه ملتزمًا، كما في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء بشرطه، وما كان مثلا نحو: الكلاب على البقر، أي: أرسل الكلاب، أو ما جرى مجرى المثل نحو[١]:{ انتهوا خيرًا لكم }"[٢].

الخلاف بين النحويين في إعراب الاسم الواقع بعد أدوات الشرط:

هذه مسألة خلاف بين مدرستي النحو البصرية والكوفية، ذكرها الأنباري[٣] في إنصافه، وتشعب الخلاف فيها إلى ثلاثة مذاهب :

أولا: مذهب جمهور البصريين

أن الاسم المرفوع بعد إنْ وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبًا يفسِّره الفعل المذكور بعده[٤].

ثانيا: مذهب جمهور الكوفيين:

أن الاسم بعد إنْ وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسِّره الفعل المذكور بعده[٥].

---

[١] – من الآية:١٧١ من سورة النساء.

[٢] – شرح الأشموني:٢/٩٤، ٩٥.

[٣]– أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، ت ٥٧٧هـ.

[٤] – الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٩٠، مسألة: ٨٨

[٥] – السابق نفسه.

ثالثا: مذهب أبى الحسن الأخفش[١] :

أن الاسم المرفوع بعد إنْ وإذا الشرطيتين مبتدأ، والفعل المذكور بعده مُسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من الفعل وفاعله الضمير في محل رفع خبر المبتدأ، وليس في الكلام حذف ، ولا تقديم ، ولا تأخير[٢].

قال الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية، نحو قولك: إن زيد أتاني آته، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر ، وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء"[٣].

وسبب هذا الاختلاف يرجع إلى أمرين:

أولهما: القول بعدم جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط، فالجمهور من البصريين، والكوفيين لا يجيز وقوع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط، وإذا وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداة، غير أن البصريين قالوا: الفعل المقدّر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يفسِّره ويدل عليه الفعل المذكور بعده.

قال الأنباري:"وأما البصريون فاحتجوا بأنه يرتفع بتقدير فعل؛ لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل،

---

[١] – أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء الأخفش الاوسط، ت:٢١٥ هـ.

[٢] – السابق نفسه.

[٣] –السابق نفسه.

ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملا فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع، وذلك لا يجوز، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر"[١].

ويؤيد هذا من الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي ما ذكره الإمام بدر الدين العيني[٢] في عمدته من توجيه لأحاديث وردت عن أفصح البرية ﷺ، ومنها قوله[٣]:{ فإنْ أحدٌ ترخص } بارتفاع أحد بفعل مضمر يفسره ما بعده ، وتقديره: فإنْ ترخص أحد[٤]، ويظهرُ من قوله هذا أن الذي دفعه

---

١ – السابق نفسه، بتصرف.

٢ –محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العينى الحنفي بدر الدين العيني ٨٥٥ هـ .

٣ – الحديث في سنن الترمذي: ٣ / ١٧٣، ورقمه :" ٨٠٩ " ولفظه:" حدثنا قتيبة حدثنا الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي : أنه قال لعمر بن سعيد – وهو يبعث البعوث إلى مكة – إئذن لي أيها الأمير ! أحدثك قولا قام به رسول الله ﷺ الغد من يوم الفتح سمعته أذناي ووعاه قلبي وأبصرته عيناي حين تكلم به أنه حمد الله ثم أثنى عليه ثم قال إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دما أو يعضد بها شجرة فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا له إن الله أذن لرسوله ﷺ ولم يأذن لك وإنما أذن لي في ساعة من النهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس وليبلغ الشاهد الغائب فقيل لأبي شريح ما قال لك عمرو ؟ قال أنا أعلم منك بذلك يا أبا شريح ! إن الحرم لا يعيذ عاصيا ولا فارا بدم ولا فارا بخربة .. قال الشيخ الألباني : صحيح ".

٤ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني:٨/٣٧٠

إلى تأويل الحديث الشريف هو اتباعه لمذهب البصريين في هذه المسألة، إذ يرون أن الاسم المرفوع بعد: إنْ، يُعْرَبُ فاعلاً لفعل محذوف يفسرهُ المذكور بعده.

ومنه أيضًا قول الرسول ﷺ: [1]{ وإن امرؤٌ قَاتَلَه أو شَاتَمَهُ فليقُلْ إني صائمٌ }، فقال العيني: قوله: وإن امرؤٌ قاتله، كلمةُ: إنْ ، مخففة موصولة بما بعده تقديره: إنْ قاتله امرؤ، ولفظ قاتله يفسره، كما في قوله تعالى:{ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ }، أي: استجارك أحدٌ من المشركين[2] .

قال السيوطي:" وتجب الفاعلية في نحو: إن زيدٌ قام، لما تقدم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل"[3].

وأما الكوفيون فقالوا: الفعل المقدّر اتّصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم.

---

[1] -- الحديث في صحيح البخاري:٤ / ٥٦٣، تحقيق: محمد زهير ناصر، في بَاب فَضْلِ الصَّوْمِ، ورقمه :"١٨٩٤" ولفظه :" حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الصِّيَامُ جُنَّةٌ فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَجْهَلْ وَإِنْ امْرُؤٌ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ مَرَّتَيْنِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ يَتْرُكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِي الصِّيَامُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا".

[2] – عمدة القاري: ٨/٩

[3] – همع الهوامع :١٠٩/٣

قال الأنباري:" أما الكوفيون فاحتجوا بأنهم جوزوا تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل؛ لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المكنى المرفوع في الفعل والاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعًا به؛ كما قالوا: جاءني الظريف زيد، وإذا كان مرفوعًا به لم يفتقر إلى تقدير فعل"[١].

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه يجوز في:" إنْ وإذا" خاصّة دون غيرهما من سائر أدوات الشرط أَن تْقع بعدهما الجملة الاسمية، وعلى هذا فلَسْنا في حاجة إلى تقدير محذوف، وهو قول مردود عند البصريين، وأسهب الأنباري في الرد عليه من قبيل أن أداة الشرط تقتضي الفعل وتختص به دون غيره، و من هنا يبطل تقدير الابتداء فيه.

قال الأنباري:" وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملا فيه وإذا كان مقتضيًا للفعل، ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم"[٢].

ويرده السيوطي قائلا:" خلافًا للأخفش في قوله بجواز الابتداء- أيضًا-مع رجحان الفاعلية عنده"[٣].

---

[١] – الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٩٠، بتصرف.

[٢] – الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٩٢، ٤٩٣، بتصرف.

[٣] –همع الهوامع:٣/١٠٩.

ثانيها:

القول بجواز تقديم الفاعل على فعله، وهي مسألة خلافية –أيضًا– حيث ذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه سواء كان هذا العامل فعلا أم لا؛ ولهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور.

قال الأشموني:"الثالث: وجوب تأخيره عن رافعه، فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا، وكون المقدم إما مبتدأ؛ كما في نحو: زيد قام، وإما فاعلًا محذوف الفعل كما في نحو:{ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}، ويجوز الأمران في نحو[١]: {أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا}، و[٢] {أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ}، والأرجح الفاعلية لما سيأتي في باب الاشتغال"[٣].

وما سبق هذا على قول البصريين أما على قول الكوفيين،فإنهم ذهبوا إلى جواز ذلك، ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد:" إنْ وإذا " فاعلا بذلك الفعل المتأخِّر ، أو أنه مبتدأ خبره الجملة بعده.

قال الصبان[٤]:" قوله: وجوب تأخيره؛ أي عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية: زيد، في: زيد قام، قوله: كما في نحو: وإن أحد إلخ، أي: على الأصح من أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية، وجوّز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ مخبرًا عنه بالفعل

---

[١] – من الآية:٦ من سورة التغابن.

[٢] – من الآية:٥٩ من سورة الواقعة.

[٣] – شرح الأشموني:٤٥/٢

[٤] – محمد بن علي الصبان: ت ١٢٠٦ هـ .

بعده، وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط، ونعته بالجار والمجرور بعده"[١].

رأي المجمع اللغوي:

ذهب المجمع اللغوي إلى عرض القضية والخلاف فيها بين البصريين والكوفيين والأخفش، ثم ذكر أن الخلاف لا يعدو كونه توجيهًا للأسلوب أو تخريجًا، ثم عرض إلى أن توجيه الكوفيين والأخفش قد يكون فيه شيء من اليسر، واستراحة من التقدير، مع اقتضاء المعنى لذلك، غير أن هذه التوجيهات تعارض القواعد النحوية بدخول القواعد النحوية على ما يفيد الثبوت، والثبوت يباين التعليق الذي تفيده جملة الشرط، وأن اعتباره فاعلا يخالف القواعد النحوية في باب الفاعل، وتعلقها بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر، وعودتها ومطابقتها للفعل المتقدم.

ثم أيدت اللجنة بعد ذلك قول البصريين، وحجتهم: شهرة هذا القول وشيوعه، وضعف الاعتراض عليه[٢].

***

---

[١] – حاشية الصبان على شرح الأشموني:٢/٤٥.

[٢] – كتاب في أصول اللغة :٢/١٥٩

٣-المبحث الثالث: مسائل الاستثناء

١-بناء :" غير "

قال:" وفي الخزانة: وذهب الكوفيون إلى جواز بناء{ غير } في كل موضع يحسن فيه{ إلا }سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن"[١].أهـ

لفظة:" غير ":-

مادة:" غير " من الغين والياء والراء، هي مادة تدور حول المغايرة، فقد تكون من تغير الحال، أو التحول، أو الاختلاف، أو التبديل، قال عنها اللغويون إنها حرف من حروف المعاني، ففي اللسان:" التهذيب: غَيْرٌ من حروف المعاني، تكون نعتًا"، وقال آخرون إنها اسم، وهو قول اللحياني.

وفي اللسان:" وقال ابن الأَنباري: الغِيَرُ من تغيَّر الحال،... وتغيَّر الشيءُ عن حاله: تحوّل، وغَيَّرَه: حَوَّله وبدّله؛ كأَنه جعله غير ما كان، وفي التنزيل العزيز[٢]:{ ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ }، قال ثعلب: معناه حتى يبدِّلوا ما أَمرهم الله، والغَيْرُ: الاسم من التغيُّر عن اللحياني، وأَنشد[٣]:

إِذْ أنا مَغْلُوب قليلُ الغيَرْ

قال: ولا يقال إلا غَيَّرْت، وذهب اللحياني إِلى أَن الغَيْرَ ليس بمصدر إِذ ليس له فعل ثلاثي غير مزيد، وغَيَّرَ عليه الأَمْرَ: حَوَّله، وتَغَايرتِ الأَشياء: اختلفت، والمُغَيِّر: الذي يُغَيِّر على بَعيره أَداتَه ليخفف عنه

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١٤٧/٢

[٢] – من الآية: ٥٣ من سورة الأنفال.

[٣] – من الرجز لأبي شبل ، وهو في اللسان:" غير ".

ويُريحه،.. ابن الأَعرابي يقال: غَيَّر فلان عن بعيره إِذا حَطّ عنه رَحْله، وأَصلح من شأْنه، وقال القُطامي: إِلا مُغَيِّرنا والمُسْتَقِي العَجِلُ، وغِيَرُ الدهْرِ أَحوالُه المتغيِّرة.. والغِيَرُ الاسم من قولك غَيَّرْت الشيء فتغيَّر"[١].

أحكام:" غير ":

ولـ:" غير " أحكام كثيرة منها: أن تكون بمعنى لا، وله باب على حِدَة، وقيل: غير بمعنى سِوَى، وهي كلمة يوصف بها ويستثنى، فإِن وصف بها أَتبعتها إِعراب ما قبلها، وإِن استثنيت بها أَعربتها بالإِعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إِلا، وذلك أَن أَصل غير صفة والاستثناء عارض، قال الفراء بعض بني أَسد وقُضاعة ينصبون غيرًا إِذا كان في معنى إِلاَّ تمَّ الكلام قبلها أَو لم يتم، يقولون: ما جاءني غيرَك، وما جاءني أَحد غيرَك.

وتكون غير اسمًا، تقول: مررت بغيرك، وهذا غيرك، وإِن كان فيه الأَلف واللام وقال أَبو العباس جعل الفراء الأَلف واللام فيهما بمنزلة النكرة، وإِذا كان غير بمعنى سِوى لم يجز أَن يكرّر عليها؛ أَلا ترى أَنه لا يجوز أَن تقول: عندي سوى عبدالله ولا زيدٍ ؟، وقال الأَزهري: ويكون غيرٌ بمعنى ليس؛ كما في قوله . عز وجل . [٢]:{ هل مِنْ خالقٍ غيرُ الله يرزقكم }، وقرئ[٣]:{ غَيْرِ الله }فمن خفض ردَّه على خالق ومن رفعه فعلى المعنى

---

١ – اللسان مادة: غير ".

٢ – من الآية:٣ من سورة فاطر.

٣ – في معجم القراءات أن قراءة الرفع لابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبي عمرو وشيبة وعيسى والحسن وتوجيه هذه القراءة على وجهين: أن غير صفة لخالق على الموضع ، وخالق مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: لكم أو للأشياء،

أَراد هل خالقٌ[١]، هذه جملة أحكام ذكرها ابن منظور، ونخلص منها إلى موضوعنا، وهو:

بناء:" غير ":

أفرد ابن هشام حديثا لـ:" غير " في المغني، وعنده أن:" غير " اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويقطع عن الإضافة إن فهم المعنى وسبقها ليس.

قال ابن هشام[٢]:" غير اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظًا، إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس"[٣].

فإن وضع موضع ليس لا عُدّ ذلك لحن، قال ابن هشام:" وقولهم لا غير لحن"[٤].

أو أنه فاعل لخالق؛ أي: هل يخلق غير الله شيئا، وقراءة الجر ليحيى بن وثاب وشقيق بن سلمة وأبي جعفر، وزيد بن علي، وحمزة والكسائي وخلف والأعمش وابن محيصن ، ويوجه على أن غير نعتا لخالق على اللفظ، وقراءة النصب للفضل بن إبراهيم النحوي ووجهه على الاستثناء. ينظر معجم القراءات بتصرف : ٤٠٧/٧، ٤٠٨.عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط. ولى: ٢٠٠٢م.

[١] –ينظر اللسان مادة:" غير ".

[٢] – جمال الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري: ٧٦١هـ.

[٣] – مغني اللبيب :٢/ ٤٥٣، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب،

[٤] – السابق نفسه.

وإن وقع قبلها ليس وجاءت:" غيرُ " مرفوعة، أعربت اسم ليس، ويكون خبرها محذوفا، وإذا نصبت كان الاسم محذوفا وغير هو الخبر على نية تنظيره بقول الله تعالي[١]:{ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ} على قراءة الكسر من غير تنوين[٢]، يعني أن المضاف إليه محذوف لفظا منوي معنى.

قال ابن هشام:" ويقال: قبضت عشرة ليس غيرُها، برفع: غير، على حذف الخبر؛ أي: مقبوضًا، وبنصبها على إضمار الاسم؛ أي: ليس المقبوض غيرَها، وليس غيرَ، بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضًا، وحذف المضاف إليه لفظًا ونية ثبوته كقراءة بعضهم:{ للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ } بالكسر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده"[٣].

خلافات النحويين في نوع الضمة في :" غيرُ ":-

عند توجيه كلمة:" غَيْرُ " بالضم دون تنوين مع تقدم ليس عليها نجد خلافات النحويين فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: هو قول المبرد[٤] والمتأخرين:

وهو القول بأن ضمة غير ضمة بناء، و:" غيرُ " توجه إعرابيًا على قولين: الاسمية أو الخبرية، لتشبيهها بالغايات:" قبلُ وبعدُ".

---

[١] – من الآية: ٤ من سورة المؤمنون.

[٢] – هي قراءة الجحدري وعون العقيلي، وهذه القراءة على نية بقاء المضاف إليه. معجم القراءات : ١٤٠/٧

[٣] – السابق نفسه: ٢/ ٤٥٣، وينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح: ٢/ ٤٩

[٤] –أبو العباس محمد بن يزيد ، ت ٢٨٥هـ.

قال ابن هشام:" وليس غير بالضم من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء لا إعراب، وإنَّ غيرُ شبهت بالغايات كقبل وبعد، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون خبرًا"[١].

وهذا قول حكاه ابن مالك عن الفراء[٢] عن بني أسد إلا إذا وقعت موقع إلا، واستشهد على ذلك بما أنشده الكسائي من الشعر، قال ابن مالك:"وحكى الفراء أن بعض بني أسد يبنون غيرًا على الفتح إلا إذا وقعت موقع إلا، تم الكلام قبلها أم لم يتم، نحو: ما قام أحد غيرَك، وما قام غيرَك، وأنشد عن الكسائي[٣]:

لم يمنع الشَّربَ منها غيرَ أنْ نطقتْ ∴ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوْقَالِ"[٤].

الثاني: هو قول الأخفش:

وهو أن الضمة ضمة إعراب لا ضمة بناء، ويحتج لذلك ببعد غير عن الظرفية الزمانية أو المكانية، فـ:" غيرُ " عنده اسم مبهم يفيد الشمول والتبعيض، ويماثل: كل وبعض، وعليه يكون إعرابه هو اسم ليس، وخبرها محذوف.

---

[١] – مغني اللبيب: ٤٥٥/٢

[٢] –أبو زكرياء يحيى بن زياد، له: كتاب الحدود ومعاني القرآن وغيرهمات:٢٠٧هـ.

[٣] – البيت من بحر البسيط لأبي قيس بن الأسلت الأوسي، في شرح التسهيل لابن مالك:٢٦٢/٣، والإنصاف: ٢٩٠/١

[٤] – شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦١/٣، ٢٦٢، وفي شرح التسهيل : تمهيد القواعد لناظر الجيش سار يوجه النصب والرفع على أساس الاستثناء، ولم أتناوله هنا لخروجه عن موضوعنا. ينظر:٢٢٢٠ وما بعدها

قال ابن هشام:" وقال الأخفش: ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان؛ كقبل وبعد، ولا مكان: كفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة: كل وبعض، وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر"[١].

الثالث: قول ابن خروف:

هو أن ضمة:" غير " يجوز فيها أن تكون ضمة إعراب، ويجوز أن تكون ضمة بناء، وهو قول ابن خروف، فجمع بين قول المبرد وقول الأخفش.

قال ابن هشام:" وقال ابن خروف يحتمل الوجهين، وليس غيرًا بالفتح والتنوين، وليس غير بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين، فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور "[٢].

حكاية المجمع في :" غير ":

ونقل لنا المجمع اللغوي حكاية الخزانة عما ذهب إليه الكوفيون من جواز بناء{ غير } في كل موضع يحسن فيه{ إلا }سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن"[٣].

وهو ما أقول به، وما قال به المبرد والمتأخرون، والفراء وأنشد فيه الكسائي شعرًا، ويؤيده عندي أنه لغة لبني أسد، فقد حكى الفراء أن بعض

---

[١] – مغني اللبيب: ٤٥٥/٢

[٢] مغني اللبيب: ٤٥٥/٢

[٣] – كتاب في أصول اللغة :١٤٧/٢

بني أسد يبنون غيرًا على الفتح إلا إذا وقعت موقع إلا، تم الكلام قبلها أم لم يتم، نحو: ما قام أحد غيرَك، وما قام غيرَك، وأنشد عن الكسائي:

لم يمنع الشَّربَ منها غيرَ أنْ نطقتْ ∴ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوْقَالِ[١].

وحجتي في موافقة ما قاله المجمع ما قاله ابن هشام في الأمور التي يكتسبها الاسم المضاف من الباب الرابع:" البناء وذلك في ثلاثة أبواب

أحدها أن يكون المضاف مبهمًا، كـ: غير ومثل ودون، وثانيها: أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا والمضاف إليه إذ نحو[٢] :{ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ }، وثالثها: أن يكون زمانًا مبهمًا والمضاف إليه فعل مبني بناء أصليًا كان البناء؛ كقوله :

على حين عاتبت المشيب على الصبا ∴ وقلت ألما أصح والشيب وازع

أو بناء عارضًا؛ كقوله[٣]:

لأجتذبن منهن قلبي تحلما ∴ على حين يستصبين كل حليم

---

[١] – شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٢٦١، ٢٦٢

[٢] – من الآية: ٦٦ من سورة هود.

[٣] – البيت من بحر الطويل مجهول القائل، التصريح: ٢/ ٤٢، والأشموني: ٦٢٠/ ٢/ ٣١٥، والعيني: ٣/ ٤١ .

رويا بالفتح وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند[١] ابن عصفور"[٢].

وقول ناظر الجيش:" إذا أضيفت غير إلى مبني جاز بناؤها، صلح موضعها إلا أو لم يصلح " ثم استدل ببيتي الشعر بيت أبي قيس الأسلت الأنصاري، وآخر من الرجز الذي لا يعلم قائله[٣].

وتناول الأنباري هذه المسألة في إنصافه على أن الكوفيين قالوا بأن:" غير " تبنى على الفتح في كل موضع يحسن فيه إلا أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، محتجين بوقوعها موقع إلا، وقيام الأسماء مقام الحروف يوجب بناءها، وخص البصريون بناءها بالإضافة إلى غير المتمكن، وحجتهم: أن الإضافة إلى غير المتمكن توجب البناء كما قيل في[٤] :" يومئذ "، خلافًا للإضافة إلى المتمكن فلا توجب البناء[٥].

ثم راح يدلل على قول البصريين ويدحض علل الكوفيين، وكلها حجج فلسفية لا تنهض عندي دليلا.

---

[١] – أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي له: المقرب وشرحه ومختصر المحتسب وغيرها، ت ٦٦٣هـ.

[٢] – مغني اللبيب: ٦٥٥/٥–٦٦٥، وينظر خزانة الأدب للبغدادي: ٤٠٧/٣، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط. رابعة: ١٩٩٧م.

[٣] – تمهيد القواعد:٢٢٢١.

[٤] – من الآية: ٨٩ من سورة النمل.

[٥] – الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٤٨/١–٢٤٩ بتصرف.

وأقول:

استدل الكوفيون بكون البناء لغة، فكيف ترد اللغة، وهي عندي أقوى مما قاله الأنباري، إضافة على ما استدل به الكوفيون من أدلة.

***

٢-خروج:" سوى " عن الظرفية

قال:" وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية، والتصرف فيها رفعًا ونصبًا وجرًّا كـ:" غير "[١].أهـ

أصل كلمة:" سوى ":-

تدور كلمة:" سوى " في اللغة حول: الشيء نفسه، وهي لفظة مقصورة يجوز فيها المد، وتأتي بمعنى: غير، وبمعنى وسط، وبمعنى العدل، ويجوز في سينها الفتح والكسر والضم، ونص سيبويه على ظرفيتها.

قال ابن منظور:" وسِوَى الشيءِ نفسُه، سَواءٌ بالفتح والمدِّ مثل سِوَى بالقصرِ والكسرِ، وسُوىً في معنى غير.. وأَما سيبويه فقال سِوىً وسَواءٌ ظرفان وإنما استعمل سَواءٌ اسمًا في الشعر ... قال: وسِوَى من الظروف التي ليست بمُتَمَكِّنةٍ،.. ابن السكيت سَواءٌ ممدود بمعنى وسَط، قال الأَخفش سِوىً وسُوىً إذا كان بمعنى غيرٍ أَو بمعنى العدلِ يكون فيه ثلاثُ لغاتٍ إن ضمَمْتَ السين أَو كسَرْت قَصرْتَ فيهما جميعًا وإنْ فتحتَ

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١٤٨/٢

مَددْتَ، تقول: مكان سِوىً وسُوىً وسَواءٌ؛ أَي: عَدْلٌ ووَسَطٌ، فيما بين الفريقين"[١].

أحكام:" سوى " :

أقول:" سوى " تأتي بمعان مختلفة، ويهمنا منها هنا مذهب الكوفيين في أنها ظرف أو غير ظرف، وهي مسألة خلافية ذكرها الأنباري في إنصافه[٢]

أولا: مذهب البصريين:

يذهب البصريون إلى أن:" سوى " ظرف لا يتصرف، ويلزم النصب على الظرفية، ولا تخرج عن ذلك إلا في ضرورة، وممن نص على ظرفيتها سيبويه .

قال سيبويه[٣]:" وجعلوا ما لا يَجرى في الكلام إلاَّ ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المَّرار بن سَلاَمة العِجلىّ[٤]:

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كَانَ منهُم ∴ إذا جلسوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائنا(٥).

وقال:" واعلم أنَّ هذه الأشياء كلّها انتصابُها من وجه واحد، ومن ذلك أيضًا: هذا سَواءَك، وهذا رجلٌ سَواءَك، فهذا بمنزلة: مكانَك، إذا جعلتَه

---

[١] – ينظر لسان العرب لابن منظور مادة:" سوا " مختصر.

[٢] – مسألة: ٤١ من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف.

[٣]–عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب له: الكتاب ت١٨٠هـ.

[٤] – البيت من الطويل، وهو في الكتاب:١/٣١، والمقتضب: ٤/٣٥٠، والإنصاف: ١٦٧، وتمهيد القواعد: ٢٢٢٦

[٥] – كتاب سيبويه:١ / ٣١.

فى معنى بَدَلَك، ولا يكون اسمًا إلاّ فى الشعر، قال بعض العرب لما اضطُرَّ فى الشَّعر جعله منزلة غيرٍ قال الشاعرُ، وهو رجل من الأنصار :

ولا يَنْطِق الفَحْشاءَ من كان منهمُ ∴ إذا قعدوا مِنّا ولا من سَوائنَا

وقال الآخَر، وهو الأعشى[١]:

تَجانَفُ عن جَوّ اليَمامةِ ناقتى ∴ وما قصدت من أهلِها لِسَوائكا"[٢].

ثانيا: مذهب الكوفيين:

أما الكوفيون فقالوا باسمية:" سوى " وظرفيتها، مستدلين بدخول العوامل عليها، من جر ورفع ونصب، وورود ذلك في الشعر

وممن نص على أنها غير ظرف الأشموني في شرحه للألفية في باب الاستثناء حال الاستدلال على كون: سوى بمعنى غير، عند شرح قول ابن مالك:

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ ∴ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

فهي عنده بمعنى غير من وجهين، أولهما: إجماع أهل اللغة، أنها بمعنى: غيرك، وأن من حكم بظرفيتها حكم بلزومها، وأنها لا تتصرف.

ثم رد ابن مالك في شرحه للكافية – ونقل كلامه ناظر الجيش[٣]، والأشموني –على القول بظرفيتها ومثبتًا اسميتها، مستدلا بما ورد عن العرب نظمًا ونثرًا، والنظم عبارة عن الشعر القديم، والنثر بحديث للنبيﷺ،

---

[١] – البيت من بحر الطويل، في الكتاب: ٣٢/١، والمقتضب: ٣٤٩/٤، وتمهيد القواعد: ٢٢٣٠

[٢] –الكتاب: ٤٠٧/١، ٤٠٨، وينظر الإنصاف: ٣٥٣/١

[٣] – تمهيد القواعد: ٢٢٢٧

وفي نصه يقول:" سوى المشار إليه اسم يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديرًا، كما تعرب غير لفظًا، خلافًا لأكثر البصريين في ادعاء لزوم النصب على الظرفية، وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان. وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

والثاني أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله ﷺ [١]:{ دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسها}

---

[١] – الحديث في صحيح مسلم(٤ / ٢٢١٥)، برقم: ٢٨٨٩ ، واللفظ لقتيبة حدثنا حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة وأن لا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم وإن ربي قال يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة وأن لا أسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم يستبيح بيضتهم ولو اجتمع عليهم من بأقطارها – أو قال من بين أقطارها – حتى يكون بعضهم يهلك بعضا ويسبي بعضهم بعضا".

وقوله:ﷺ [١]:{ ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود}، وقول الشاعر[٢]:

وكل من ظن أن الموت مخطئه ∴ معلل بسواء الحق مكذوب

ومن الإسناد إليها مرفوعة بالابتداء قول الشاعر[٣]:

وإذا تباع كريمة أو تشترى ∴ فسواك بائعها وأنت المشتري

وقال آخر في رفعها بليس[٤]:

أأترك ليلى ليس بيني وبينها ∴ سوى ليلة إني إذًا لصبور ؟

---

[١] –الحديث في سنن ابن ماجه: ٢ / ١٤٣٢، ورقمه: ٤٢٨٣، ونصه:" حدثنا محمد بن بشار . ثنا محمد بن جعفر . ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو ابن ميمون عن عبد الله قال كنا مع رسول الله ﷺ في قبة . فقال : (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟) قلنا بلى . قال (أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة ؟) قلنا نعم . قال (والذي نفسي بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة . وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة . وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود . أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأحمر) " .

[٢] – البيت من بحر البسيط؛ لأبي دؤاد الإيادي في شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧١٧

[٣] – البيت من الكامل؛ ليزيد بن حاتم في شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧١٨، وتمهيد القواعد :٢٢٢٨

[٤] –البيت من بحر الطويل؛ لأبي دهبل الجمحي، شرح الكافية الشافية :٧١٨، وتمهيد القواعد:٢٢٢٨

وقال أخر في نصبها بأن[١]:

فآخ لحال السلم من شئت واعلمن ∴ بأن سوى مولاك في الحرب أجنب

وقال آخر في وقوعها فاعلة[٢]:

فلما صرح الشر ∴ فأمسى وهو عريان

وبالفاعلية قوله[٣]:

ولم يبق سوى العدوا ∴ ن دناهم كما دانوا

وقال آخر في الإضافة إليها[٤]:

فإنني والذي يحج له الـــــ ∴ نا س بجدوى سواك لم أثق "(٥).

وعقب عليه الأشموني بعد ذكر نصه بقوله:" هذا تقدير ما ذهب إليه الناظم. وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره"[٦].

موقف المجمع اللغوي:

ذكر الكتاب:" في أصول اللغة " نسبة القول إلى الكوفيين بجواز خروجها عن الظرفية، والتصرف فيها رفعًا ونصبًا وجرًّا معللا بخروجها عن الظرفية إلى معنى الاستثناء، ثم أشار إلى أن مثل هذا ضرورة عند

---

[١] – البيت من بحر الطويل لقراد بن عباد، شرح الكافية الشافية:٧١٨

[٢] – البيت من بحر من الهزج للفند الزماني، شرح الكافية الشافية: ٧١٩

[٣] – البيت من بحر من الهزج للفند الزماني، شرح الكافية الشافية: ٧١٩

[٤] – البيت من بحر المنسرح وقائله مجهول، شرح الكافية الشافية لابن مالك:٧١٩، وتمهيد القواعد:٢٢٢٨

[٥] – شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/٧١٧ ٧٢٠

[٦] – الأشموني بحاشية الصبان: ٢/١٥٨-١٥٩

البصريين، كل هذا عن الرضي[١] في شرحه على الكافية[٢] ثم علق بقوله:"إن ما ذكره الرضي في تدرج استعمال كلمة:" سوى " هو في الحقيقة وصولا بها إلى استعمالها أداة للاستثناء، وخلوها من الدلالة على الظرفية، وقربها من معنى كلمة:" غير ".

وعلى هذا يكون المجمع موافقًا لابن مالك في الاستثناء بها، أو لزومها النصب في تراكيب الاستثناء استصحابًا لنصبها في حين كانت ظرفًا، ثم عقب بقوله:" فلا أراه لازمًا بعد النقل إلى الاستثناء، وإن قال هو –أي الرضي– به"[٣].

وأقول:

هذا ليس موضوعنا بل عودًا على بدء أعود إلى قضيتي وهي مذهب الكوفيين: وهو أنه يجوز في :" سوى " أن تخرج عن الظرفية إلى الاسمية، وهو خلاف ما قال به البصريون، والصحيح عندي هو قول الكوفيين، لوقوعها في النظم والنثر، كثيرًا، مما نقلته عن ابن مالك مسبقًا، ووافقه الأشموني وغيره.

---

[١] – محمد بن الحسن نجم الملة والدين الاستراباذي:شرح الكافية والشافية، ت: ٦٨٨ هـ .

[٢] – شرح الرضي على الكافية:١٢٢/٢

[٣] – كتاب في أصول اللغة: ١٤٩/٢

لزوم:" سوى" الظرفية:

أما كونه لازم الظرفية فهو قول سيبويه والفراء والأكثرين، وقد سبق نقل نص سيبويه في ذلك[١]، ونص ابن مالك على هذا المذهب، في قوله:" من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف"[٢].

خروج:" سوى " عن الظرفية

أما مذهب الرماني[٣] والعكبري[٤] فإن سوى عندهما ظرف متمكن يستعمل ظرفًا كثيرًا وغير ظرف قليلا [٥].

قال العكبري:" وأمّا سوى فهي ظرف في الأصل، ولا تستعمل في الاستثناء إلاَّ منصوبة إذا وقعت بعد تمام الكلام؛ ليتوفر عليها حكم الظروف، وقد جاءت غير ظرف قليلاً"[٦].

---

[١] –وينظر الكتاب:١/٣١، ٣٢، ٤٠٧، والتصريح:١/ ٣٦٢، وتمهيد القواعد: ٢٢٣٠

[٢] – شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣١٥، ٣١٦

[٣] – علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، من كبار النحاة، ت: ٣٨٤ هـ .

[٤] – عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين، ت:٦١٦هـ

[٥] – تمهيد القواعد: ٢٢٣٠،

[٦] – اللباب علل البناء والإعراب: ١ / ٣٠٩

موقف ابن الحاجب:

وقسم ابن الحاجب[١] في شرحه على المفصل المذاهب في ذلك قسمين، وحاول إثبات أن سوى لا تستعمل إلا ظرفًا وهو بذلك يكون قد وافق قول سيبويه وخالف مذهب الكوفيين وابن مالك، ثم خرج أدلتهم وما استدلوا به.

قال ابن الحاجب:" أحدهما: أن سوى بمعنى: غير، فتعرب إعراب غير، ومذهب سيبويه أنها منتصبة على الظرف لزومًا ولا يستعمل غير ظرف، ثم أظهر موافقة ابن مالك، وقد قرر كلام سيبويه مستدلا بأن قال: الدليل على ذلك أن سوى لم تجئ منصوبة إلا ما شذ من قولهم:

..... ∴ وما قصدت من أهلها لسوائكا

وإذا لم تستعمل إلا منصوبة فهو المراد من كونها غير متصرفة، ثم قال: وأما حجة من قال إنها بمعنى غير يعتورها الإعراب على اختلاف وجوهه، فالنقل والمعنى؛ فقولهم: مررت برجل سواك؛ كقولهم: مررت برجل غيرك، وأما النقل فقول الشاعر:

ولم يبق سوى العدوا ∴ ن دناهم كما دانوا

ثم قال:" والجواب ما ذكرناه من أن سوى لم يستعمل إلا منصوبًا، ومجيئه غير منصوب شاذ، ولا قائل بالفرق بينه وبين سوى، وأما ما ذكروه من المعنى فمردود؛ لأنه يؤدي إلى رفع سوى ولم يستعمل فرده إلى الظرف أولى؛ ليوافق كلام العرب، وإن كان مخالفًا للظاهر، وأما في البيت

---

[١] – عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب:ت ٦٤٦ هـ.

وغيره من الكلام، فهو صفة لموصوف محذوف، وذلك المحذوف هو الذي دخل عليه العامل"[١].

***

[١] – ينظر في كل ما سبق: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:٣١٩/١-٣٢١

٤-المبحث الرابع: مسائل الحال

١-وقوع المصدر حالا

ضمن تخريج وقوع المصدر حالا يقول:" الرابع: وهو قول الكوفيين أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله، ولا حذف عندهم؛ لأن العامل هو ما تقدم من فعل أو وصف، فتأويل: جاء ركضًا: ركض ركضًا، على حد: أحببته مقة، وشنئته بغضا، كأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر فيه نوعًا من أنواع العامل؛ كالصبر مع القتل، والركض مع السير، أو مع المجيء، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقًا مبينًا لنوع العامل على نحو ما هو معروف هنا لك"[١].أهـ

الأصل في الحال:

الأصل في الحال أن تكون من المشتق، وأن تكون نكرة، والأصل في صاحبها أن يكون معرفة، وكلاهما يكون خبرًا ومخبرًا عنه في المعنى، وحق الحال أن تدل على ما يدل عليه نفس صاحبها، فحكمهما حكم المبتدأ والخبر في الملازمة.

وهذا يقتضي ألا يقع المصدر حالا؛ لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن عين، فإن ورد شيء من ذلك حفظ ولم يقس عليه، ومما ورد من وقوع المصدر حالا قولهم: طلع زيد بغتةً، وأثبته ركضًا ومشيًا، ولقيته فجاءة، وكلمته شفاها[٢].

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١٦٨/٢

[٢] – ينظر شرح الألفيه لابن الناظم: ٣١٦

وقد وقعت المصادر أحوالا بقلة في المعارف، ويمثل لذلك بقولهم: جاء زيد وحده، وأرسلها العراك، وهذه الأساليب قال فيها سيبويه: أن الذي جوز تعريفها: أنها شبهت المصادر المنتصبة بأفعالها؛ كالحمد لله، والعجب لزيد؛ حيث كانت مصادر مثلها، وكانت غير الأول، وغير ما هي له صفات[١].

قال سيبويه:" ومما يجئ توكيدًا ويُنْصَبُ، قوله: سيرَ عليه سَيْرًا، وانطُلِقَ به انطلاقًا، وضُرِبَ به ضَرْبًا، فيُنْصَبُ على وجهينِ: أحدهُما: على أنّه حال على حدّ قولك: ذُهِبَ به مَشْيًا، وقُتِلَ به صَبْرًا، وإن وصفتَه على هذا الحدّ كان نصبًا، تقول: سيرَ به سيرًا عَنيفًا، كما تقول: ذُهِبَ به مَشْيًا عَنيفًا،... وعلى ما جاء فيه الألفُ واللام، نحوُ: العِرَاك، وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو عربىّ جيدٌ حسن، ومثله: سِير عليه سيرَ البَرِيد، وإن وصفتَ على هذه الحال لم يغّيْره الوصفُ كما لم يغيَّر الوصفُ ما كان حالاً"[٢].

كما جاءت المصادر أحوالا نكرات بكثرة، وشذوذه من جهة وقوع المصدر حالا، والأصل ألا يقع المصدر حالا؛ لأنه غير صاحبه في المعنى، ومع وقوعه حالا بكثرة اختلفوا في قياسيته.

خلاف النحويين في إعراب هذه الأساليب:

هذه مسألة خلاف بين النحويين، اختلف فيها سيبويه والجمهور مع الأخفش والمبرد:

---

[١] – التصريح: ١/٣٧٣، ٣٧٤

[٢] – الكتاب لسيبويه: ١/٢٣١

أولا: مذهب سيبويه والجمهور:

سيبويه والجمهور على أن هذه الأساليب غير مقيسة، وإنما منع القياس هنا علته: أن هذه الأساليب عندهم تعرب أحوالا.

قال سيبويه:" واعلمْ أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ؛ كما أتَى البابَ الأوّلَ، ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه ؟ كما كان الأوّلُ جوابًا لقوله لَمِهْ ؟ ، وهذا ما جاء منه الألف واللام، وذلك قولك: أَرْسَلَها العِراكَ، قال لبيدُ بن رَبيعةَ[١]:

فأرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ∴ ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدّخالِ

كأَنّه قال: اعتراكًا، وليس كلُّ المصادر فى هذا الباب يَدخله الألفُ واللام؛ كما أنّه ليس كلُّ مصدر فى باب الحمدَ لله، والعَجَبَ لك، تَدخله الألفُ واللام وإنَّما شُبّه بهذا حيث كان مصدرًا وكان غَير الاسم الأوّل[٢]".

وقال:" ونحو قوله: أَرْسَلَها العِراكَ، وفعلتُ ذاك طاقتى، وليس كلُّ مصدرٍ فى هذا الباب تَدخله الألُف واللام، ويكونُ معرفةً بالإضافة، وليس كلُّ المصادر فى هذا الباب يكون فيها هذا"[٣].

وقال ابن السراج[٤]:" ومن نصب المصادر إذا كانت نكرةً على الحال لم يجز الإخبار عنها؛ كما لا يجوز الإخبار عن الحال، وإذا كانت المصادر وغيرها أيضًا حالاً فيها الألف واللام لم يجز أن تخبر عنها نحو: أَرسلها

---

[١] – من الوافر، للبيد، الكتاب:١/٣٧٢، والمقتضب:٣/ ٢٣٧ وابن يعيش: ٢/٦٢، وتوضيح المقاصد ٢ / ٧٠٠.

[٢] –الكتاب:١/٣٧٢، وينظر شرح الأشموني: ٢/١٧٢

[٣] – الكتاب:١/٣٩٤

[٤] – أبو بكر محمد بن السري ت٣١٦هـ.

العِراكَ، والقومُ فيها الجماءَ الغفيرَ، ورجعَ عودَهُ على بدئهِ، وما أشبه هذا مما جاء حالاً وهو معرفة، وكل ما شذَّ عن بابه فليس لنا أن نتصرفَ فيه ولا نتجاوز ما تكلموا به"[١].

العلة في عدم قياسية هذه المصادر عند الجمهور:

قال ابن يعيش:" جعل العراك في موضع الحال وهو معرفة، إذ كان في تأويل: معتركة، وذلك شاذ لا يقاس عليه، وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر؛ لأن لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام، لم تقل العرب: أرسلها المعتركة، ولا: جاء زيد القائم؛ لوجود لفظ الحال، والتحقيق: أن هذا نائب عن الحال، وليس بها، وإنما التقدير: أرسلها معتركة، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له، فصار: تعترك، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه، يقال: أورد إبله العراك؛ إذا أوردها جميعًا الماء، من قولهم: اعترك القوم، أي: ازدحموا في المعترك"[٢].

ثانيًا: مذهب الأخفش والمبرد:

وأما الأخفش والمبرد فإنهما يريان أنها مقيسة، وعلة ذلك أن هذه الأساليب تعرب مفاعيل مطلقة، العامل فيها محذوف، وهو الحال.

قال المبرد:" واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال، وإن كان معرفة، وليس بحال، ولكن دل على موضعه، وصلح للموافقة، فنصب ؛ لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبًا، وذلك قولك: أرسلها العراك. وفعل

---

[١] – الأصول في النحو:٢/ ٢٩٨

[٢] – ابن يعيش:٢/ ٦٢، وينظر الأصول في النحو: ١/١٦٤،

ذلك جهده وطاقته؛ لأنه في موضع: فعله مجتهدًا، وأرسلها معتركةً؛ لأن المعنى: أرسلها وهي تعترك، وليس المعنى أرسلها؛ لتعترك، قال الشاعر:

فأرسلها العراك ولم يذدها ∴ ولم يشفق على نغص الدخال

واعلم أن هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال، وليست بأحوال، ولكنها موافقة، وموضوعة في مواضع غيرها؛ لوقوعها معه في المعنى"[١].

ويعلل المصرح نقلا عن ابن هشام الذي وصفه بالموضح: لرأي الأخفش والمبرد، برؤيتهما بأن إعراب هذه الأساليب هي مفاعيل مطلقة حذف عاملها لدليل، فهو عند المبرد مقيس، كما لا يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل، وقرر المصرح أن هذا الخلاف في القياسية سببه الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق، ثم قال المصرح:" ومن خطه نقلت–يعني ابن هشام– وظاهر كلامه هنا أنه عند المبرد حال، وهو لا يقول بذلك"[٢].

الرد على الأخفش والمبرد:

ويرد ابن الناظم[٣] على الأخفش والمبرد قولهما بعدم رضائه محتجًا أن قولهما بحذف العامل حذف لا دليل عليه، قال ابن الناظم:"وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر الواقعة موقع الأحوال مفعولات مطلقة،

---

[١] – المقتضب للمبرد: ٢٣٧/٣، وينظر شرح الأشموني:١٧٣/٢

[٢] – التصريح :٣٧٤/١

[٣] – محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ابن الناظم: ت ٦٨٦ هـ.

العامل في كل منها فعل محذوف هو الحال، وليس بمرضي؛ لأنه لا يجوز حذف إلا لدليل"[١].

موقف المجمع اللغوي في ذلك:

إعراب هذا الأسلوب على أنه مفعول مطلق أورده المجمع على أنه قول الكوفيين، وهو عندهم مفعول مطلق مبين لنوع عامله، ولا حذف عندهم؛ لأن العامل هو ما تقدم من فعل أو وصف، فتأويل: جاء ركضًا: ركض ركضًا، على حد: أحببته مقة، وشنئته بغضًا، كأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر فيه نوعًا من أنواع العامل؛ كالصبر مع القتل، والركض مع السير، أو مع المجيء، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقًا مبينًا لنوع العامل على نحو ما هو معروف هنا لك"[٢]، وأنا لا أرى مانعًا من كونه حالا أو مفعولا مطلقًا، ولكل وجه تأويله، وهي واردة في أقوال النحويين كما سبق.

وأقول:

جعل ابن يعيش: العراك في موضع الحال وهو معرفة، وهو مع شذوذه لا يقاس عليه، وجوز الاتساع في المصادر؛ من قبيل أن لفظها ليس بلفظ الحال، بل التحقيق: أنه نائب عن الحال، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له، فصار: تعترك، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه[٣].

---

[١] – ابن الناظم في شرح الألفية:٣١٦.

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١٦٨/٢

[٣] – ابن يعيش:٢/ ٦٢، وينظر الأصول في النحو: ١٦٤/١،

وهذا ما قال به العكبري في لبابه:" والتحقيق أنَّ هذا نائب عن الحال وليس بها، بل التقدير: أرسلها معتركةً، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته إيْاه فصار: تعترك، ثمَّ جعل المصدر موضع الفعل؛ لدلالته عليه، ويدلُّ على ذلك أنَّ الحال وصفٌ وصيغ الأوصاف غيرُ صِيَغ المصادر "[١].

***

٢-وقوع المصدر حالا بعد:" أما الشرطية "

قال:" الموضع الثالث: أن يقع المصدر بعد أما الشرطية، وسمع منه قولهم: أما عِلْمًا فعالم، وعلى جواز القياس تقول: أما ثراء فثرى، وأما نزاهة فنزيه، وأما شجاعة فشجاع، إلخ.

هذا والقول بانتصاب المصدر المنكر هنا على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر مفعول مطلق منصوب بالاسم المشتق الواقع بعده، والكوفيون على أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه أما، وجب على قولهم تقدير فعل الشرط متعديًا، وهو الذي نابت عنه أما"[٢].أهـ

وقوع المصدر بعد:" أما ":-

اطرد وقوع المصدر حالا في مواضع حصرها النحويون، ومن المواضع التي يقع فيها المصدر حالا وقوعه بعد:" أما"، منها قولهم: أمَّا عِلْمًا فعَالِم، والأصل في هذا أن رجلا وصف عنده رجل بعلم وغيره، فقال للواصف: أما علما فعالم، يريد: مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي ذكرت عالم؛ كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم، ويكون صاحب الحال

---

[١] – اللباب: ٢٨٦/١

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١٦٩/٢

على هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط المحذوف، وهو ناصب الحال، ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء، وبهذا تكون الحال مؤكدة، تقديرها: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم[١].

المذاهب النحوية في هذا الأسلوب:

والخلاف ليس ببعيد عن المسألة السابقة- أعني وقوع المصدر حالا-لكن وقوع المصدر بعد أما فيه ثلاثة أوجه إعرابية؛ كما حددها المجمع اللغوي:

الأول:

القول بانتصاب المصدر المنكر هنا على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين.

قال سيبويه في هذا باب ما يَنتصب من المصادر ؛لأنّه حالٌ صار فيه المذكور:" وذلك قولك: أَمّا سِمنًا فسَمينٌ، وأَمّا عِلْماً فعالم، وزعم الخليل- ر حمه الله- أنه بمنزلة قولك: أنت علمًا ودِينًا، وأنت الرجلُ فَهمًا وأَدَبًا؛ أي أنت الرجلُ فى هذه الحال، وعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده، ولم يَحسن فى هذا الوجه الألفُ واللام؛ كما لم يَحسن فيما كان حالاً، وكان فى موضع فاعلٍ حالا، وكذلك هذا فانتَصب المصدرُ؛ لأنَّه حالٌ مَصِيرٌ فيه، ومن ذلك قولك: أَمّا عِلْمًا فلا عِلْمَ له، وأَمّا عِلْمًا فلا عِلْمِ عنده، وأَمّا عِلْمًا فلا عِلْمَ، وتضمِرُ له ؛لأنَّك إنّما تَعنى رجلا"[٢].

---

[١] – ينظر ابن الناظم:٣١٧.

[٢] – الكتاب:١/٣٨٤

الثاني:

ما قال به الأخفش من أن هذا المصدر يعرب مفعولا مطلقًا منصوبًا بالاسم المشتق الواقع بعده.

قال ابن الناظم:" والأخفش يجعل المنصوب مصدرًا مؤكدًا في التعريف والتنكير، وجعل العامل فيه ما بعد الفاء، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علما"[١].

وهذا ما أجازه الأشموني، وجعل صاحب الحال هنا هو الضمير المستكن فيه، واعتبر الحال مؤكدة، قال الأشموني:" ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير المستكن فيه، وهي على هذا مؤكدة، والتقدير:مهما يكن من شيء فالمذكور في عالم في حال علم"[٢].

وهو قول معترض عليه في حاشية الصبان بقوله:" ما بعد الفاء، اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها"[٣].

وهو ما احترز به الأشموني نفسه في نصه:" فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو: أما علمًا فهو ذو علم، تعين الوجه الأول"[٤]، ووافقه في هذا الصبان محتجًا بما ذكره عن الرضي وغيره من أن ذلك في غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها"[٥].

---

١ – ابن الناظم في شرح الألفية:٣١٨

٢ – شرح الأشموني:٢/ ١٧٣، ١٧٤

٣ – حاشية الصبان:١٧٣/٢

٤ – شرح الأشموني:١٧٤/٢

٥ – السابق نفسه بحاشيته.

الثالث:

ما قال به الكوفيون وهو أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه أما، وجب على قولهم تقدير فعل الشرط متعديًا وهو الذي نابت عنه أما.

وهذا ما ذكره الأشموني ناقلا فيه قول ابن مالك في التسهيل يوافق قول الكوفيين، قال الأشموني:" وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علمًا أو العلم، فالذي وصف عالم، قال في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب"[١].

ويوجه أولويته بالصواب وكونه مفعولا به: اطراده، وأحقيته من القول بالحالية: واطراده في التعريف والتنكير، ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بأل مفعولا له، ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف، ودعوى زيادة أل خلاف الأصل ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو: أما قريشًا فأنا أفضلها"[٢].

قال ابن مالك:" قلت: وهذا عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب؛ لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع بخلاف الحكم بالحالية، فإن فيه إخراج المصدر عن أصله، بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد؛ فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وأما الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه في لفظ ولا في معنى

---

[١] – شرح الأشموني: ٢/١٧٤

[٢] –ينظر حاشية الصبان:٢/ ١٧٤.

فكان أولى من غيره، ومما يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين في قول الشاعر[١]:

ألا ليت شعري هل إلى أم مالك ∴ سبيل؟ فأما الصبر عنها فلا صبرا

فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير: مهما تذم الصبر عنها فلا صبر، هذا تقدير السيرافي، وهو أسهل من جعل الصبر مفعولا له، وإن كان هو قول سيبويه"[٢].

وهذه المذاهب الثلاثة ذكرها المجمع ونسبها فالقول بانتصاب المصدر المنكر هنا على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين، والقول بنصبه على المفعولية المطلقة هو قول الأخفش ونصبه بالاسم المشتق الواقع بعده، وأما الكوفيون فعلى أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه أما، وجب على قولهم تقدير فعل الشرط متعديًا وهو الذي نابت عنه أما"[٣].

وقول الكوفيين هو ما رجحه ابن مالك مستدلا بالتعليل والقياس والسماع، وذلك أنه استصوبه معللا بأحقية ما اعتمد عليه في الجواب، وأنه لا يخرج فيه عن الأصل، ولا مانع من اطراده مانع، إضافة إلى ردوده على القول بالحالية، بإخراج المصدر عن أصله، بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وردوده على الحكم بأنه مصدر مؤكد، فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله، ويرجح

---

[١] – البيت من بحر الطويل للرماح بن ميادة، في شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣٣٠

[٢] – شرح التسهيل لابن مالك:٢/٣٢٩، ٣٣٠.

[٣] – كتاب في أصول اللغة :٢/١٦٩

القول بمفعوليته عدم اعتراض مانع يمنع منه في لفظ ولا في معنى، ويؤيده قوله بقول الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أم مالك ∴ سبيل؟ فأما الصبر عنها فلا صبرا

فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير: مهما تذم الصبر عنها فلا صبر، وأن هذا تقدير السيرافي، وهو أسهل من جعل الصبر مفعولا له، وإن كان هو قول سيبويه"[١].

***

[١] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٢/٣٢٩، ٣٣٠.

٥- المبحث الخامس: مسائل التعجب والتفضيل

١-شروط صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل

قال:" التخفف من شرط كون الفعل تامًا أخذًا بقول الكوفيين في صوغ التعجب من الناقص"[١].أهـ

وقال:" أن يكون الفعل تامًا، وفي هذا نجد الكوفيين قد أجازوا في التعجب صوغه من الناقص"[٢].أهـ

تمهيد:

التعجب في اللغة: هو مادة تدور حول الدهشة والاستغراب، وفي اللسان:" العُجْبُ والعَجَبُ إنكارُ ما يَرِدُ عليك لقِلَّةِ اعْتِيادِه، والاسْتِعْجابُ شِدَّةُ التَّعَجُّبِ، والتَّعَجُّبُ أَن تَرَى الشيءَ يُعْجِبُكَ تَظُنُّ أَنك لم تَرَ مِثْلَه، وقولهم: للّه زيدٌ؛ كأَنه جاءَ به اللّه من أَمْرٍ عَجِيبٍ "[٣].

وهو عند النحويين: استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب به عن أمثاله، أو قل نظيره فيها[٤].

والتفضيل في اللغة:

تدور مادة:" فضل " في اللغة حول الزيادة، وفي اللسان :" الفَضْل والفَضِيلة ضدُّ النَّقْص، والجمع فُضُول، والتَّفاضُل بين القوم أَن يكون

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٢١

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٣١

[٣] – اللسان مادة:" عجب".

[٤] –ينظر شرح جمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور: ٥٧٦/١، والتصريح، وحاشية يس: ٢/ ٨٦، وحاشية الصبان: ١/ ١٦–١٧

بعضهم أَفضَل من بعض، ورجل مَفْضول قد فَضَله غيره، وقوله تعالى[١]:{ وفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً } "[٢].

والتفضيل عند النحويين:

اسم مشتق مصوغ؛ للدلالة على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في نفس الصفة، وقياسه "أفْعَل" للمذكر ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، و"فُعْلى" للمؤنث[٣].

ويشترط النحويون في التعجب والتفضيل شروطًا، فيشترط في صوغ بنية التعجب ما قاله ابن مالك:" وهو أن تكون من كل فعل ثلاثي متصرف تام قابل معناه للتفاضل غير مبني للمفعول ولا منفي ولا مدلول على فاعله بأفعل... واحترز بتام من الفعل الناقص ككان وصار"[٤].

ويشترط في اسم التفضيل الذي يُصَاغُ على وزن: أَفْعَل أن يكون فعله ثلاثيًا مجردًا، متصرفًا، تامًا، قابلاً معناه للتفاضل، غير مبني للمجهول، ولا منفيًا، فاسم التفضيل من الفعل: علم، هو: أَعْلَم، تقول: زيد أعلمُ من عمرو، أما إذا اختل شرط من الشروط السابقة فيتوصل إلى اسم التفضيل من فعل مستوف للشروط كأشد وأعظم ، كقولهم : خالد أَشَدُ إسراعًا من بكر ؛ لأن الفعل: أَسْرَعَ ثلاثي مزيد، ثم يؤتى بمصدر الفعل

---

[١] – من الآية:٧٠ من سورة الإسراء.

[٢] – اللسان مادة:" فضل".

[٣] – ينظر الأشموني: ٢/ ٣٨٣، حاشية الصبان: ٣/ ٤٣.

[٤] – شرح الكافية الشافية لابن مالك:٢/١٠٨٤.

الغير مستوف للشروط بعد ذلك منصوبًا، على التمييز أو المصدر حسب بابه[١].

قال ابن مالك:" قد تقدم الإعلام بأن الذي يبنى منه فعل التعجب هو كل فعل ثلاثي، متصرف، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبني للمفعول ولا منفي، ولا مدلول على فاعله بأفعل، وهذا كله معتبر أيضًا فيما يبنى منه أفعل التفضيل"[٢].

ثم قال صراحة:" فيمتنع أفعل التفضيل مما ليس ثلاثيًا كـ: انطلق، ودحرج، ومما ليس متصرفًا كـ: نعم وبئس، ومما ليس تامًا كـ: ظل، وصار، ومما لا يقبل التفاضل كـ: مات، وفني، ومن مبني للمفعول غير مأمون اللبس، كـ: ضُرِب، ومن ملازم للنفي؛ كـ: ما عجبت به، ومن مدلول على فاعله بـ: أفعل؛ كعمي، وعرج، ولَمِي، ودَعِجَ؛ كما امتنع بناء فعل التعجب منها، ويتوصل إلى التفضيل فيما فيه مانع بمثل ما توصل به إلى التعجب، فكما قيل في: أُعْجِبَ، واخْتُصِرَ، ما أعجبَهُ!، وما أخصَرَهُ!، يقال فيه: هو أعجب، وهو أخصر، وما عُدّ من الشواذ في التعجب عُدّ من الشواذ في التفضيل"[٣].

وقال ابن هشام:" السادس: أن يكون تامًا، فلا يبنيان من نحو: كان، وظل، وبات، وصار، وكاد"[٤].

---

[١] – ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك:١١٢١/٢

[٢] – ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك:١١٢١/٢

[٣] – شرح الكافية الشافية لابن مالك:١١٢٢/٢

[٤] – أوضح المسالك:٢٦٨/٣، ط. المكتبة العصرية.

العلة في امتناع بنية التعجب والتفضيل من الناقص:

وهكذا نرى ابن مالك وابن هشام عبرا عن ما ذهب إليه البصريون من شرائط بنية صيغ التعجب والتفضيل، ومنها أن لا يكون ناقصًا، والعلة في ذلك كما أفادها الشاطبي وحكاها الصبان:" أنه لو قيل: ما أكون زيداً قائماً! لزم نصب: أفعل، لشيئين، ولا يجوز حذف: قائمًا؛ لامتناع حذف خبر كان، ولا جره باللام؛ لامتناع جر الخبر باللام، أفاده الشاطبي"[١].

المذهب الكوفي:

غير أن الكوفيين خالفوا هذه الشرائط، وذهبوا إلى جواز بناء هذه الصيغ من الفعل الناقص، فقالوا: ما أكون زيدًا قائمًا!؛ بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد "كان" حال لا خبر، وذكر هذا المذهب ابن السراج بعد أن نص على امتناع هذا البناء من كان الناقصة، غير أنه لم ينسبه إلى الكوفيين نصًا، فقال:" وقوم يذهبون".

ولعل السبب وراء صنع ابن السراج هذا الصنيع هو أنهم اقتصروا في ذكرهم الشروط الأخرى دون الحديث عن الفعل الناقص، والدليل على ذلك صنيع العكبري مثلا في اللباب حيث ذكر شروط ما يصاغ منه فعل التعجب دون ذكر أو إشارة إلى الفعل الناقص[٢].

قال ابن السراج:" ولا يجوز عندي أن يشتق فعل التعجب من: كان، التي هي عبارة عن الزمان فإذا اشتققت من: كان، التي هي بمعنى: خلق ووقع، جاز، وقوم يجيزون: ما أكون زيدًا قائمًا!؛ لأنه يقع في موضعه

---

[١] – حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٢/٣

[٢] – اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٩٩ وما بعدها.

المستقبل والصفات ويعنون بالصفات: في الدار، وما أشبه ذلك من الظروف، ويجيزون: ما أظنني لزيد قائمًا! ،ويقوم، ولا يجيزون: قام؛ لأنه قد مضى، فهذا يدلك على أنهم إنما أرادوا: بقائم، ويقوم، الحال"[١].

وقال الصبان:" قال في التصريح، وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين: ما أكون زيدًا قائمًا!؛ بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال"[٢].

مذهب المجمعيين:

ونحا المجمعيون في القاهرة منحى الكوفيين، ورأوا التخفف من شرط كون الفعل تامًا أخذًا بقول الكوفيين في صوغ التعجب من الناقص[٣]،

الرد على الكوفيين:

ومذهب الكوفيين مردود عليه بأن الفعل ناقص، فإن ابن مالك لم يصرح بالعلة المقتضية لعدم جواز بناء فعل التعجب منه.

لكن العلة في ذلك تعرف من قول ابن مالك: إن همزة أفعل في التعجب؛ لتعديه ما عدم التعجب في الأصل أو الحال، والحاصل أنه لا بد أن يتصور اللزوم في الفعل الذي يبنى منه هذان الفعلان؛ أعني فعلي التعجب، قبل أن يبنيا، وإذا كان كذلك امتنع التعجب من نحو: كان؛ لأنك إذا قلت: ما أكون زيدًا!، أو افتقرت لزم حذف الخبر، وإبقاء المخبر عنه في المعنى دون خبر غير جائز، وذكر الخبر ممتنع؛ لأنك إذا ذكرته

---

[١] – الأصول في النحو:١ / ١٠٨.

[٢] – حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٢/٣، وينظر شرح التصريح:٩٣/٢.

[٣] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٢١، ١٣١

منصوبًا لم يكن له ناصب؛ لأن أفعل الذي هو أكون لا يتعدى إلى واحد، وقد استوفاه.

وإن ذكرته مجرورًا باللام أدى ذلك إلى إدخال اللام الجارة على ما هو خبر في الأصل، وهو ما قال عنه ابن عصفور: ولا نظير له في كلامهم، وأما ما ذكره الشيخ في شرحه أن بعضهم أجاز التعجب من: كان، فيقول: ما أكون عبد الله قائمًا!، فيكون قائمًا منصوبًا على أنه خبر كان فلا معول عليه، وقد قال هو: إن الذي ذكره المصنف من عدم الجواز في كان وأخواتها هو مذهب الجمهور، وكفى بذلك[١].

مذهب ابن عصفور:

ولابن عصفور في هذه المسألة مذهب خاص حيث منعه مع كان وأجازه مع بقية النواسخ، ويعلل ابن عصفور منع التعجب أو التفضيل من الفعل الناقص؛ مع كان وأخواتها بأن التعجب من الناقص يؤدي إلى حذف الخبر دون مسوغ لحذفه، وذلك بعد دخول همزة النقل عليه.

قال ابن عصفور:" ما كان من باب كان لم يجز التعجب منه ؛لأنه إذا بني على فَعُل لم يحتج إلى أكثر من فاعل، فتدخل عليه همزة النقل، فيصير الفاعل مفعولا، فتقول: ما أكون زيدًا!، فيؤدي إلى بقاء المبتدأ دون خبر، ولا يجوز: ما أكون زيدًا لقائم؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر المبتدأ"[٢].

---

[١] – تمهيد القواعد: ٦/ ٢٦٤٦

[٢] – شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور:١/٥٨٠، ٥٨١.

وهذا المذهب مبني على مذهبه في همزة النقل، فإن مذهبه أن :" أفعل " يجوز بناء الصيغ منه إن كان همزته لغير النقل، نحو: ما أظلم الليل!، وما أفْقَر هذا المكان!، ويمتنع إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: ما أذهب نوره!.

قال ابن عصفور:" وأما ظننت فيجوز التعجب منه ومن أخواته بشرط: الاقتصار على الفاعل، فتقول: ما أظنني، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر.

أما ذكر أحدهما فيؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ، والمبتدأ دون خبر، وباطل أن تذكر المفعولين؛ لأنه لابد من نقله إلى: فَعُل، وفَعُل لا يتعدى، ولا يجوز دخول اللام على المفعولين؛ لأنه لا يجوز دخول اللام على المبتدأ والخبر، فإن لم يكن من باب ظننت ولا من باب كان فلا بد أن يكون على وزن: فَعُل أو: فَعِل، أو: فَعَل، فإن كان على وزن: فَعُل بضم العين أدخلت عليه همزة النقل وصار الفاعل مفعولا، فإن كان مفتوح العين أو مكسورها نقلته إلى: فَعُل، وحينئذ يتعجب منه، والدليل على ذلك شيئان:

أحدهما: أنك إذا تعجبت مما يتعدى إلى مفعول واحد بقي على ما كان عليه، فقلت: ما أضرب زيدًا لعمرو!، ولو كان غير منقول لفعل لوجب تعديه إلى مفعولين؛ لأن همزة أفعل التي للتعجب للنقل، بدليل أنك تقول: ما أظرف زيدًا!، فيصير: ظَرُف يتعدى بعد أن كان غير متعدّ، فدل ذلك على أنه منقول إلى: فَعُل؛ حتى يصير غير متعدّ.

والآخر: أنهما إذا أرادوا التعجب من الثلاثي قالوا: لَفَعُل، نحو: لَشَرُف زيدًا، ولَضَرُبَتْ يَدَاك، فينقلون: فَعَلَ، وفَعِلَ إلى: فَعُل، ومن كلامهم: ضَرُبَتْ إليك يدُك، أي: ما أضربها!"[١].

الرد على ابن عصفور:

يرى النحويون أن ما قال به ابن عصفور مخالفًا الإجماع، ولم يقل بها أحد، قال المصرح:" قال الشاطبي: وهذه التفرقة لم يقل بها أحد، ولا ذهب إليها نحوي، ويكفيه في الرد مخالفته للإجماع بناء على أن إحداث قول خرق للإجماع، ثم أطال في الرد عليه"[٢].

وأقول:

هكذا نرى النحويين الأوائل في صورة المدرستين اللتين قامت على أعمدتهما قضايا الخلاف النحوي يختلفان في صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل من الفعل الناقص، ولكل حجته ورأيه، ولكل وجهة هو موليها، وهذا ما دعا المجمعيون إلى القول بالتخفف من صياغة الأسلوبين من الناقص، أخذًا بقول الكوفيين، فقال في كتاب في أصول اللغة:" ناقشت اللجنة الأمثلة التي أوردها صاحب البحث المحال من المؤتمر إلى اللجنة، مناقضة لبعض الشروط، وعددها أربعون، ردت اللجنة منها إلى الشروط المتفق عليها، أو المختلف فيها بين النحاة تسعة وعشرون مثالا.... ثم

---

[١] – شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور:١/ ٥٨١.

[٢] – شرح التصريح: ٢/٩١.

ذكر: التخفف من شرط كون الفعل تامًا أخذًا بقول الكوفيين في صوغ التعجب من الناقص"[١].

ونقل السيوطي في هذه المسألة التي عقدها للكلام عن صوغ التعجب والتفضيل معًا، أن قومًا جوزوا بناءه من الناقص، وقال ابن الأنباري: تقول: ما أكون عبد الله قائمًا!، وأكون بعبد الله قائمًا!، وبهذه الوحدة المقررة بين التعجب والتفضيل في كل عصر يمكن إلغاء شرط تمام الفعل"[٢].

***

٢-صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل من الوصف الذي على:" أفعل فعلاء "

ومما تناوله المجمع اللغوي حكم صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل من الوصف الذي على وزن:" أفعل فعلاء " وقد أوصى بالتخفف من هذا الشرط في الألوان والعيوب؛ أخذًا بقول الكوفيين ومن قال بقولهم.

قال:" التخفف من شرط ألا يكون الوصف منه على: أفعل فعلاء، وهو ما يكون في الألوان والعيوب؛ أخذًا بقول الكوفيين والكسائي وهشام والأخفش"[٣].أهـ

قال:" ألا يكون الوصف منه على أفعل وهو ما يكون في الألوان والعيوب، وفي هذا قال الكوفيون: يجوز صوغه من السواد والبياض فقط،

---

[١] – كتاب في أصول اللغة: ١/١٢١

[٢] – السابق نفسه: ١/١٣١.

[٣] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٢١

وجوزه الكسائي وهشام والأخفش، من العاهات، وبهذا يمكن الاستغناء عن شرط: ألا يكون الوصف منه على: أفعل "[١].أهـ

وأقول: هذه مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين:

أولاً: قول البصريين:

سبق في مسألة شروط صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل، عرض شروط أسلوبي التعجب والتفضيل، ومنها: ألا يكون الوصف على وزن:" أفعل فعلاء "، وهذا على مذهب البصريين.

قال ابن هشام:" الثامن: أن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء، فلا يبنيان من نحو: عرج، وشهل، وخضر الزرع"[٢].

والعلة التي من أجلها منع البصريون بناء الوصف من وزن: أفعل فعلاء من الألوان، والعيوب، نحو: خضر الزرع فهو أخضر، ونحو: عرج فهو أعرج، أو دل على حسن نحو: شهل فهو أشهل، أو دل على حلية نحو: لمي فهو ألمى، هي:

أن أصل الفعل الدال على هذه المعاني هو: أفعل، نحو: أحمر، وأخضر، أو: افْعَالّ، نحو: اخْضَارّ، واحْمَارَّ، والفعل الثلاثي منقطع من هاتين الصيغتين، فنظر في منع جواز التعجب إلى الأصل وهو زائد على الثلاثة فمُنِعَ من أجل ذلك.

أن هذه المعاني تشبه الحلقة الثابتة، وهي لا تزيد ولا تنقص، فلا يكون الفعل دالا على التفاوت.

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٣٢

[٢] – أوضح المسالك: ٣/٢٦٩

الثالث: أنه لما كان اسم الفاعل الذي يدل على الوصف من هذه الأفعال وما أشبهها على وزن أفعل، نحو: أسود وأخضر وألمى وأعرج، امتنعوا من اشتقاق أفعل التفضيل منها؛ لأنهم خافوا الالتباس، وحملوا فعلي التعجب على أفعل التفضيل.

قال العكبري:" وإنَّما لم يُتَعَجَّب من الألوان؛ لأنَّ الأصل فيها أن تكون على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: ابيضَّ، وأحمرّ، ومثل ذلك لا يُعدَّى بالهمزة.... ولا يُبنى فعل التعجب من العيوب الظاهرة كالْحول والعَوَر لوجهين:

أحدُهما: أن فعل هذه العيوب في الأصل زائد على ثلاثة أحرف، نحو: احولَّ، واعورَّ ، فلا يصحُّ زيادة همزة التعجُّبَّ عليه، وما جاء منه على ثلاثة أحرف فمعدول به عن أصله، ولهذا يصحُّ فيه الواو، نحو: حول، تنبيهَا على أنَّه في حكم: احولَّ، وما جاء منه ثلاثيًا لا غير، نحو: عمي، فمحمول على الباقي.

والوجه الثاني: أنَّ العيوب الظاهرة كالَخلَق الثابتة كاليد والرجل، وكما لا يبنى من هذه الأعضاء فعل التعجُّب كذلك العيوب الظاهرة، أمَّا العيوب الباطنة كعمى القلب والحماقة، فيبنى منها فعل التعجُّب، نحو: ما أعمى قلبه! وما أحمره ! تريد البلادة وكذلك ما أسوده ! تريد السيادة"[١].

---

[١] – اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٠١، ٢٠٢، وينظر ما قاله ابن مالك في شرح للتسهيل: ٣/٤٥

ثانيا: مذهب الكوفيون:

يرى الكوفيون أنه يجوز بناء أسلوبي التعجب والتفضيل من أفعل فعلاء مما يدل على الألوان والعيوب الظاهرة، وهو ما تناقلته كتب النحاة وذكره العكبري في: أبيض وأسود خاصة، فقال:

"وقال الكوفيَّون: يجوز في البياض والسواد؛ لأنهما أصلا الألوان، وقد جاء في الشعر: أبيضُهم، وأبيضُ من كذا، وأسودُ من كذا "[١].

وهي مسألة خلافية ذكرها واستطرد فيها الأنباري في إنصافه، وذكر حجج كل من البصريين والكوفيين، ومن حجج الكوفيين على صياغة أسلوبي التعجب من البياض والسواد من المنقول، قول الشاعر[٢]:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم ∴ فأنت أبيضهم سربال طباخ

وقول الآخر[٣]:

جارية في درعها الفضفاض ∴ تقطع الحديث بالإيماض

أبيض من أخت بنى أباض ∴ .....

---

[١] – اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠١/١، وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٠٨٥/٣.

[٢] – البيت من بحر البسيط، وهو في الإنصاف: ١٢٤/١، ١٢٦، وينظر المقرب:٧٣/١، وابن يعيش:٦/ ٩٣

[٣] –البيت من بحر الرجز لرؤبة، وهو في شرح الرضي على الكافية:٤٥٠/٣، وانظر ابن يعيش:٦/ ٩١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١١٢٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١١٥/١

ففي البيت الأول قال: أبيضهم، وإذا جاز ذلك في: أفعلهم، جاز في: ما أفعله، وأفعل به؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب، ومثله ما قاله في البيت الثاني: أبيض، وهو: أفعل، من البياض.

وحججهم في القياس قولهم: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض؛ لكونهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها، فجاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها[١].

الرد على الكوفيين:

وقد رد الأنباري على استدلالات الكوفيين وأسهب في حديثه في هذه المسألة ضمن إنصافه، ففي احتجاجهم بقول الشاعر:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم ∴ فأنت أبيضهم سربال طباخ

رده من وجهين:

أحدهما: أنه شاذ فلا يؤخذ به؛ قياسًا على ما أنشده أبو زيد من أبيات دخلت فيها ال على الفعل، ومثل هذا خطأ لشذوذه قياسًا واستعمالا، فكذلك هاهنا، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها؛ وقياسًا على جواز قصر الممدود ومد المقصور على أصلكم للضرورة.

والوجه الثاني: أن يكون قوله: فأنت أبيضهم، أفعل الذي مؤنثه فعلاء كقولك: أبيض وبيضاء، ولم يقع الكلام فيه، وإنما وقع الكلام في أفعل الذي يراد به المفاضلة، نحو: هذا أحسن منه وجهًا، وهو أحسن القوم وجهًا، فكأنه قال: مبيضهم؛ فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم .

---

[١] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٢٤، ١٢٥

وأما قولهم إنهما أصلان للألوان، فنقول: هذا على أصلكم ألزم، وذلك لأنكم تقولون: إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود على ما تزعمون بل هي مركبة من البياض والسواد فإذا لم يجز مما كان متركبًا منها لملازمته المحل[١].

قول المجمعيين:

يرى المجمعيون القول بالتخفيف من شرط ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء، وهو ما يكون في الألوان والعيوب؛ أخذًا بقول الكوفيين والكسائي وهشام والأخفش"[٢].

قال السيوطي:" وجوزه الكسائي وهشام والأخفش من العاهات، نحو: ما أعوره!، وزاد أي الكسائي وهشام-أيضًا-: والألوان، نحو: ما أحمره!، ومنع ذلك الأخفش كسائر البصريين، وثالثها: قال بعض الكوفيين: يجوز من السواد والبياض فقط دون سائر الألوان"[٣].

وبهذا يكون المجمع اللغوي وافق المذهب الكوفي في قوله:" ألا يكون الوصف منه على: أفعل، وهو ما يكون في الألوان والعيوب، وفي هذا قال الكوفيون:" يجوز صوغه من السواد والبياض فقط، وجوزه الكسائي، وهشام، والأخفش، والعاهات، وبهذا يمكن الاستغناء عن شرط: ألا يكون الوصف منه على: أفعل"[٤].

---

[١] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٢٥-١٢٦، وشرح اللمع لابن برهان:٢/٤١٣.

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٢١، ١٣٢

[٣] – همع الهوامع للسيوطي: ٣/٢٧٩

[٤] –كتاب في أصول اللغة:١٣٢

وهو قول مردود عليه ولا أراه صحيحًا، لما هو آت:

أولا: لما نسبوه إلى الأخفش وقد نص السيوطي صراحة على أن الأخفش وافق البصريين في منع صياغة أسلوبي التعجب والتفضيل من الألوان، ومذهبه هو مذهب البصريين في المنع، والأخفش مما استند إليه المجمع اللغوي في إجازة ذلك، وهذا شيء لا يجب أن يقع فيه المجمع، ويجب أن تكون الدراسة الصادرة عنه أكثر تمحيصًا.

ثانيًا: أن صياغة هذه الأساليب ارتبطت بالثلاثي، والألوان والعيوب والعاهات كلها تصاغ من غير الثلاثي، أعني: الرباعي وغيره، وهذا مما يخالف شرط بنائه من الثلاثي، ويوقعنا في الخطأ واللبس مما يعني أننا نخفف من شرط كونه يصاغ من الثلاثي.

قال العكبري:" وهذا مذهب ضعيف لما تقدَّم[يعني: من أنَّ الأصل فيها أن تكون على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: ابيضَّ، واحمرّ، ومثل ذلك لا يُعدَّى بالهمزة]، وجَعْلُ البياض والسواد أصلين دعوى لا دليل عليها، ولو صحتّ لم يستقم قولهم فيها، وما جاء في الشعر فهو إمَّا شاذّ، أو يكون منه التي بعده صفةٌ له أو يكون أفعل لا يراد به المبالغة"[١].

ثالثًا: أن البصريين لم يمنعوا صوغه مما اختل الشرط؛ لكنه تم التوصل إلى صياغة الأساليب التي خالفت الشروط بطريقة متفق عليها، وهي التوصل بفعل مستوف للشروط وصوغ أسلوب التعجب والتفضيل منه، ثم الإتيان بمصدر الفعل الذي لم نستطع التعجب أو التفضيل منه منصوبًا.

---

[١] –اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٠١.

رابعًا: أن ما ورد من صيغ صيغت على أساليب التعجب أو التفضيل حكم عليها بالشذوذ، قال ناظر الجيش في باب التفضيل:" ومن المحكوم بشذوذه قولهم: هو أسود من حنَك الغراب[١]، وقول النبيﷺفي صفة الحوض[٢]:" وأبيض من اللبن "، وإنما كان هذان شاذين؛ لأنهما من باب أفعل فعلاء"[٣].

قال ابن برهان[٤]:" وإنما قلت: ما أشدَّ حمرَتَه!؛ لأن فعله: احمَارَّ، وما أقبح عَوَرَهُ!؛ لأن فعله: اعوَارَّ، فقس على الألوان والعيوب التي هي خلقة محسوسة، نحو: العرج، والعَشَى، والعَمَى"[٥].

***

---

١ – المثل في المستقصى للزمخشري:١/ ١٩٢، وأدب الكاتب:١ / ٤٩، وروايته:" وقولهم (أَسْوَدُ مثل حَلَك الغراب) قال الأصمعي : هو سواده وقال غيره : (هو أسود مثل حَنَك الغراب) وقال : يعني مِنْقَاره".

٢ – الحديث في صحيح البخاري٥ / ٢٤٠٥، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة، جامعة دمشق، ط دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، ثالثة ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧

برقم: ٦٢٠٨، ولفظه: حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال قال عبد الله بن عمرو : قال النبي ﷺ (حوضي مسيرة شهر ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء من شرب منها فلا يظمأ أبدا ".

٣ – تمهيد القواعد: ٦/٢٦٥٨، ٢٦٥٩

٤ – عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري، أبو القاسم:ت ٤٥٦ هـ .

٥ – شرح اللمع لابن برهان: ٢/ ٤١٣.

٧-المبحث السادس: مسائل النعت

١-نعت اسم المعنى بالذات

قال:" قالوا: هذا رجل عدل، بفتح العين، ورضا بكسر الراء، وزور بفتح الزاي، وفِطر بكسر الفاء، والثلاثة الأول مصادر حقيقية، والرابع اسم مصدر، فإن فعله أفطر، وهو كثير، ومع كثرته يقتصر على السماع، فإن قلت: كيف صح أن يكون اسم المعنى نعتًا للذات ؟ قلت: صح ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق اسم فاعل أو مفعول، أي: عادل، اسم فاعل عدل، ومرضي اسم مفعول: رضي، وزائر اسم فاعل زار، ومفطر اسم فاعل أفطر، ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافًا إضافة غير معنوية، نحو: مررت برجل هدّك، وشرْعك وحسبك، فدل على لحظ معنى الصفة"[١].أهـ

تمهيد:

النعت يكون بالمشتق، الدال على الحدث وصاحبه، وذلك كاسم الفاعل نحو: ضارب، واسم المفعول نحو: مضروب، والصفة المشبهة نحو: صَعْب، وذَرِب، وأفعل التفضيل نحو: أقوى، وأكرم.

أيضًا النعت يكون بالمؤول بالمشتق، والمراد به هاهنا: ما أقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد كأسماء الإشارة:" هذا " وفروعه غير المكانية، والأسماء الموصولة وفروعها من:" ذي "، والمنتسب من الأسماء نحو: المصري، والقرشي، وبالجملة بشروطها[٢].

ونخلص من هذا إلى أن النعت يكون وصفًا مشتقًا لدلالته على الحدث وصاحبه؛ كاسم الفاعل واسم المفعول ، ويكون تابعًا لما قبله في

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١٦٢/٢-١٦٣

[٢] – ينظر شرح الأشموني: ٦٢/٣، ٦٣

تعريفه وتنكيره ، وما جاء على خلاف الأصل فيه رده النحويون بالتأويل إليه، ومن طرق التأويل للإبقاء على الأصل تقدير مضاف قام المضاف إليه الجامد مقامه[١].

النعت بالمصدر:

المصدر من الأسماء الجامدة، وكما سبق وقلت: إن الأصل في النعت أن يكون بالمشتق أو ما يقوم مقامه كالمؤول بالمشتق، ولما كان المصدر غير مشتق ولا مؤولا به كان حقه أن لا ينعت به لجموده، ولهذا منع النعت به، غير أنهم أوردوه في النعت كثيرًا قصدًا للمبالغة أو توسعًا بحذف مضاف، ولما فعلوا ذلك وضعوا ما يفرق بينه وبين المشتق ضوابط، فالتزموا في النعت بالمصدر الإفراد والتذكير، ولعل ما ساعدهم على ذلك أن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، وإنما النعت به هو جعل الموصوف نفس المعنى مجازًا لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف؛ لأن المصدر يكون مفردًا مذكرًا لو صرح بالمضاف نحو: هند ذات عدل، والزيدان ذوا عدل[٢].

اطراد النعت بالمصدر:

قلت: إن النعت بالمصدر يأتي كثيرًا، وهو مع كثرته لا يطرد، ولا يقاس، بل يقتصر فيه على الوارد المسموع منه، قال الأشموني في تنبيهاته:" الأول: وقوع المصدر نعتًا وإن كان كثيرًا لا يطرد كما لا يطرد، وقوعه حالًا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتًا، الثاني: أطلق المصدر وهو

---

[١] – شرح التصريح : ١١٣/٢، وحاشية الخضري : ١٢٥/٢

[٢] – ينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان: ٦٤/٣

مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره"[١].

وبهذا يذهب أكثر النحويين إلى أنه مقصور على السماع، مع قولهم: إن ما ورد منه شيء كثير ، يقول ابن مالك :

ونعتوا بمصدرٍ كثيراً ∴ فالتزموا الإفرادَ والتذكيرا

ثم قال في شرحه للتسهيل بعد أن عدد المشتقات التي ينعت بها وعدد ما يقوم مقامها:" فالنعت بهذا كله مطرد لا يتوقف على سماع، بخلاف النعت بالمصدر وما ذكر بعده، فإن السماع فيه متبوع، واطراده ممنوع، وللمصدر مزية على غيره، وكذلك العدد، ويقارب فيهما الاطراد، ومن المصادر المنعوت بها: رِضًى، وعَدْل، وزَوْرٍ، وصَوْمٍ، وفطرٍ"[٢].

موقف الصبان من النحاة في النعت بالمصدر:

واستشكل الصبانُ قصرَ النحويين النعت بالمصدر على السماع، وأورد تخريجات البلاغيين فيه، وقولهم باطراده، ثم افترض اختلاف مذهبي النحاة والبلاغيين، أو أن البلاغيين يفترضون وقوع المصدر في أحد الأوجه الثلاثة إن كان غير نعت أو حال، ثم دعا الصبان إلى تدبر ذلك.

قال الصبان:" ولي في المقام بحث، وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتًا أو حالًا إما على المبالغة[٣] أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف[٤] أو على المجاز المرسل الذي علاقته

---

١ – شرح الأشموني:٣/٦٤، ٦٥

٢ – شرح التسهيل لابن مالك:٣/٣١٥

٣ – ينظر شروح التلخيص:٤/٣٥٧.

٤ – ينظر شروح التلخيص:٣/١٨٣ وما بعدها.

التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول[١]، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني. اللهم إلا أن يدعي اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني، أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرًا نحو: زيد عدل فتدبر"[٢].

قول ابن عصفور:

سبق وأن ذكرت موقف ابن مالك في قضية النعت بالمصدر أو ما يقوم مقامه وهو العدد، وهو أن النعت بهما كثير؛ لكنه غير مطرد ولا يقاس عليه، إلا أن كلام ابن عصفور يخالف كلام ابن مالك في هذه المسألة، وهو أنه جعل النعت بالعدد مطردًا ، قال في المقرب: ولا يجوز الوصف بما هو في حكم المشتق قياسًا؛ إلا أن يكون الاسم منسوبًا، أو اسم عدد أو اسم كيل كذراع، أو اسمًا مشارًا إليه نحو قولك: مررت بهذا الرجل[٣].

وقال ناظر الجيش:" وأما الكوفيون فيزعمون أن المصدر مؤول بالصفة، فيجعلون عدلا واقعًا موقع: عادل"[٤].

---

[١] – ينظر شروح التلخيص:٤/٢٩.

[٢] – حاشية الصبان: ٣/٦٤، ٦٥، وينظر شروح التلخيص:٤/٣٥٧.

[٣] – المقرب لابن عصفور:١/٢٢٠، وينظر تمهيد القواعد:٧/٣٣٤٠

[٤] – تمهيد القواعد:٧/ ٣٣٤١

الرد على الكوفيين:

النعت بالمصدر من قبيل النعت بما هو في حكم المشتق، والنعت به عند البصريين يكون مؤولا على تقدير مضاف، فإذا قلت: مررت برجل عدل، كان تقديره: مررت برجل ذي عدل، وهذا يباين قول الكوفيين، فالتقدير عندهم: مؤول بالصفة فعدل واقع موقع عادل.

قال أبو حيان:" وغير المطرد النعت بالمصدر وفيه تفصيل...والكوفيون يجعلون: ضربًا وعدلا واقعين موقع: ضارب وعادل"[١].

إلا أن ابن عصفور رد تقدير الكوفيين في شرحه للجمل بأنه إخراج للمصدر عن أصله، وعنده أن البقاء على الأصل أولى، ومما يؤيد حجته في أولوية البقاء على الأصل بقاؤه مفردًا مذكرًا ، ولذا بقي موقوفًا على السماع.

قال ابن عصفور:" والنعت بالمصدر عندنا من قبيل ما هو في حكم المشتق، وله في الوصف طريقتان: أحدهما أن تريد المبالغة، والثاني: ألا تريدها، فإن لم ترد المبالغة فهو عندنا على حذف مضاف، نحو: مررت برجل عدل، تريد: ذي عدل، فإن أردت المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازًا لكثرة وقوعه منه، نحو: مررت برجل ضَرْب، تريد أن الرجل نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه، ونظير هذا قوله تعالى[٢]:{ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ }، فجعل الإنسان من العجل لكثرة وقوعه منه، خلافًا لأهل الكوفة، فإنهم يزعمون أن المصدر وقع موقع الصفة، فيجعلون:

---

[١] – ارتشاف الضرب:١٩١٩

[٢] –من الآية:٣٧ من سورة الأنبياء.

ضربًا وعدلا واقعين موقع: ضارب، وعادل، وذلك إخراج للمصدر عن أصله، ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى

ومما يبين أنه باق على أصليته أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان قبل أن تصف به إلا ما حكي شاذًا ... ومثل هذا موقوف على السماع"[١].

قال ناظر الجيش:"وأما الكوفيون فيزعمون أن المصدر مؤول بالصفة فيجعلون عدلا واقعًا موقع عادل، ورد ابن عصفور ذلك بأنه إخراج للمصدر عن أصله، والبقاء على الأصل أولى.

ومما يدل على أنه باق على مصدريته أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث؛ كما كان قبل أن يوصف به إلا ما حكي شاذًا من قولهم: قوس طوعة القياد، بتأنيث: طوع، وحكي أيضًا: أضياف، وضيوف، وضيفان في: ضيف، وهو في الأصل مصدر ضافه يضيفه... قال: ومثل هذا موقوف على السماع.

ثم إنه يحتاج إلى أحد هذين الأمرين؛ إذا لم يرد المبالغة؛ أما إذا أريدت المبالغة فلا حذف ولا تأويل، بل إنما يكون ذلك على جعل الموصوف هو المصدر مجازًا لكثرة وقوعه منه"[٢].

قرار المجمع اللغوي بالقاهرة:

قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسية النعت بالمصدر بالشروط التي ضُبِطَ بها ما سُمِع المتقدم ذكرُها، وإليك نصّ القرار:" جاء النعت

---

[١] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١٩٨/١، ١٩٩.

[٢] – نمهيد القواعد: ٣٣٤١/٧، ٣٣٤٢.

بالمصدر كثيرًا في مثل: رجل صوم وعَدْل ورضًا، ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع، وترى اللجنة استنادًا إلى ما ذهب إليه بعض المحققين أن النعت بالمصدر مقيس قياسًا مطردًا بالشروط التي ضبط بها ما سمع، وهي: أن يكون مفردًا مذكرًا، أن يكون مصدر ثلاثي أو بوزنه، ألا يكون ميميًا"[١].

وأنا أوافق قول المجمع لما هو آت:

أولا: أن النعت بالمصدر ورد كثيرًا في نظم وفي نثر، وكثرته توجب القياس، فالجميع يقول بالكثرة.

ثانيًا: يشهد لهذا القول بأن المصدر ذاته لا يكون هو النعت، بل النعت هو المضاف، فإن تقدير المضاف هو الأصل، ويؤيده ما لفظ به من كتاب الله ـ تعالى ـ ، ومنه قوله ـ تعالى: [٢]:{ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ }، فالتأويل هنا أي : رجلين ذوي عدلٍ، فتُوُصِّلَ إلى الوصف بعدلٍ بذوي؛ كما يُتَوصَّلُ بأسماء الأجناس غير المصادر بذو وما تصرف منها[٣] فيقال: مررت برجلٍ ذي مالٍ، فكما لا يوصف بأسماء الأجناس لا يوصف كذلك بالمصادر، فلما أريد الوصف بهما توصِّل إلى ذلك بذو وفروعها، فإذا ورد الوصف بالمصدر كان ذلك محمولاً على تقدير: ذو، معه.

يقول ياسين:" وقد يرجح بهذه المسألة ونحوها قولُ مَنْ يقول في: مررت برجلٍ عدلٍ: إنه على حذف مضاف لا على التأويل باسم الفاعل"[٤].

---

[١] – مجموعة القرارات العلمية:١٠٨

[٢] – من الآية:٢ من سورة الطلاق.

[٣] – ينظر حاشية يسن على شرح التصريح:١/ ١٧

[٤] – السابق نفسه.

***

٧-المبحث السابع: نواصب المضارع

١-حقيقة:" إذن "

قال:" وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم، وأن أصلها: إذا الظرفية لحقها التنوين عوضًا من الجملة المضاف إليها المحذوفة؛ إذ الأصل عند هذا البعض في نحو: إذن أكرمك إذا جئتني أكرمُك، برفع: أكرم، ثم حذفت الجملة المضاف إليها إذا، وعوض منها التنوين؛ كما في: حينئذ، وأضمرت أن المصدرية فانتصب الفعل الواقع صدرًا للجملة الجزائية، ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل؛ أي: إذا جئتني وقع إكرامك؛ لا مبتدأ خبره محذوف، وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية؛ كما لو قلت: إذا جئتني فإكرامك حاصل"[١].أهـ

تمهيد:

نتناول من نواصب المضارع هنا:" إذن "، وذلك يكون في موضعين، أولهما: حقيقتها بين الاسمية والحرفية، وثانيهما: إلغاء عملها مع اجتماع الشروط، أما ثانيهما فسأتناوله في المسألة التي تلي هذه مباشرة، وأبدأ بالحديث عن حقيقة إذن بين الاسمية والحرفية.

حقيقة:" إذن " بين الاسمية والحرفية:

إذا أردنا الحديث حول اسمية إذن وحرفيتها، فلا بد لي أولا أن أقول إنها مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون قالوا بحرفيتها، وأنها بسيطة والكوفيون قالوا: باسميتها، وأنها مركبة.

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١٣٤/٢

أولا قول البصريين:

يرى البصريون أن:" إذن " الناصبة للفعل المضارع حرف مختص بالجملة التي تقع جوابًا لشرط مقدر أو ظاهر، وهو قول ابن هشام في توضيحه[١] وصححه الأشموني[٢]، وغيرهما.

قال ابن الناظم:" وأما إذن فحرف جواب يختص بجملة واقعة جوابًا لشرط مقدر، وقد يكون مذكورًا كقول الشاعر[٣]:

لَئِنْ عَادَلِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا ∴ وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذًا لاَ أُقِيلُهَا "[٤].

وقال ناظر الجيش:" وأما ما ذكره ولده – يقصد بدر الدين بن الناظم– فإنه قال: إذن، حرف معناه الجواب والجزاء، فلا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور؛ كقولهم: إن تأتني إذن آتيَك، أو مقدر بإنْ إلا فيما بعدها اللام، قال الفراء: إذا أتت بعد إذن اللام فقبلها لو مقدرة، نحو[٥]:{ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ}،[٦] { وَإِذًا لاَتَّخَذُوكَ خَلِيلاً

---

[١]– أوضح المسالك:٤/ ١٦٢

[٢]– شرح الأشموني:٣/٢٩٠

[٣]– البيت من بحر الطويل؛ لكثير عزة، والبيت في ابن الناظم:٦٦٩، وابن يعيش:٩/ ١٣، ٢٢، وشرح الأشموني:٣/ ٢٨٨

[٤]– ابن الناظم: ٦٦٩.

[٥]– من الآية:٩١ من سورة آل عمران.

[٦]–من الآية:٧٣ من سورة الإسراء.

}، و[١]:{إِذًا لَأَذَقْنَاكَ }، التقدير: لو كان معه إله لذهب، ولو فعلت لاتخذوك خليلا، ولو ركنت لأذقناك"[٢].

ثانيًا قول الكوفيين:

يرى الكوفيون أن:" إذن " اسم، وهؤلاء انقسموا فريقين:

الأول: أن أصلها: إذا الظرفية التي تتضمن معنى الشرط، فأصل قولك: سأزورك. إذن أكرمَك، إذا زرتني أكرمَك، فجملة: زرتني الواقعة بعد إذا في محل جر بإضافة إذا إليها، ثم حذفت الجملة، وعوض عنها التنوين، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهذا هو قول جماعة من الكوفيين.

وذكر السيوطي في هذا خلاف بين النحويين القائلين بظرفية إذن، مستدلين بقول سيبويه إنها للجواب والجزاء، ثم عرض الخلاف بين الشلوبين، والفارسي في مدى استعمالها للجواب والجزاء، ثم اتهم الشلوبين بالتكلف في قوله.

قال السيوطي:" وذهب قوم إلى أنها ظرف، وأصلها: إذ الظرفية لحقها التنوين عوضًا من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجزائية، فبقي فيها معنى الربط والسبب.

ولهذا قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبين: دائمًا في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي: غالبًا في أكثر المواضع؛ كقولك لمن

---

[١]–من الآية:٧٥ من سورة الإسراء.

[٢]– تمهيد القواعد: ٤١٥٨، وينظر معاني القرآن للفراء١/٢٧٤، ٢/ ٢٤١.

قال: أزورك، إذن أكرمك، فقد أجبته، وجعلت إكرامه جزاء زيارته؛ أي: إن تزرْني أكرمتُك.

قال: وقد تتمخض للجواب؛ كقولك لمن قال لك: أحبك إذن أُصْدقُك؛ إذ لا مجازاة هنا، والشلوبين يتكلف في جعل مثل هذا جزاء، أي: إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقْتُك"[١].

وعلى هذا القول يكون ناصب المضارع هو أن المصدرية المضمرة، وأن ومعمولها في تأويل مصدر يعرب فاعلا لفعل محذوف تقديره: إذن وقع إكرامك، والتقدير: إذا زرتني وقع إكرامك.

الثاني: أن أصلها إذْ بسكون الذال، وهو الظرف المختص وضعًا بالزمان الماضي، ثم حذفت الجملة التي تضاف إليها:" إذ "، وعوض عنها التنوين، وفتحت الذال؛ ليكون في صورة الظرف المنصوب، ثم جعل اللفظ صالحًا لجميع الأزمنة، بعد اختصاصه بالمضي، وهذا القول قاله الرضي في شرح الكافية.

قال الرضي:" الذي يلوح لي في: إذن، ويغلب في ظني: أن أصله: إذ، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما قصد جعله صالحًا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصًا بالماضي، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ: إذ، الذي هو بمعنى مطلق الوقت، لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي، وجعلوه صالحًا للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخص، مثلا، أنا أزورك، فتقول: إذن

---

[١]- همع الهوامع:٤/١٠٤.

أكرمك، أي: إذ تزورني أكرمك، أي وقت زيارتك لي أكرمك، وعوض التنوين من المضاف إليه ؛لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة، فهو ككل وبعض، إلا أنهما معربان و (إذ) مبني"[١].

تركيب :" إذن " وبساطتها

مذهبان للنحويين:

أولهما: القول بأن:" إذن " حرف بسيط، لا تركيب فيه، وهو قول الجمهور، وصححه القاصي والداني من النحويين خلافًا لمن قال بتركيبها، وممن صححه ابن هشام في المغني[٢]،والمصرح[٣]، والأشموني في شرحه للألفية[٤]،وغيرهم.

قال ابن هشام: "وقيل اسم والأصل في إذن أكرمك، إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها وأضمرت أن"[٥].

وثانيهما: أن:" إذن " حرف مركب، وتركيبه فيه قولان:

القول الأول: هو قول الخليل[٦]، وهو أنها مركبة من: إذْ بسكون الذال، وأن المصدرية، ثم حدث إعلال بالنقل والحذف في الكلمة، بأن نقلت

---

[١] – شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٩-٤٠

[٢]– المغني لابن هشام:١/٣٠، تحقيق مازن المبارك، ط. سادسة، ١٩٨٥م.

[٣]– شرح التصريح:٢/٢٣٤

[٤]– شرح الأشموني:٣/٢٩٠

[٥]– مغني اللبيب:١/٣٠

[٦] – الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، ت :١٧٥هـ.

حركة الهمزة من أن إلى ذال إذ، ثم حذفت الهمزة فصارت: إذن، وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية.

قال السيوطي:" وذهب الخليل إلى أنها مركبة من إذ وأن، وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال، ثم حذفت والتزم هذا النقل، فكأن المعنى إذا قال القائل: أزورك، فقلت: إذ أن أكرمك، قلت حينئذ: زيارتي واقعة، ولا يتكلم بهذا"[١].

القول الثاني: هو قول أبي علي الرندي، وهو أن إذن مركبة من: إذا وأن، ثم حدث في الكلمة إعلالان بالحذف، أولهما حذف الهمزة من أن، ثم الألف من: إذا، لالتقاء الساكنين، فصارت: إذن، وهذا الإعلال سببه أنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين، ومناظرة إذن لإذا في قيامهما بالربط بين كلمتين، وأيضًا مناظرة إذن لأن في كل منهما بنصب المضارع.

قال السيوطي:" وذهب أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي إلى أنها مركبة من: إذا وأن؛ لأنها تعطي ما تعطى كل واحدة منهما، فتعطي الربط كإذا ، والنصب كأن، ثم حذفت همزة أن، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين"[٢].

الناصب للمضارع بعد:" إذن " على القول بتركيبها:

وعلى كل من القولين القائلين بأن:" إذن " مركبة، يكون الناصب للمضارع هو:" إذن " نفسها ؛ لأن أن المصدرية تركبت مع إذا أو إذْ، وصارت جزءا منهما.

---

[١]- همع الهوامع:٤/١٠٤، تحقيق: عبد العال سالم مكرم.

[٢]- همع الهوامع للسيوطي:٤/١٠٤، تحقيق عبد العال سالم مكرم.

والأصل في:" إذن " ألا تختص بالأفعال، وكان حقها ألا تعمل، لكنهم شبهوها بأن لغلبة استقبال الفعل بعدها، ولأنها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله جوابًا؛ كما تخرج أن الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر، ومن هنا عملت عمل أن فنصبت الفعل المضارع، وإن لم تختص به، كما عملت ما عمل ليس وإن لم تختص بالأسماء.

وعزي إلى الخليل أن الفعل بعد إذن منصوب بأن مضمرة، والمآل في ذلك قول السيرافي في أول شرح الكتاب: روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بـ:" أن " مظهرة أو مضمرة، وكي ولن وإذن وغير ذلك.

قال سيبويه:" وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أنْ، مضمرةٌ بعد: إذن، ولو كانت مما يضمر بعده أن فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتها إذا قلت: عبد الله إذن يأتيك، فكان ينبغي أن تنصب: إذن يأتيك؛ لأن المعنى واحد ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيك عبد الله؛ كما يتغير المعنى في حتى في الرفع والنصب ،فهذا مارووا، وأما ما سمعت منه فالأول"[١].

وهذا نص ليس فيه ما يدل على انتصاب المضارع بعد:" إذن " بأن مضمرة عند الخليل؛ لجواز أن تكون:" إذن " مركبة من:" إذْ " التي للتعليل، وأن محذوفًا همزتها بعد النقل على ما رآه في انتصابه بعد:" لن ".

وهذا قول رجحه ناظر الجيش في حال التخريج للكلمة، وقال فيه:" والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن:" إذن " غير مركبة، وانتصاب الفعل المضارع بعدها بـ:" أن " مضمرة؛ لأنه لا يستقيم إلا أن يكون ما

---

[١]- الكتاب:٣/١٦

بعد:" إذن " في تأويل مبتدأ لازم حذف خبره، و:" إذن " قبله ليست حرفًا، بل ظرفًا مخبرًا به عن المبتدأ، وأصلها إذا قطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين"[١].

ثم ذهب ناظر الجيش إلى أن القول بتكلف التركيب عامة على أية حال، فقال:"وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأن إذن مركبة من: إذ وأن أسهل منه"[٢].

***

٢-إهمال:" إذن "

قال:" والسيوطي في الهمع قال: وإلغاء إذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع"[٣].أهـ

شروط نصب المضارع بـ:" إذن ":

من أدوات نصب الفعل المضارع:" إذن "، وتؤدي هذا العمل بثلاثة شروط: الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً، فإن كان حالاً رفع، كقولك لمن يحدثك: إذا أظنك صادقًا.

الثاني: أن تكون مصدرة، فإن تأخرت ألغيت حتمًا، نحو: أكرمك إذًا. وإن توسطت، وافتقر ما قبلها لما بعدها مثل أن تتوسط بين المبتدأ وخبره، وبين الشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه – وجب إلغاؤها، أيضًا كالمتأخرة.

---

[١]– تمهيد القواعد:٤١٥٨، ٤٢٥٩.

[٢]– تمهيد القواعد:٤١٥٩.

[٣] – كتاب في أصول اللغة :١٣٩/٢–١٤٠

قال ابن مالك:" وإنما تنصب إذن المضارع بشرط كونها مصدرة، والفعل مستقبل متصل بها، أو منفصل بقسم؛ كقولك لمن قال لك: أزورك غدًا، إذن أكرمَك، وإذن والله أكرمَك، فالقسم هنا لا يعد حاجزًا، كما لا يعد حاجزًا بين المضاف والمضاف إليه في قول بعضهم: هذا غلام والله زيد، واشتريت بوالله ألف درهم، حكاه الكسائي، والمراد بالمصدرة: ما لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها؛ إما لأنها لم يتقدمها شيء، وإما لأنه تقدمها كلام فيجوز أن يستأنف بها وينصب الجواب؛ كما لو لم يتقدمها شيء، وذلك نحو قول ابن عنمة[١]:

أَرْدُدْ حِمَارَكَ لا تَنْزِع سَوِيَّتَهُ ∴ إذنْ يُرِدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ

وهذا نصب لأن ما قبله من الكلام قد استغنى وتم"[٢].

الثالث: ألا يفصل بينهما وبين الفعل، بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره ألغيت، نحو: إذًا زيد يكرمك، وإن فصل بالقسم لم يعتبر، نحو: إذن، والله، أكرمك، وزاد ابن عصفور الفصل بالظرف، نحو: إذن غدًا أكرمك. وزاد ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، نحو: إذن، يا زيد، أحسن إليك، وإذن – يغفر الله لك – يدخلك الجنة، وزاد الكسائي، وهشام الفصل بمعمول الفعل[٣].

---

[١] –البيت من البسيط، لعبد الله بن عنمةالضبي، وهو في الكتاب:٣/١٤، وشرح التسهيل لابن مالك:٤/٢١، والأصول في النحو:٢/١٤٨.

[٢] – شرح التسهيل لابن مالك:٤/٢٠، ٢١

[٣] – ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:٣٦٢–٣٦٣ تحقيق فخر الدين قباوة، وممد نديم فاضل، طز دار الكتب العلمية، بيروت، أولى:١٩٩٢م.

إهمال :" إذن " مع استيفاء شروط الإعمال:

وبعض العرب يلغي:" إذن " مع اكتمال الشروط، وهي لغة نادرة، حكاها عيسى بن عمر[١]، وسيبويه، وأخبر سيبويه بذلك يونس[٢] فأقر بقول عيسى، وأنه لا يقول إلا ما يسمعه، وخرجها على أنها حرف مهمل لمجرد الجواب غير عامل بمنزلة: هل، وبل.

قال سيبويه:"وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة: هل وبل"[٣].

مذهب ابن الناظم:

وافق ابن الناظم قول عيسى بن عمر، وجعله هو القياس محتجًا بأن:" إذن " حرف غير مختص، وأن إعماله إنما هو من باب حمل الشيء على نظيره، أي حمل إذن على: باب ظن وأخواتها في العمل؛ لمماثلتهما في جواز تقدمهما على الجملة وتأخرهما عنها، وتوسطهما بين جزأيها، ومشابهتها بحمل ما على ليس في الإعمال بكونهما لنفي الحال، وهذا القول عندي هو القول الصحيح.

قال ابن الناظم:" وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء: إذن، مع استيفاء شروط العمل ، وهو القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها

---

[١]– عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان: من أئمة اللغة. ت: ٧٦٦م.

[٢] – يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي: ت:١٨٢هـ

[٣] – الكتاب: ١٦/٣

الأكثرون حملا على ظن، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها؛ كما حملت ما على ليس؛ لأنها مثلها في نفي الحال"[١].

وقال ابن مالك:" وإن وجدت الشروط المذكورة، فالمعروف في كلامهم نصب الفعل بعدها، وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا يقولون: إذن أكرمُك، بالرفع، وإليه الإشارة بقوله: غالبًا"[٢].

مذهب الكوفيين:

حكى السيوطي في الهمع إلغاء إذن عن عيسى بن عمر وقبول البصريين لذلك، وموافقة ثعلب لهم، وأن الكوفيين لم يجيزوا هذا المذهب، وأن هذه اللغة أنكرها الكسائي والفراء، وخرجها ابن طاهر على أن الفعل المرفوع زمنه الحال لا الاستقبال.

قال السيوطي:" وإلغاء إذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر ، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها"[٣].

وقال أبو حيان يرد على قول الكوفيين:" ولم يجز ذلك الكسائي ولا الفراء، وغيرهما ممن وافقهما، وزعم ابن طاهر أن ما رواه عيسى من الرفع إنما جاز ذلك فيه؛ لأنه فعل حال لا مستقبل"[١].

---

[١] – ابن الناظم: ٦٧١، وانظر بحثنا: الآراء النحوية والصرفية لعيسى بن عمر في كتاب سيبويه جمعا ودراسة:٦٧٠، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر.

[٢] – شرح التسهيل لابن مالك:٤/٢١

[٣] – همع الهوامع:٢/٢٩٦.

وصحة قول البصريين عندي يأتي من وجوه:

أولها: كونه يأتي من باب السماع، فكونه لغة، هذا يعني أنه مستعمل عند العرب، واستعماله عند العرب يقوي القول به؛ لأن لغات العرب كلها حجة، فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصِيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء بهِ خيرًا منه باب في العربىّ الفصيح ينتقل لسانه [٢].

غير أني أوافق ابن جني في اللغة المعوّل عليها، وعلى هذا فيجب أن يقِل استعمال هذه اللغة، أعني: لغة الإهمال، والإكثار من لغة الإعمال، لتخيَّر ما هو أقوى وأشيع، فلو أن إنسانًا استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب؛ لكنه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين.

ثانيها: أن الذي نقله لنا هو عيسى بن عمر، وهو الثقة في نقل اللغة، فحينما عرض سيبويه المسألة على يونس، أقر يونس بصنيع عيسى، وقال:" : لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة: هل ويل"[٣].

فالمعول عليه في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقَل إليه لسانه، فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغةٍ أخرى مثلها فصيحةٍ وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها أو نطق ساكت من أهلها، فإن كانت

---

[١] – ارتشاف الضرب :١٦٥١، وينظر

[٢] – ينظر الخصائص لابن جني:١٢/٢

[٣] – الكتاب: ١٦/٣

اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها، ويؤخذ بالأولى حتى كأنه لم يَزل من أهلها وهذا واضح[١].

ثالثها: ما قال به المجمع اللغوي من جواز إعمال إذن، وإن كان القياس يقتضي إلغاءها لعدم الاختصاص على مذهب الجمهور، وإلغاؤها عند اجتماع شروط العمل، والإعمال أرجح؛ لورود النصوص به[٢].

***

[١] – ينظر الخصائص لابن جني:١٢/٢

[٢] – كتاب في أصول اللغة: ١٣٩، ١٤٠.

الفصل الثالث

المباحث الصرفية في قرارات مجمع اللغة العربية دراسة تحليلية نقدية من خلال:" كتاب في أصول اللغة
الجزأين الأول والثاني "

ويتألف من :

١- المبحث الأول: مسائل التصغير

١-مسائل التصغير

١-تصغير ما ثانيه حرف علة

قال:" ما ثانيه ألف أو واو أو ياء من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير، ويجوز فيما ثانيه الياء أن يقلب واوًا عند التصغير؛ أخذًا بمذهب الكوفيين فيه، وتجويز ابن مالك له، ولورود السماع به، وعلى هذا يجوز في تصغير: عين، وشيخ، وليفة، وشيء، أن يقال: عوينة، وشويخ، ولويفة، وشويء"[١].أهـ

وقال:" هذه هي القاعدة العامة، ولكن الكوفيين أجازوا قلب الياء الأصلية واوًا، فأجازوا في تصغير: شيخ: شويخ؛ كما أجازوا قلب الألف المنقلبة عن ياء واوًا، كما في ناب ونويب، واستدلوا على ذلك بأنه سمع بويضة تصغيرًا لبيضة"[٢].أهـ

أقول:

هذه مسألة تناولتها باستفاضة في بحثي الموسوم بـ:" المسائل الصرفية في كتاب تهذيب الخواص لابن منظور"، تحت عنوان:" تصغير الثلاثي المعتل العين بالواو[٣]، وها أنا أعيدها هنا؛ لأتناول قول المجمعيين فيها:

---

[١] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٥٤

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٥٦

[٣] –صـ ٨٩.

تصغير ما ثانية حرف لين:

عند تصغير الاسم الذي ثانيه ياء تنظر إلى أصل هذه الياء، هل هو واو؟ وفي هذه الحالة يرد إلى الواو عند التصغير إعمالا للقاعدة: التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، نحو: قيمة، وقويمة، وإن كانت الياء أصلها الهمزة رد إليها حال التصغير، فتقول في: بير: بؤير، وإن كان أصلها حرفًا صحيحًا رد إلى أصله، فتقول في: دينار: دنينير، إذ أصله: دنَّار، ويقلب ياء في التصغير في حالة واحدة، وهي ما إذا كان أصله الياء نحو: بيت، وبييت.

فالاسم الثلاثي الذي ثانيه حرف علة ألفًا أو واوًا أو ياء يحدث فيه إعلال عند التصغير بالقلب أو الحذف أو غير ذلك، إلا أن حرف اللين إن كان أصلا سلم عند تصغير الاسم واوًا كان نحو: قول، أو عُود، أو ياء نحو: بيت، أو بيضة، أو شيخ، فتقول في تصغيرها: قُوَيْل، وعُوَيد، وبُيَيْضَة، وبُيَيْت، وشُيَيْخ[١].

والأصل في صيغ التصغير الثلاثة:" فُعَيل، أو فُعَيْعِل، أَو : فُعَيْعِيل " أن تكون بضم الفاء وفتح العين، وزيادة ياء ثالثة ساكنة تسمى ياء التصغير، وهذه بنية الثلاثي، وأما الرباعي أو ما زاد على ذلك فيكون بالعين بعد الياء ، أو بالعين ثم ياء بعدها، وبهذا يستنتج أن أول الصيغ تكون مضمومة الفاء مفتوحة العين؛ إلا أن سيبويه ذكر هذا الوجه فيما ثانيه ياء، وذكر معه وجهًا آخر، وهو أن يكسر أوله- فاء الكلمة- كراهية أن تقع الياء بعد الضمة؛ إذ حق الياء أن تقلب واوًا بعد الضمة، وصنع

---

[١] – التبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل: ٢٢٠.

ذلك بعض العرب في نحو: بُيَيضة، فقالوا: بويضة، وهروبًا من ذلك قلبوا الضمة كسرة[١].

قول المجمعيين في حكم تصغير الأسماء الثلاثية مما ثانيه حرف علة:

ومما قاله المجمعيون وأورده ابن منظور في تهذيبه ما ثانيه ياء أو واو أو ياء في باب التصغير، قوله:" عين"، غير أن ابن منظور تناوله من ناحية الفصاحة وغيرها، والمجمعيون تناولوه من ناحية المدارس النحوية مشيرين إلى القاعدة العامة، وما ذهب إليه الكوفيون، وذكر ابن منظور للأفصح يوضح خلافًا بين الصرفيين في تصغيره، وهو خلاف صرفي بين الكوفيين، والبصريين.

وأقول: هذه المسألة بها ثلاثة مذاهب.

المذهب الأول:

هو بقاء حرف اللين بعد التصغير كما كان قبل التصغير دون تغيير، والمعلوم أنه إذا كان ثاني الاسم حرف لين ألفًا، أو واوًا، أو ياءً منقلبًا عن لين وجب رده إلى أصله الذي انقلب عنه عند التصغير.

قال ابن مالك:" ويقال في تصغير: مال، وقيل، وريان: مُوَيْل،وقُوَيل، ورُوَيَّان، فترد العين إلى أصلها لزوال سبب انقلابها"[٢].

---

[١] – ينظر الأصول في النحو لابن السراج: ٣٧/٣.

[٢] –شرح الكافية الشافية لابن مالك:١٩٠٨.

وأما إن كان الحرف أصليًا بقي على حاله دون تغيير، قال العكبري:" فإن كانت الياء أصلا لم تغيرها نحو: عَيْن، وشَيْخ، وفي تصغيره ثلاثة مذاهب، أحدها: بضم الأول على الأصل، مثل: فُلَيْس"[١].

المذهب الثاني:

أنه يجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واوًا عند التصغير أخذًا بمذهب الكوفيين فيه، وتجويز ابن مالك له، قياسًا على قلبها واوًا في الجمع، ولورود السماع به، وهو القول المختار عند المجمعيين، ونص عليه ابن عقيل[٢] في مساعده:" ويجعل المفتوح للتصغير واوًا وجوبًا إن كان منقلبًا عنها، فتقول في: مال وريح وريان وقيمة: مُوَيْل ورُوَيح ورُوَيَّان وقُوَيمة، وشذ في: عيد عُيَيْد، وقياسه: عُوَيْد، وهذا كما قالوا في الجمع: أعياد، وقياسه: أعواد"[٣].

القياس على قلب الياء واوًا مراعاة للضمة:

كما سبق وقلت: إن الياء حقها أن تقلب واوًا لوقوعها بعد الضمة، ولذا قال بعض العرب شذوذًا في: بيضة: بويضة[٤]، وعليه قاس الكوفيون قلب الياء واوًا لمناسبة الضمة.

---

[١] – اللباب : ١٦٦/٢، وانظر الكتاب: ٣٧/٣، وشرح اللمع لابن برهان:٥٣٤/٢-٥٣٦، ٦٤٨-٦٥٠

[٢] – عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، .ت: ٧٦٩هـ.

[٣] – المساعد لابن عقيل:٣/ ٤٩٧.

[٤] – التبيان في تصريف الأسماء: ٢٢٠

قال السيوطي:" قاس عليه الكوفيون، فأجازوا قلب الياء الأصلية واوًا لمناسبة الضمة قبلها "[١].

وهذا القول نسبه اللغويون إلى العامة، ففي اللسان:" وتصغيره بُيَيْتٌ وبِيَيْتٌ بكسر أَوله، والعامة تقول: بُوَيْت"[٢]، ومنعه الفيروزآبادي في قاموسه:" وتَصْغيرُهُ: بُيَيْتٌ وبِيَيْتٌ، ولا تَقُلْ: بُوَيْت"[٣]، وفي مختار الصحاح:" جمع البَيْتِ بُيُوتٌ و أبيْاتٌ وأبَابِيتُ عن سيبويه، مثل: أقوال وأقاويل، وتصغيره: بُيَيْتٌ و بِيَيْتٌ، بضم أوله وكسره، والعامة تقول: بويت"[٤].

القول بضعف هذا المذهب:

وهذا المذهب الذي قال به الكوفيون، اختاره ابن مالك، قياسًا، واستندوا إلى ذلك بالسماع، واختاره المجمع اللغوي بالقاهرة، ذكره العكبري، وقال بضعفه، فقال:" والثالث: ضم الأول وإبدال الياء واوًا من أجل الضمة قبلها، وهو ضعيف جدًّا"[٥].

قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

وقول الكوفيين هذا أجازه مجمع اللغة العربية وصدر القرار في مؤتمر دورة سنة ١٩٦٧م، ونصه:".. ويجوز فيما ثانيه الياء أن يقلب واوًا عند التصغير، أخذًا بمذهب الكوفيين فيه، وتجويز ابن مالك له ولورود

---

١ – همع الهوامع للسيوطي: ١٨٦/٢

٢ – اللسان مادة:" بيت ".

٣ – القاموس المحيط مادة:" بيت ".

٤ – مختار الصحاح، والصحاح، مادة:" بيت"،

٥ –اللباب في علل البناء والإعراب:١٦٧/٢.

السماع به، وعلى هذا يجوز في تصغير: عين وشيخ وليفة، وشيء، أن يقال: عوينة، وشويخ، ولويفة، وشويء"[١].

وأقول:

ساعد الكوفيين في قولهم بقلب الثاني إلى واو هو ضم الفاء من صيغة:" فُعَيل" وذلك حتى لا تقع الياء بعد ضم، وهو من مواضع قلب الواو ياء إذا ضم ما قبلها، وإلا فالأصل أن الثاني ياء ورُدّ إلى أصله، وقلبه إلى واو شاذ عند البصريين، وعلل الأستاذ حامد عبد القادر اختيار مذهب الكوفيين بـ: خفة النطق بالواو بعد الضمة، واستثقال النطق بالياء بعدها، لتآخي الضمة والواو وتجانسهما، وتنافر الضمة والياء[٢].

المذهب الثالث:

الرجوع إلى الياء في حال التصغير مع كسر الفاء كراهية لمجيء الياء بعد ضم، فإبدال الضمة إلى الكسرة يكون مناسبًا لمجيء الياء بعدها، وهذا المذهب أقر به سيبويه فقال:"ومن العرب من يقول شِييخٌ وبِييتٌ وسِييدٌ، كراهية الياء بعد الضمة"[٣]، وذكره العكبري[٤]، وقال ابن منظور بقلب حركة فائه كسرة للمشاكلة بين الفاء والعين،

ويعلل ابن برهان لكسر فاء التصغير مع الثلاثي المعتل العين بما قاله أبو علي الفارسي من أن الضم هو الأصل والكسر فرع؛ لأنه أشد

---

[١] – مجموعة القرارات العلمية: ١٧٠.

[٢] – ينظر كتاب في أصول اللغة: ١٥٦/١

[٣] –الكتاب ٣/ ٤٨١، وانظر الأصول لابن السراج:٣٧/٣.

[٤] – اللباب في علل البناء والإعراب:١٦٦/٢

موافقة للياء بعده، وسهل ضمه بعد كسرة وإن كان فُعِل مرفوضًا؛ أن الكسر للتقريب؛ ألا ترى أنه لم يرد عند سيبويه إلا إبِل، وقد أكثروا من هذا في التقريب نحو: لِهِم، ورجل مِحِل، وجِئِز وشِهِد ولِعِب، وقَالُوا: شِعِير ورِغِيف وشِهِيد، وليس في الأصول: فِعِيل، ويدل على جواز هذا: فُلَيْس، بضم الفاء لا غير، فَإِنْ كَانت العين ياء سَاغ الكسر، نحو: عِيَيْنة، وبِيَيْت"[١].

وابن منظور له في ذلك تعليل، وهو مشاكلة الحرف والحركة، قال ابن منظور:" يقولون في تصغير عين: عوينة، فيقلبون الياء فيهما واوًا، والأفصح أن يقال: عُيَيْنَة بإثبات الياء وضم أوله، وقد جُوِّز كَسرُ أولِه في التصغير من أجل الياء ليَتَشاكَلَ الحرفُ والحركة"[٢].اهـ

حركة فاء الثلاثي المصغر إذا كانت عينه ياء:

إذا كانت عين الاسم المصغر الثلاثي ياء جاز في فائه الضم وهو الأصل في صيغة التصغير؛ لأن صيغ التصغير الأصل فيها أن تكون بضم فائها، وجاز الكسر مراعاة للياء، وهو لغة ذكرها سيبويه، وقال بها ابن جني، ونقله عنه[٣] ابن برهان[٤]، وهو اختيار الحريري[٥]، فيما نقله عنه ابن منظور، واستشهد على ذلك بالشعر، في قول الخليل:

---

[١] – شرح اللمع لابن برهان:٢/٢/٥٣٦.

[٢] –تهذيب الخواص: ١٩٥

[٣] – عبد الواحد بن علي، ابن برهان الاسدي العكبري، ت١٠٦٤ م.

[٤] – شرح اللمع لابن برهان العكبري:٢/ ٦٥٠، تحقيق: فائز فارس، ط. أولى، الكويت، ١٩٨٤م.

[٥] –درة الغواص بشرح الشهاب الخفاجي:٦٥٨

إنْه لمْ يَكُنْ لَكَ جدْيٌ ∴ أغْنَاكَ خَل وَزَيْتٌ

أوْ لَمْ يَـــــــكُنْ ذَا ولا ذَا ∴ فَكِسْـــــــرَةٌ وبُـيَيْتُ

قال سيبويه:" هذا باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تثبت في التحقير، وذلك نحو: بيتٍ وشيخٍ وسيدٍ، فأحسنه أن تقول: شُيَيخٌ، وسُيَيدٌ، فتضم لأن التحقير يضم أوائل الأسماء وهو لازمٌ له؛ كما أن الياء لازمه له.

ومن العرب من يقول: شِيَيخٌ وبِيَيتٌ وسِيَيدٌ، كراهية الياء بعد الضمة"[١].

٢-تصغير ما ثانيه ياء المختوم بألف ونون

قال:" وبما أن حيوان ألفها رابعة، واسمها ليس مساويًا في الوزن لاسم آخره حرف أصلي، قبله ألف زائدة، فتصغيرها بلا قلب، وعلى هذا يقال في تصغيرها: حييان، وطوعا لما أجازه الكوفيون في تصغير ما ثانيه حرف علة من قلب الياء واوًا، يجوز أن يقال في تصغير: حيوان: حويان "[٢].أهـ

قال:" رأي اللجنة بادئًا: إذا أخذنا بمذهب الكوفيين قلنا جوازًا: حويان، وحويين"[٣].أهـ

---

[١] – الكتاب لسيبويه: ٣/٥٨١، وينظر شرح الشافية لابن الحاجب: ٣/١٧٠.

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٥٤

[٣] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٦٠

تصغير ما هو مختوم بألف ونون مما ثانيه حرف علة:

إذا أردنا تصغير الاسم المختوم بالألف والنون، نظرنا إلى ثانيه، هل هو حرف صحيح أو معتل؟، فإن كان ثانيه حرفًا صحيحًا ومختومًا بالألف والنون الزائدتين، فقد يكون الاسم رباعيًا، أو خماسيًا.

تصغير الخماسي المختوم بألف ونون:

فإن كان خماسيًا أو أكثر، ومختومًا بالألف والنون وليستا للتثنية، نحو: زعفران، وعثيران، وخيزران، بقيت الألف والنون على ما هي عليه، وجرى التصغير على ما قبلهما، فتقول: زُعَيْفَران، وعُثَيْيَران، وخُيَيْزَران، أو خُوَيْزَران.

قال ابن جني:" ومنها: أنك تقول في تحقير: زَعْفران: زُعَيْفران، فتحقر الصدر ثم تأتي بالألف والنون بعد، كما تفعل ذلك بالهاء في نحو قولك: سلسلة وسليسلة"[١].

ويعلل ابن جني لبقاء الألف والنون، وأنه مع الزيادة كأنه لا زيادة فيه، وامتياز هذا النوع بمشابهته الفعل بما لحقه من الزيادة المختصة بالأسماء دون الأفعال.

قال ابن جني:" إن مثال: الحولان، وصورى، وما كان مثلهما قد امتاز من مشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون وألف التأنيث، وهذه الزوائد مما تختص به الأسماء دون الأفعال، فجرى لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبنية فصحح لمخالفته الفعل، نحو: "الحِول والعِوَض" فكما صحح العوض لمخالفته الفعل بالبناء كذلك صحح:

---

[١] – المنصف لابن جني: ٦/٢، ٧.

الجولان، والحَيَدَي؛ لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألف والنون وألف التأنيث، فكل واحد من هذه الأشياء تباعد عن الفعل بمعنى الفعل، فوجب تصحيحه، وإن اختلفت المعاني فقد اتفقت في التباعد.

وإنما صحت اللام في: النزوان والغليان؛ لأنها لو قُلِبت ألفًا وبعدها ألف: فَعَلان؛ لالتقى ساكنان، فوجب حذف إحدى الألفين، فكان اللفظ يصير بعد الحذف إلى: نَزَان، وغَلان فيلتبس، مثال: فَعَلان بفَعال مما لامه نون، فكره ذلك لذلك.

ثم إن اللام صحت لمعنى من المعاني، والعين أقوى منها، كرهوا إعلال العين القوية في هذا المثال الذي قد صحت فيه اللام وهي ضعيفة، فلذلك لم يقولوا في: الجَوَلان: الجالان، فهذا تفسير اعتلال أبي عثمان في تصحيح هذا الباب."[١].

تصغير ما ختم بألف ونون، وكانت ألفه رابعة أو أقل:

وإن كانت الألف رابعة أو أقل علمًا كان أو اسم جنس أو صفة كـ: عثمان، وسكران، و غضبان، وريان، وسرحان، وشريان، وسلطان، فإن الألف والنون يبقيان على ما هما عليه مع فتح ما قبل الألف، شريطة ألا يكون جمع اسم المراد تصغيره على: فعالين، نحو: عُثَيْمَان، وسُكَيْرَان، و غُضَيْبَان، ورُوَيْان.

قال ابن عقيل:" أو ألف ونون مزيدتين؛ كسكران، فتقول: سُكَيْران، فإن كانت النون أصلية كحسّان من الحسن، كسرت ما قبل الألف، فتنقلب

---

[١] – المنصف لابن جني:٦/٢، ٧

ياء، فتقول: حُسَيْسِين لم يعلم جمع ما فيه على فعالين؛ كسكران، وعثمان، فلم يقولوا في الجمع: سكارين ولا عثامين "[١].

والعلة في بقاء الألف والنون هنا هي كون الألف والنون بمنزلة هاء التأنيث من وجوه: حذفهما كما تحذف هاء التأنيث عند الترخيم، ومشبهتهما معا عند التصغير فالألف والنون يبقيان كما تبقى هاء التأنيث بعد التصغير.

قال ابن جني:" قال أبو عثمان: وقد جاءت أحرف على: فَعَلان" معتلة شبهوها بفَعَل ولا زيادة فيه، وجعلوا هذه الزيادة في آخره مثل الهاء، وذلك قولهم: داران، وماهان، وحادان، وهذا ليس بالقياس، ولا الأصل، وهو شاذ يحفظ حفظًا، ولا يجعل باب يقاس عليه.

قال أبو الفتح: يقول: جعلوا الألف والنون في: داران، وماهان، بمنزلة هاء التأنيث في: دارة، وقارة، ولاية، فكما أعلت هذه الأسماء ونحوها ولم يمنع من القلب هاء التأنيث، كذلك قلبت في: "داران" ونحوه، فإن قيل: ومن أين أشبهت الألف والنون هاء التأنيث؟ قيل: من وجوه:

منها: أنك لو رخمت ما في آخره ألف ونون زائدتان، لحذفتهما جميعًا، كما تحذف هاء التأنيث ألا ترى أنك تقول في عثمان: يا عثم أقبل، وفي مروان: يا مرو أقبل، كما تقول في: طلحة: يا طلح أقبل.

---

[١] – المساعد شرح تسهيل الفوائد:٣/٥٠٠

ومنها: أنك تقول في تحقير: زَعْفران: زُعَيْفران، فتحقر الصدر ثم تأتي بالألف والنون بعد، كما تفعل ذلك بالهاء في نحو قولك: سلسلة وسليسلة "[١].

تصغير ما يجمع على وزن:" فعالين " قياسًا مما آخره ألف ونون:

وإن كان الاسم يجمع قياسًا على فعالين، فإن تصغيره يكون على وزن: فُعَيْعِيل، نحو: ، وسُرَيْحين، وشُرَيْيِن، وسُلَيْطِين،، وهذا الوزن التصغيري شريطة أن يكون هذا الجمع قياسيًا لا شذوذ فيه كما في هذه الأمثلة.

قال ابن عقيل:"فإن علم ما ذكر كسرحان وسلطان، قيل: سُرَيْحِين، وسُلَيْطِين، بكسر ما قبل الألف فتقلب ياء، وكذا كِرْوَان إن لم يجعل: كَرَاوِين شَاذًا، فتقول: كُرَيْوِين، وهو أحد قولي الفارسي، وفهم من كلامه أنه إذا لم يعلم ذلك؛ لم يكسر ما قبل الألف إلحاقًا بالباب الأكثر وهو باب سكران "[٢].

تصغير ما يجمع على وزن:" فعالين " شذوذًا مما آخره ألف ونون:

وإن كان هذا الجمع شاذًا بقيت الألف والنون في المفرد مع فتح ما قبلهما عند التصغير، نحو: غرثان، وإنسان، فتقول في تصغيرهما: غُرَيْثَان، وأُنَيْسَان، والعلة في بقاء الألف والنون هنا أن جمعهما على فعالين شاذ.

---

[١] – المنصف لابن جني:٢/٨، ٩.

[٢] – المساعد شرح تسهيل الفوائد:٣/٥٠٠

قال ابن عقيل:" دون شذوذ احتراز من جمعه كذلك شذوذًا؛ كغراثين، في غرثان، وأناسين في: إنسان، فهذان شاذان فلا يعتد بهما، فلا يقال: غُرَيْثِين، ولا: أُنَيْثِين"[١].

تصغير ما ثانيه ياء والألف فيه رابعة وبعدها نون

ولما جاءت الألف رابعة وبعدها نون وثانيها ياء، واسمها ليس مساويًا في الوزن لاسم آخره حرف أصلي، قبله ألف زائدة، فالعلة في تصغيره على: حييان:

يكون بلا قلب لثانيه، وعلى هذا يقال في تصغير: حيوان حييان، وذلك أن القاعدة في تصغير ما ثانيه حرف لين غير منقلب عن غيره، فإنه يبقى كما هو عند التصغير، وهو وجه قال به الجمهور، فالقاعدة أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، انظر إلى ما قاله السيوطي:" فإن لم يكن ذو البدل آخرا فيشترط فيه شرطان: أحدهما أن يكون حرف لين، والثاني أن يكون بدلا من حرف، لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى، مثاله: مال، وقيل، وريان، وميزان وموقن، فيقال: مويل، وقويل، ورويان، وموزين، وميقين، وإنما رجع في هذا إلى الأصل لزوال موجب البدل؛ ..ولو انخرم الشرط لم يبدل"[٢].

وأقول:

عرض سيبويه في كتابه لتصغير ما آخره ألف ونون زائدتان، وخلاصته أن ما جاء تكسيره على صيغة منتهى الجموع فقلبت فيه الألف

---

[١] – المساعد: ٣/٥٠٠

[٢] – همع الهوامع للسيوطي:٣/٣٤٦.

ياء وبعدها النون يصغر بقلب الألف ياء وبعدها النون، وهذا يقال في: سرحان ونظائره مما رابعه ألف زائدة بعدها نون لغير إعراب.

قال سيبويه:"ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم يقولوا: سُعَيْلِيَةٌ، ولكانت في التحقير ياء مجزومة كالياء التي تكون بدل ألف: سرحان، إذا قلت: سريحين، أو بمنزلة: عثمان، إذا قلت: عثيمان، ولكنها لحقت حرفًا جيء به ليلحق الثلاثة ببنات الأربعة"[١].

أما قول الكوفيين فإنهم أجازوا قلب الياء واوًا، وبموافقة ما أجازه الكوفيون في تصغير ما ثانيه حرف علة من قلب الياء واوًا، يجوز أن يقال في تصغير: حيوان: حويان "[٢].أهـ

وبعد ذكر نص سيبويه السابق مباشرة نرى أن قول الكوفيين وسيبويه مختلفان، فنص سيبويه أنهم لم يقولوا:" سعيلية .."، والقول الراجح عندي هو قول سيبويه

وعليه كان رأي لجنة المجمع اللغوي في قولهم:" إذا أخذنا بمذهب الكوفيين قلنا جوازًا: حويان، وحويين"[٣].

أي بالقلب، هو قول ضعيف، وهو ما وافق قول الرضي :"وكان قياس نحو: ورشان، وكروان، أن يكون كـ: ظربان، إذ لا يقع موقع نونه لام؛ كما لم يقع موقع نون: ظربان وسبعان، لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات كالصميان والقطوان، وشبهت ألفها بألف: سكران، فلم

---

[١] – الكتاب:٢/٢٦٢

[٢] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٥٤

[٣] – كتاب في أصول اللغة :١/ ١٦٠

تقلب، قصدوا الفرق بينهما، فقلبت في الاسم فقيل: وريشين وكريوين؛ لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها"[١].

وأقول:

إذا ما عرض حيوان على ما هو نحو: ورشان، قلنا فيه: حييين، ويؤخذ على هذا القول وجوب إعلال الواو الواقعة لامًا، فإن الواو إذا وقعت لامًا لا سبيل إلى تصحيحها.

***

والحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات

---

[١] – شرح شافية ابن الحاجب:١/١٩٩.

الفهارس الفنية

١- فهرست آيات القرآن الكريم.
٢- فهرست الحديث النبوي الشريف.
٣- فهرست الشعر .
٤- فهرست الأمثال.
٥- فهرست الأعلام.
٦- فهرست المراجع.
٧- فهرست الموضوعات

١-فهرست آيات القرآن الكريم.

البقرة

{ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ }آية: ١٩٧.....

آل عمران

{ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ}آية: ٩١....
{واللهُ يُحِبُّ المُحْسِنِيْنَ}آية:١٣٤.....

النساء

{ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا }آية: ١٢٨.....
{ انتهوا خيرا لكم }آية: ١٧١.....
{ إن امرؤ هلك ليس له ولد }آية: ١٧٦ .....

الأنفال

{ ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ } آية:٥٣.....

التوبة

{ إن أحد من المشركين استجارك } آية: ٦.....
{مَا عَلَى المُحْسِنِيْنَ مِنْ سَبِيْلٍ} آية:٩١.....

هود

{ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ } آية: ٦٦.....

الإسراء

{ وفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً } آية: ٧٠.....
{ وَإِذًا لاَتَّخَذُوكَ خَلِيلاً } آية: ٧٣.....
{إِذًا لَأَذَقْنَاكَ } آية: ٧٥.....
{ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي }آية: ١٠٠.....

الأنبياء

{ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ }آية: ٣٧.....

فاطر

{ هل مِنْ خالقٍ غيرُ الله يرزقكم }آية: ٣.....

الأحزاب

{ولمّا رَأَى المُؤمِنُوْنَ الأَحْزَابَ} آية:٢٢.....

الروم

{ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ} آية: ٤.....

الواقعة

{أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ} آية: ٥٩.....

المجادلة

{ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ } آية:٢.....

التغابن

{أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا} آية: ٦.....

الطلاق

{ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ } آية: ٢.....

الانفطار

{ إذا السماء انفطرت} آية: ١.....

الانشقاق

{ إذا السماء انشقت }آية ١.....

٢-فهرست الحديث النبوي الشريف

{ دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوًا من سوى أنفسها}.....

{ فإنْ أحدٌ ترخص }.....

{ ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود}

{ وأبيض من اللبن }.....

{ وإن امرؤٌ قَاتَلَه أو شَاتَمهُ فليقُلْ إني صائمٌ }.....

٣ـ فهرست الأشعار

البيت	البحر	القائل
ذُلُّها واكْتِئَابُهَا	الطويل	أبو ذؤيب
العَيْرِ مَكْرُوبُ	البسيط	ابن عنمة
في الحرب أجنب	الطويل	قراد بن عباد
الحق مكذوب	البسيط	أبو دؤاد
وَمِنَّا الْمُرْدُ والشيبُ	البسيط	مختلف فيه
خَل وَزَيْتُ		
الشيخ الغيورُ بناتَهُ	الطويل	مجهول
إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ	الطويل	رجل من طيء
سربال طباخ	البسيط	مجهول
أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تمرّدا	الطويل	مجهول
قليلُ الغيَرْ	رجز	أبو شبل
فلا صبرا	الطويل	الرماح
وأنت المشتري	الكامل	يزيد بن حاتم
إني إذًا لصبور	الطويل	أبو دهبل الجمحي

بنى أباض	**الرجز**	**رؤبة**
لم أتق	**المنسرح**	**مجهول**
أهلها لِسَوائكا	**الطويل**	**الأعشى**
إذَا لاَ أُقِيلُهَا	**الطويل**	**كثير**
في غُصُونٍ ذاتِ أوْقَالِ	**البسيط**	**أبو قيس الأسلت**
نَغَصِ الدّخالِ	**الوافر**	**لبيد**
في الشهر الأصم	**الرجز**	**مجهول**
كل حليم	**الطويل**	**مجهول**
ولا مِنْ سَوائنا	**الطويل**	**المرار العجلي**
أسْوَدِينَ وَأحمرِينَا	**الوافر**	**الكميت**
وهو عريان	**الهزج**	**الفند الزماني**
كما دانوا	**الهزج**	**الفند الزماني**

٤- فهرست الأمثال العربية

١-هو أسود من حنَك الغراب

٢-الكلاب على البقر

٥- فهرست الأعلام المترجم لها داخل البحث، وهي مرتبة حسب ترتيبها في البحث

م	الاسم	الصفحة	م	الاسم
١	خالد الأزهري	٢٦	٢	الأشموني
٣	ناظر الجيش	٢٩	٤	ابن مالك
٥	السيوطي	٣١	٦	ابن يعيش
٧	أبو حيان	٣٥	٨	ابن جني
٩	المرادي	٤٤	١٠	الفراء
١١	الكسائي	٤٦	١٢	الفارسي
١٣	الأنباري	٥٢	١٤	الأخفش
١٥	العيني	٥٣	١٦	الصبان
١٧	ابن هشام	٥٩	١٨	المبرد
			٢٠	ابن عصفور
٢١	سيبويه	٦٤	٢٢	الرضي
٢٣	الرماني	٦٨	٢٤	العكبري
٢٥	ابن الحاجب	٦٩	٢٦	ابن السراج
٢٧	ابن الناظم	٧٤	٢٨	الخليل

٢٩	ابن برهان	٩٢	٣٠	عيسى بن عمر
٣١	يونس	١٠٦	٣٢	ابن عقيل

٦- فهرست أهم مراجع البحث

- **الآراء النحوية والصرفية لعيسى بن عمر في كتاب سيبويه جمعا ودراسة: مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر.**
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي – تحقيق: د مصطفى أحمد النماس. ط مطبعة المدني أولى لسنة :١٩٨٤ م.**
- **الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج تحقيق: عبد المحسن الفتلي .ط مؤسسة الرسالة . بيروت . أولى. لسنة ١٩٨٥ م.**
- **الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي، تحقيق: محمود أحمد الدراويش، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٢م.**
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ومعه : الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد.ط المكتبة المصرية بيروت لسنة : ١٩٨٧ م.**
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك تأليف بركات يوسف هبود .ط:دار المعرفة لسنة:١٩٩٤م.**
- **الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب . تحقيق: د موسى بناي العليلي .ط مطبعة بغداد لجنة إحياء التراث الإسلامي.**
- **التبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل، ط. سادستن ١٩٧٨م.**
- **التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي شرح كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق د: حسن هنداوي ط دار القلم بيروت أولى لسنة :١٩٩٧م.**

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: د. علي فاخر، وآخرين، ط. دار السلام، أولى، ٢٠٠٧م.
-تهذيب اللغة لأبي منصورأحمد الأزهري، تحقيق : محمد عوض مرعب، ط. أولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م
-الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن أم قاسم المرادي . تحقيق: فخر الدين قباوة و محمد فاضل نديم .ط دار الكتب العلمية بيروت أولى لسنة ١٩٩٢م.
- حاشية الخضري للشيخ محمد الدمياطي الشافعي على شرح عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل لألفية ابن مالك وبهامشه شرح بن عقيل . ط مصطفى الحلبي ، لسنة ١٩٤٠ م.
-حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب لابن هشام، طدار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي.
- حاشية العلامة يس العليمي على شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري علىألفية ابن مالك في النحو والصرف للشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري .ط دار إحياء الكتب العربية . عيسى الحلبي.
-خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط. رابعة: ١٩٩٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للبغدادي . وبهامشه المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية المزرى بفرائد العقود المشهور بشرح الشواهد الكبرى للعيني .ط دار صادر بيروت . وأخرى نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، أولى، لسنة١٤٠١ هـ.

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق : محمد علي النجار . ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ثالثة لسنة ١٩٨٦م.
-دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، د. المختار أحمد ديرة، دار قتية، ثانية،٢٠٠٣م.
- رصف المباني شرح حروف المعاني للمالقي . تحقيق أحمد محمد الخراط . ط مجمع اللغة العربية بدمشق .
-سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق : د.حسن هنداوي، ط. أولى دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م
-شرح أبيات معاني القرآن للفراء، ومواضع الاحتجاج بها، د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين، أولى، ١٩٩٥م.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي . تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق .ط دار المأمون للتراث ثانية لسنة ١٩٨٨م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني ط دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . تحقيق د. عبد الحميد السيد، ط دار الجيل بيروت.
- شرح التسهيل لجمال الدين محمد بن مالك . تحقيق : عبد الرحمن السيد ومحمد المختون ط هجر للطباعة والنشر أولى لسنة ١٩٩٠م.
- شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشية العلامة يس العليمي ، ط دار إحياء الكتب العربية . عيسى الحلبي .

-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي تحقيق : صاحب أبو جناح ط. العراق

-شرح ديوان جرير، شرح: محمد إسماعيل الصاوي، ط. مطبعة الصاوي

- شرح الكافية للرضي تعليق: يوسف حسن عمر ج قار يونس وأخرى دار الكتب العلمية

- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي محمد بن الحسن مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي . تحقيق محمد نور الحسن وآخران ط دار الكتب العلمية بيروت لسنة ١٩٨٢م.

- شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب للرضي بتحقيق محمد نور الحسن وآخران لعبد القادر البغدادي .ط دار الكتب العلمية بيروت . لسنة ١٩٨٢م.

- شرح شواهد مغني اللبيب لجلال الدين السيوطي . منشورات مكتبة الحياة بيروت.

- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة .ط الحادية عشرة لسنة ١٩٦٣م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق : عبد المنعم هريدي .ط دار المأمون للتراث.

-شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، ط. أولى، ١٩٨٤م.

- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي .ط عالم الكنب بيروت.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي.ط مؤسسة الرسالة . ثانية. لسنة ١٩٩٤م.

-شروح التلخيص، ط. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري . تحقيق: أحمد عبد الغفور .ط دار العلم للملايين بيروت أولى ١٩٥٦م.

-صحيح البخاري، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة، جامعة دمشق، ط دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، ثالثة ،١٩٨٧م.

-صحيح مسلم ط. دار الجيل بيروت.

[١] – عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني ، تحقيق: عبد الله محمد محمود عمر، ط. دار الكتب العلمية بيروت، أولى: ٢٠٠١م.

- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي .ط الحلبي.

- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . تحقيق: عبد السلام محمد هارون . نشر مكتبة الخانجي .ط الثالثة لسنة ١٩٨٨م.

- لسان العرب لابن منظور . ط دار المعارف ثالثة .

-اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط. دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، ١٩٩٣م.

- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، ط مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أخرجها محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، ١٩٨٤م.

-المساعد على تسهيل الفوائد شرح للإمام : بهاء الدين بن عقيل على تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق د: محمد كامل بركات ط دار الفكر لسنة ١٩٨٠م.

- معاني القرآن لأبي زكرياء الفراء تحقيق يوسف نجاتي وآخرين ومراجعة علي النجدي ناصف .ط الدار المصرية للتأليف والترجمة .

- معجم القراءات، .عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط. ولى: ٢٠٠٢م.

-المعجم الوسيط، ط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، رابعة، ٢٠٠٤م

- المغني لابن هشام، تحقيق مازن المبارك، ط. سادسة، ١٩٨٥م. وأخرى تحقيق: عبد اللطيف الخطيب.

- مغني اللبيب ومعه حاشية الأمير ط الحلبي.

- المفصل للزمخشري بشرح ابن يعيش .ط عالم الكتب بيروت .

- المقاصد النحوية الكبرى في شرح شواهد شروح الألفية المزرى بفرائد العقود المشهور بشرح الشواهد الكبرى للعيني بهامش خزانة الأدب للبغدادي ط دار صادر بيروت ثانية لسنة ١٩٨٤م، وأخرى بتحقيق: د. علي فاخر، د. أحمد السوداني، د. عبد العزيز فاخر، ط. دار السلام القاهرة.

- المقتضب لأبي العباس المبرد .تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة .ط عالم الكتب بيروت.

-المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، نشر مكتبة ام القرى.

- **المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواني وآخر .ط العاني بغداد.**
- **الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة ط. دار المعرفة أولى : ١٩٨٧م**
- **المنصف شرح تصريف المازني لابن جني أبي الفتح . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط وزارة المعارف العمومية أولى لسنة ١٩٥٤م.**
- **الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي، تحقيق: محمد بهجة البيطار.**
- **نحو القراء الكوفيين ، خديجة أحمد مفتي، مكتبة الفيصلية، أولى، ١٩٨٥م.**
- **النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن الكريم للفراء، د. كاظم إبراهيم كاظم، ط عالم الكتب، أولى، ١٩٩٨م.**
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي مطبعة وادي الملوك رابعة ١٩٥٤م.**
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي .ط مكتبة الكليات الأزهرية ،وأخرى تحقيق: عبد العال سالم مكرم.**

٧-محتويات البحث

تصدير.....

الفصل الأول: مباحث في المذهب الكوفي.....

المبحث الأول : تمهيد عن المذهب الكوفي.....

المبحث الثاني : المجمع اللغوي في ميزان النقد.....

المبحث الثالث: اعتماد المجمع على القياس.....

المبحث الرابع: اعتماد المجمع على السماع..... ..

الفصل الثاني: المباحث النحوية في قرارات مجمع اللغة العربية دراسة تحليلية نقدية من خلال:" كتاب في أصول اللغة،الجزأين الأول والثاني "

١- المبحث الأول: مسائل الجمع السالم.....

١-جمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع سلامة.....

٢-جواز جمع: أَفْعَل فعلاء، مما لا مذكر له على أفعل جمع سلامة

٣-نصب الاسم المجموع بالألف والتاء.....

٢- المبحث الثاني: مسائل الاشتغال.....

١-إعراب الاسم بعد:" إن، وإذا ".....

٣- المبحث الثالث: مسائل الاستثناء.....

١- بناء :" غير ".....

٢-خروج:" سوى " عن الظرفية.....

٤- المبحث الرابع: مسائل الحال.....

١-وقوع المصدر حالا.....

٢-وقوع المصدر حالا بعد:" أما الشرطية ".....

٥- المبحث الخامس: مسائل التعجب والتفضيل.....

١-شروط صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل.....

٢-صوغ أسلوبي التعجب والتفضيل من الوصف الذي على:" أفعل فعلاء

٦- المبحث السادس : مسائل النعت.....

١-نعت اسم المعنى بالذات.....

٧- المبحث السابع: مسائل نواصب المضارع.....

١-حقيقة:" إذن ".....

٢-إهمال:" إذن ".....

الفصل الثالث: المباحث الصرفية في قرارات مجمع اللغة العربية دراسة تحليلية نقدية من خلال:" كتاب في أصول اللغة من خلال الجزأين الأول والثاني "

المبحث الأول : مسائل التصغير.....

١-تصغير ما ثانيه حرف علة.....

٢-تصغير ما ثانيه ياء المختوم بألف ونون.....

الفهارس الفنية.....

١- فهرست آيات القرآن الكريم.....

٢- فهرست الحديث النبوي الشريف.....

٣- **فهرست الشعر** .....

٤- **فهرست الأمثال**.....

٥- **فهرست الأعلام**.....

٦- **فهرست المراجع**.....

٧- **محتويات البحث** .....

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد